

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

الدفعة الرابعة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

دور الحكم الراشد في تفعيل التنمية المستدامة
دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف:

أ.د زراية العمري

من إعداد الطالب:

هاروني مقداد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	- أ.د: صالح سعود
مقررا	- أ.د: زراية العمري
مناقشا	- د: بن بخيتة وردة

السنة الدراسية: 2014/2013

شكر و عرفان

أحمد الله عز و جل حمدا يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع، والذي

أمدني بالقوة و العون لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، وجم التقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " زراية العمري "

على ما أسداه لي من توجيهاته القيمة، و إرشاداته النيرة، التي ذلت لي الصعاب، و أنارت لي

الدرب، و دفعني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع فجزاه الله عني خير الجزاء.

الشكر الجزيل للأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث، كما أتقدم بالشكر إلى جميع

أساتذة وطلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إهداء

إلى أعز ما أملك في الوجود

والدي الكريمين حفظهما الله

إلى سندي في الحياة

أخوتي الاعزاء حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع الزملاء والزميلات

إلى نور حياتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

ملخص:

تعتبر مواضيع الحكم الراشد والتنمية المستدامة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في السنوات الأخيرة لدى دول العالم الثالث، خصوصا بعد صدور التقارير السنوية للأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي، التي تركز على تكوين نظرة شاملة للتنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية؛ التي لا تتحقق إلا بتطبيق القوانين والاعتماد على مبدأ مشاركة الجميع في عملية التنمية (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) والتخطيط الطويل وتبني الجودة والنوعية في التسيير المحفز لتحقيق مستويات من التنمية الشاملة والمستدامة في إطار حكم راشد وسليم يتبنى العدالة والشفافية والمساءلة والشرعية في التمثيل وتكريس الديمقراطية، ومن خلال القوانين الدولية التي تشرف على تطبيق الحوكمة في التنمية المستدامة، يتطلب من الدول ومنها الجزائر أن تواكب وتساير التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية، والعمل على تكريس إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي وزيادة في النمو الشامل وتحسين الأداء الإداري والحكومي لتحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة.

- الكلمات المفتاحية:

الحكم الراشد، القطاع الخاص، المجتمع المدني، آليات الحكم الراشد، التنمية المستدامة، تنمية إنسانية المستدامة، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

Résumé :

La bonne gouvernance pour l'application du développement durable a fait l'objet d'un important débat au niveau du tiers Monde après la publication des rapports annuels de la L'ONU et de la banque mondiale.

Ces rapports soulignent le caractère durable du développement dans les domaines technologique, sociologique et environnemental.

Ces objectifs ne peuvent être atteints que par la mise en application de la réglementation, la mise en place de la participation, la planification à long terme et la prise en compte de la qualité et de la diversité du développement durable dans le cadre d'une politique publique conforme à la justice sociale, la transparence, la concertation et la légitimité démocratique.

Considérant la législation internationale en gouvernance pour le développement durable, il est nécessaire pour les Etats, dont l'ALGERIE, de veiller sur le suivi des évolutions économiques, commerciales, politiques au niveau international en favorisant des réformes globales pour améliorer la qualité de la vie, accroître la production, favoriser l'application de politique publique pour concrétiser les bons indicateurs du développement humanitaire durable.

- Mots-clés

Bonne gouvernance, Secteur privé, Société civile, Mécanismes de la bonne gouvernance, Développement durable, Développement humain durable, Réformes politiques et économiques.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد

أولاً: نشأة مفهوم الحكم الراشد

ثانياً: مفهوم الحكم الراشد من منظور المقاربات المهيمنة

ثالثاً: آليات وعناصر الحكم الراشد

المبحث الثاني : التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة

أولاً: تطور مضامين التنمية المستدامة

ثانياً: مقومات وأهداف التنمية المستدامة

ثالثاً: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

الفصل الثاني: واقع تجربة الجزائر في تطبيق الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

أولاً: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

ثانياً: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

ثالثاً: اثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تجسيد الحكم الراشد

أولاً: أسباب ومظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد

ثانياً: آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

المبحث الثالث: المسار التنموي ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر

ثانياً: سياسة الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

ثالثاً: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الرابع: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: دور القطاع العام في التنمية المستدامة

ثانياً: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

ثالثاً: دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

الفصل الثالث: تحديات، وأفاق الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً: التحديات البيئية والمؤسسية

ثالثاً: تحديات الحكم الراشد والفعالية الحكومية

المبحث الثاني: إدارة البيئة من أجل التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: مخطط عمل للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

ثانياً: الإدارة السليمة والسلطة البيئية

المبحث الثالث: سبل وأفاق تعزيز الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: أهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة

ثانياً: تشجيع الشراكة بين فواعل الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة

ثالثاً: تعزيز الحكم المحلي لتحقيق التنمية المستدامة

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

ظهرت خلال العقود الأخيرة عدة مفاهيم انتشرت في العالم ضمن سياق التحولات العالمية التي طرأت بعد الحرب الباردة، منها مفهوم الحكم الراشد الذي يعتبر كمدخل للتنمية والنمو الاقتصادي؛ فقد أكدت الدراسات التي أجراها البنك الدولي وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية أن الحكم الراشد له دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة بجميع ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بضمان الاستخدام الأمثل والاستغلال الأكثر كفاءة للموارد العامة للدولة.

و في المقابل يعتبر مفهوم التنمية من بين أهم المواضيع الذي تلقى اهتمام الباحثين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبط هذا المفهوم برفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما أدى إلى البحث عن أفضل الطرق للوصول إلى هذا الهدف، فكان لزاما على الباحثين إعادة صياغة هذا المفهوم بصفة عامة وإدخال عليه صفة الاستدامة لكي تكون صالحة في كل زمان ومكان؛ بمعنى تنمية تراعي الأجيال الحالية وحق الأجيال المقبلة دون إقصاء أحد؛ أدى هذا بالمفكرين الاقتصاديين إعطاء أبعاد أخرى لهذا المفهوم بما فيه البعد الاجتماعي والبعد البيئي كالمحافظة على البيئة وحسن تسيير الموارد بعقلانية والاهتمام بمشاريع التنمية الشاملة التي تعتبر إحدى مرتكزات التنمية المستدامة؛ والتي لا يمكن أن تتحقق بدون التخطيط لها وترشيدها بإرساء قواعد العدل والشفافية والمساواة.

تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عالم ما بعد الحداثة على الرباعية القيمية : الحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان والاقتصاد الحر¹، هذا ما جعل مختلف الدراسات و المؤتمرات تعتبر أن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، جعل الكثير يرى فيه الحل و فلسفة الحكم التي ستؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات التنمية الشاملة من جميع نواحيها.

إن اعتبار الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية المستدامة عن طريق تحفيز المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات التنموية الشاملة من قبل منظومة الإدارة الصالحة للحكم الراشد والتي تترجم في الأدوار التي تلعبها مختلف منظمات المجتمع المدني والقطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك في إطار مناخ تتوفر فيه الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ونبذ كل أشكال الفساد والتعسف.

¹- محمد خليفة، إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 14/ جوان 2010، ص3.

إن الوضع الذي تعيشه مختلف البلدان النامية ومنها الجزائر؛ المتمثل في ضعف آليات الرقابة والمحاسبة في مختلف المجالات وتراجع العملية التنموية في مواكبة مسيرة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة والنقص في ممارسة المواطنة وعدم فعالية مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة سوء التسيير وهشاشة المعلومات والوظائف الحكومية في أداء دورها، جعل الجزائر كغيرها من الدول النامية تسارع إلى ضرورة المطالبة بمسايرة مختلف التحولات الإقليمية والدولية والتطورات الحاصلة في الدول المتقدمة عن طريق تبني إصلاحات شاملة لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

- مبررات إختيار الموضوع :

- المبررات الموضوعية :

لقد كان اهتمام الباحثين والمفكرين في العقود الأخيرة بالتنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الصالح اهتماما قويا خصوصا فيما يتعلق بالدراسات التي تربط التنمية المستدامة بحسن التسيير العقلاني للإدارة، لاسيما الأهمية التي تلعبه آليات الحكم الراشد في دفع العملية التنموية وتحقيق أهدافها ودور المواطنين وقدراتهم واختياراتهم في رسم وصنع السياسات.

إن الدراسات الواردة حول تفعيل التنمية وفق قدرات النظام السياسي وآليات الحكم الجيد في البلدان النامية والوطن العربي جد نادرة، ما جعلني أحاول أن أقدم إطارا نظريا للعلاقة الفاعلة بين الحكم الراشد وأثره في تحقيق تنمية شاملة مستدامة تراعي حقوق الأفراد والأجيال القادمة.

تزايد اهتمام الباحثين والطلبة بمواضيع التنمية المستدامة خصوصا الدول السائرة في طريق النمو، ذلك بهدف مواكبة التطورات، والاهتمام بالمعيقات والتحديات التي تعيق التنمية في هذه البلدان لكشف النقاب عن كل المعيقات والتحديات، وضرورة إيجاد ظروف ايجابية ومناخ يساعد على تبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة للحد من آثار ظاهرة الفساد التي خلفت أثارا سلبية على مختلف أبعاد التنمية.

هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن التنمية في الجزائر وما يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في دفع العملية التنموية نحو الأمام.

- المبررات الذاتية :

إن الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع هو نتيجة لعدة عوامل منها دخول مجال البحث في مواضيع التنمية خصوصا وأن معظم الدول النامية والعربية تشير تقاريرها في التنمية إلى عدة نقائص ترتبط بسوء التسيير والفساد الإداري وانحصار حريات الأفراد، بالإضافة إلى الاعتماد على مورد واحد في اقتصادياتها، كل هذا جعلني أقتنع بأن الحكم الراشد كنمط تسيير أمثل وفلسفة حكم تشاركيه بإمكانه لعب دور ايجابي في محاربة الفساد والجمود، وتحقيق مستويات أعلى من التنمية.

- أدبيات الدراسة:

ورد في الموضوع دراسات عن الحكم الراشد و علاقته ببعض مؤشرات التنمية، من هذه الدراسات:

- **اتجاهات حديثة في التنمية:** كتاب للدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية صدر عام 2002 تناول الكتاب في ستة فصول مفهوم التنمية و التنمية البشرية و أساليبها و سياساتها، دور الدولة و القطاع الخاص في التنمية، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية خصص الكاتب أجزاء من فصول الكتاب للحالة المصرية.

- **التحولات السياسية وإشكالية التنمية:** كتاب من إعداد مجموعة من الباحثين يتضمن مجموعة من المقالات حول مفاهيم الحكم الراشد والتنمية المستدامة وكذا أدوار مختلف الفواعل في عملية التنمية، وهي مجموع الملتقيات والندوات العلمية وأوراق البحث؛ تحرير د. محمد غربي وآخرون، تناول الكتاب مفاهيم حول التنمية السياسية والإصلاح السياسي ودوره في تحقيق التنمية المتواصلة بشتى أبعادها.

- **التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق:** كتاب للدكتور قادي محمد الطاهر، تناول فيه التجربة التنمية في الجزائر إضافة إلى تحديات ومعوقات التنمية المستدامة.

إضافة إلى دراسات تناولت قضايا الفساد، المواطنة، حقوق الإنسان، مشاركة المرأة، و علاقة كل ذلك بالحكم الراشد والتنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- المذكرات والرسائل:

- **إدارة الحكمانية دورها في تحسين الاداء التنموي - بين النظرية والتطبيق -،** الجزائر أنموذجا: 2007/2000 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، من إعداد: أسيا بلخير فرع السياسات العامة، جامعة الجزائر: 2009-2010.

- واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من إعداد: ليلي لعجال، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009 - 2010.

- دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من إعداد: فلاح أمينة، جامعة منتوري قسنطينة

- واقع وأفاق التنمية في ظل العولمة: دراسة حالة الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من إعداد: زهية قريوع، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

إشكالية الدراسة :

أصبحت مواضيع التنمية المستدامة من المواضيع ذات الاهتمام الكبير من طرف الباحثين والمفكرين في العقود الأخيرة، أدى ذلك بالنسبة لدول العالم الثالث إلى اتخاذ مبادرات هادفة إلى طرح قضية الإصلاحات بشدة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والجزائر كغيرها من الدول العالم الثالث باشرت في عملية الإصلاحات الشاملة في سبيل النهوض والتطور نحو الأحسن، وسياسات التنمية المتبعة من طرف الجزائر تهدف إلى السعي للوصول إلى نمط حياة الدول الغربية، كل هذا دون مراعاة الشروط اللازمة في تفعيل العملية التنموية مما خلق نوعا من التنمية المشوهة، استوجب ذلك إعادة النظر في استراتيجياتها في التنمية المستدامة وذلك بتبني آليات الشفافية والمساءلة وتوفير مناخ لممارسة الديمقراطية والتسيير العقلاني للثروات والموارد بتفعيل. ومن هنا توجه على هذه الدراسة طرح الإشكالية على النحو التالي :

إلى أي حد يمكن تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وفق تبني آليات ومبادئ الحكم الراشد؟ وما هي التحديات التي تحول دون ذلك؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية، طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية نشير إليها فيما يلي:

- ما هي التطورات التي عرفها مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة ؟ وما علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة ؟.

- ما هو واقع تجربة الجزائر في تجسيد الحكم الراشد وما هو دوره في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وما هي تحديات التنمية المستدامة في الجزائر؟.

- ما مدى فاعلية الحكم الراشد في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي الأفاق والرهانات المستقبلية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن هذه الإشكالية وتساؤلاتها نحاول أن نختبر الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية المركزية :

- يعود ضعف أداء المشاريع التنموية في الجزائر إلى هشاشة الأداء الحكومي و التمكين السياسي والاقتصادي و الاجتماعي وإلى غياب التسيير العقلاني للثروات و الموارد وفق قواعد ومقومات الحكم الراشد.

- الفرضيات الفرعية :

- إن مفاهيم الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي يعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية وهما متلازمان في تحقيق أهداف التنمية الشاملة واستدامتها.

- إن غياب التنمية المستدامة في الجزائر تكمن في غياب إستراتيجية للتخطيط وإلى عدم ارتباط الإقرار بالحقوق وبآليات التمكين، وكذا سوء الأداء الحكومي ما انعكس سلبا على مستويات النمو والمعيشة.

- يعتبر الحكم الراشد بمثابة الآلية التي تغذي أي تحول إيجابي في العملية التنموية واستدامتها نحو الأحسن ويوفر مجموعة من الممارسات كالمشاركة السياسية والأداء الحسن في تسيير الشأن العام والتداول على السلطة.

- الإطار المفاهيمي للدراسة :

- الحكم الراشد :

يستخدم مفهوم الحكم الراشد **governance good** منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطويري وتنموي وتقديمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، ويتقدم المواطنون وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم¹.

- التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة بمعناه الحديث الذي يقر بالمقاربة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بوتقة واحدة في تقرير برونديلاند الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها. كمرآة من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة "بأنها تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"² وانتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد.

- آليات الحكم الراشد:

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييرها بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالتالي:

1- محمد فهمي، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، القاهرة 2008، ص 179

2- ماجدة أحمد أبو زنت، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 22.

- الشفافية: وهي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها لإتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها.

- المشاركة: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

- حكم القانون (سيادة القانون) يعني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضماناتها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

- المساواة: هي أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

- الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

- المساواة : وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.

- الكفاءة : عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى آليات أخرى كالعدل والرؤية الإستراتيجية واللامركزية...

- فواعل الحكم الراشد:

الدولة أو القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

- الإطار المنهجي للدراسة :

إن طبيعة الموضوع تستدعي توظيف العديد من المناهج المختلفة حتى يتمكن الباحث بلوغ الأهداف التي يرجو إليها من خلال بحثه.

ومن المناهج التي تم استخدامها في الدراسة ما يلي :

المنهج الوصفي الإحصائي : يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً ، فالباحث من خلال هذا المنهج يقوم بوصف الظاهرة محل الدراسة، ويقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها ويساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودراسة مختلف البيانات الإحصائية المتاحة والجداول حول مؤشرات النمو والتنمية في الجزائر بالاعتماد على مختلف المشاريع التنموية التي اتبعتها الجزائر .

المنهج التاريخي : المنهج التاريخي من بين المناهج المستخدمة بشكل واسع في البحوث السياسية كونه يقدم للباحث معلومات عن أحداث أي ظاهرة سياسية، ويساعده على فهم وتفسير تلك الظاهرة واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوكها¹ ، والغاية من استخدام هذا المنهج معرفة السيرورة التاريخية في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، وكذا تطور طبيعة الحقوق و آليات التمكين، وكذا معرفة وتحليل مختلف الإصلاحات الشاملة التي تبنتها الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- المداخل والمقتربات:

مدخل تحليل النظم: ينظر هذا المدخل للنظام على أنه مصدر القرارات، ويركز مدخل تحليل النظم على تحديد وتقييم كل المؤثرات والدوافع في اتخاذ القرارات داخل النظام، وسيتم استعمال هذا المدخل في هذا البحث لدراسة دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة.

المدخل المؤسسي: يركز هذا المدخل على دراسة المؤسسات (تكوين المؤسسة أبنية المؤسسة وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات واختصاصات المؤسسة)، وسيتم في إطار هذا المقرب دراسة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ودور الشراكة بينهم في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

1- عامر مصباح، " منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام - الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ص76

هندسة البحث :

من أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية المتوخاة من وراء هذا الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** والذي سنتناول فيه الإطار النظري والمفاهيمي للحكم الراشد من خلال إبراز مختلف التعاريف مع الإشارة إلى تعدد المصطلحات المستعملة، والتباين في التعاريف الذي يعود إلى إختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثين والمفكرين، كما سنتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة ونتناول تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر المراحل التي مرت بها من خلال التعاريف المقدمة من طرف المؤتمرات الدولية والهيئات العالمية على غرار تعريف الأمم المتحدة والبنك الدولي.

- **الفصل الثاني:** نتناول فيه طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة واثـر الحكم الراشد في تحقيق مؤشرات التنمية ثم تطرقت الدراسة إلى واقع الحكم الراشد وأهم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في تجسيد الرشادة في التنمية كما نتطرق إلى واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر وتقييم أثارها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تقييم دور فواعل الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرض إلى واقع أدوار كل من القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.

- **الفصل الثالث:** نتناول الدراسة فيه حدود تطبيق الحكم الراشد في تفعيل العملية التنموية في الجزائر وذلك بإبراز تحديات الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مع إبراز ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي وإدارته باعتباره قاعدة الموارد لتلبية حاجيات الأجيال المستقبلية، ثم نتطرق الدراسة إلى السبل والأفاق لتعزيز الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة وإشراك جميع الفاعلين في الإصلاح الإداري ومحاربة كل أشكال الفساد.

الفصل الأول:

الإطار النظري للحكم الراشد
والتنمية المستدامة

تمهيد الفصل الأول:

لقد تطورت خلال العقود الأخيرة مفاهيم جديدة عكست في مجملها ما شهده العالم من تحولات وتطورات شملت جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومن بين هذه المفاهيم موضوع الحكم الراشد الذي أثار نقاشات محتدمة، واهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة لا شيء، سوى لأنه بات آلية ترجع إليه كل النهايات من صلاح الأعمال والبرامج التي تقدمها الدول لمجتمعاتها، ولقد صار موضوعا مهماً في أي نقاش حول التنمية، ذلك لأنه مفتاح التقدم والنمو الاقتصادي، فالتحولات السياسية لها تأثير على مسيرة التنمية من خلال شروط ومقاييس الحكم الجيد وتوزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين لتحقيق مستويات أعلى من التنمية ليس فقط للأجيال الحالية؛ بل بات التفكير على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على تلبية حق الأجيال اللاحقة، وأصبحت النقاشات والمواضيع تسعى نحو كيفية تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها تلك التنمية التي تمكن من الاستجابة للحاجات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها.

وهنا تطرح قضية عناصر وآليات عمل نظام الحكم وصلاحيته التي أصبحت القضية الأولى التي تسبق مشكلة التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبيئية ومن ثم استدامة التنمية.

قد أدى مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في مجال السياسات العامة ودوائر الدراسات التنموية إلى إضافة أبعاد جديدة لهذه العلاقة الجدلية، خاصة وأن الاعتقاد السائد في أدبيات المؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة والدراسات الأكاديمية التي تعبر عن استحالة تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب هذا النمط من الحكم "الحكم الراشد".

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد

إن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الاجتماعية التي تعترضها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة؛ فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، والكتابات التي قدمت عن مفهوم الحكم الراشد تختلف اختلافاً بينا في تحديد معناه ومضمونه والأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأته، فقد طرح ذات المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة منها: الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم السليم، الحكمانية، الحوكمة، الحكامة، وقد يرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبياً¹، إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد موحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم؛ بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

أولاً: نشأة مفهوم الحكم الراشد

إن الدراسة الاستمولوجية لمفهوم الحكم الراشد تعني تحديد مفهوم المصطلح من ناحية ضبط المفاهيم المرادفة له انطلاقاً من فكرة مفادها أن لكل مفهوم جنسية وتاريخ ميلاده، ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه².

1. تطور مفهوم الحكم الراشد

إن الحديث عن تصور الحكم الراشد يدلنا إلى العديد من المفاهيم قدّمت في هذا المجال إلى حدّ إثارة الجدل حول محتوى هذا المفهوم، وهذه هي طبيعة العلوم الاجتماعية في مسألة تحديد المفاهيم والتعاريف، وعليه فإن تحديد مصطلح الحكم الراشد واستعماله تتطلب منا ضرورة تحديد معنى الحكم أولاً (gouvernance) ثم نتطرق إلى تطور مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره.

فالحكم في الميدان العلمي نجده يشكل موضوعاً بحثياً للعديد من الحقول المعرفية أهمها الاقتصاد المؤسسي، العلاقات الدولية، اقتصاد التنمية، علم السياسة والإدارة العامة، أما معيارياً فيستخدم المفهوم في

1- قانة زكي، مقال بعنوان "الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، دار الخلدونية للنشر والتوزيع - الجزائر، ص 48

2- قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، الجزائر، جمعية التراث، ص 44.

إطار التعاون ومساعدات التنمية من طرف المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى التي لم تصل بعد إلى طرح مشترك من ناحية المفاهيم والبرامج في هذا المجال¹.

الحكم في اللغة العربية يأخذ معاني متعددة مثل العلم والعدل والحكمة ويعني كذلك الفصل في أمر متنازع فيه؛ المنع والردع، كما يشير إلى ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات².

يمكن تعريف "الحكم" بأنه مصطلح يعبر عن "ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على كل المستويات، ويشمل الآليات والعمليات المعقدة والمعاملات وكذلك المؤسسات التي يضع الناس فيها مصالحهم وتتوسط في خلافاتهم وتمارس حقوقها والتزاماتهم القانونية"³.

من خلال هذا المفهوم نفهم أن الحكم مجموعة القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة.

وهو بذلك مفهوم محايد، أما إضافة مصطلح "الراشد" **bonne | good** فيمثل الصفة والقيمة التي لحقت بالمصطلح الأول "الحكم" ليصبح "الحكم الراشد" **bonne gouvernance/good governance** وبإضافة هذا المصطلح على الحكم يطرح في أذهاننا إصدار أحكام قيمية على نوعية الحكم⁴.

في هذا الإطار قبل إصدار أحكام وتقييم نوعية الحكم والإطالة على مقاييسه ومؤشراته، لا بد أولاً من الإطلاقة التاريخية لمفهوم الحكم الراشد.

الحكم الراشد كان يستخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية والاقتصادية في القرن الخامس عشر من قبل "دوليان" للدلالة على إدارة وفن الحكم ودلالاته، وبالتالي فهو مشتق من الكلمة اليونانية **gubernar** والتي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة، وبالتالي جاء اشتقاق **gouvernail**.

1- Jean du bois de gausson, La bonne gouvernance ; problématique et enjeux ; actes de la table ronde préparatoire n 3 : la bonne gouvernance : objet et conditions de francophonie org/ing/pdf/bonne_gouvernance_problématique_enjeux.pdf.p 99.

2- بلال بروسى، التنمية والديمقراطية في إفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة:كلية الحقوق، 2011، ص35

3- نوفل قاسم، "مقومات الحكم الراشد في التنمية"، مركز الدراسات الإقليمية، ص2.

4- محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية للجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد14، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، جويلية 2008، ص ص: 50، 51.

استخدم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير العام de charge governance¹، أما مصطلح الحاكمية قديم أصلها إنجليزي أعيد استعمالها من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسية لأعمال وشؤون الدولة.

وكان ظهوره بتنظيمات إيديولوجية ومؤسسية جديدة في تقرير البنك الدولي حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، فالمفهوم طرح كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي، وذلك باعتبار أن الصعوبات التي تواجه التنمية في إفريقيا يمكن إرجاعها بالأساس إلى أزمة حكم (la crise de governance) وهشاشة أنظمتها السياسية ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى نقشي الفساد والبيروقراطية في تسيير شؤون الدولة².

ما يمكن قوله في هذا الصدد أنه بالرغم من تعدد واختلاف الترجمات والنشأة لمفهوم الحكم الراشد، فهي تبقى إسهامات إيجابية في إثراء الرصيد الفكري والمعرفي حول الموضوع في الدراسات الأكاديمية والعلمية التي تقام في سبيل إيجاد طرق وسبل تحول دون الوقوع في أخطاء التسيير والإدارة.

يتوجب علينا الآن البحث عن مفهوم إجرائي له يحوي الآليات والقواعد التي بها يمكن للمجتمعات النهوض نحو التنمية على نهج شامل ومستدام، وقبل الخوض في التعاريف المختلفة للحكم الراشد يتوجب علينا البحث عن أسباب ظهوره في مختلف أدبيات الدراسة.

II. أسباب ظهور الحكم الراشد:

يعود ظهور مفهوم الحكم الراشد وممارسته وآليات عمله إلى مجموعة من العوامل سواء من الناحية الفكرية أو العملية، وما هذه العوامل إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي حصل في

1- يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية، كلية العلوم السياسية والإعلام، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 16.

2- رضوان بروسى، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا؛ دراسة تحليلية في المداخل، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008-2009، ص 122.

طبيعة دور الحكومة من جانب والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى، حيث طرح هذا المفهوم في صياغة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية¹

يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى أسباب ظهور الحكم الراشد وتطوره في النظم المتخلفة، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى: أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية.²

أ - الأسباب السياسية:

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والوطني.

- عولمة الآليات والأفكار الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

- شيوع ظاهرة الفساد عالميا ، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على ظاهرة الفساد.

- عدم توفر المرونة الكافية في التشريعات والأنظمة لإحداث التغيير اللازم لتلبية احتياجات المواطنين.

- عدم الرغبة لدى الحكومات في بحث القضايا أو الطروحات ذات الحساسية السياسية.

- عدم اكتراث القياديين بالعديد من القضايا العامة لشعورهم بأنها قليلة الأهمية أو أنها لا تخدم مصالحهم الشخصية.

- ظهور العديد من المتغيرات التي غيرت من النظرة التقليدية للحكومة كصانع وحيد للسياسة العامة دون الاهتمام بالبيئة الدولية والخارجية في ظل العولمة³.

- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، وانعدام تكافؤ الفرص أمام القانون في ممارسة شؤون الدولة.

1- زهير عبد الكايد، الحكمانية، مصر - القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 28.

2- قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، الجزائر: جمعية التراث، 2003 ص 304.

3- محمد الطعامنة، الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحوث وأوراق عمل: مؤتمر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام"، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يوليو 2011، ص ص135، 134.

- استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية.

- فشل الدولة، وذلك من خلال عجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة في دول إفريقيا، والعديد من الدول النامية؛ حيث نجدها عاجزة عن دفع التنمية نحو تحسين مستويات أعلى وتحقيق التنمية المستدامة، كما فشلت في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وانتشار عامل انعدام الثقة تجاه المؤسسات الوطنية¹.

بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بعدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، مما سمح بانتشار الصراعات الداخلية والطائفية التي تنجر عنها أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية، وما يترتب عنها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

- بالإضافة إلى نقطة أخرى تتعلق بتعثر أغلب عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية ولعل ذلك يعود إلى طبيعة أنظمة هذه الدول التي تتسم بالتسلطية والعصبية والقبلية في إدارة الشأن العام وطريقة خدمة المجتمع والدولة²، وواقع التجربة الجزائرية في التحول الديمقراطي أثبتت تعثر العملية كون أن الحياة السياسية تميزت بالدور الكبير الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في توجيه وتنظيم الحياة السياسية في البلاد.

ب - الأسباب الاقتصادية:

إضافة إلى الأسباب السياسية هناك أسباب اقتصادية أدت إلى ظهور هذا المفهوم كظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينات حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة، يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل في السوق، وهذا ما تبنته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد كإعطاء شرعية لأعمال القطاع الخاص وقد تضمن نموذج التنمية الليبرالية الجديدة مفردات جديدة كالتنمية المستدامة، الرقابة الذاتية، المساءلة...الحكم الجيد.

1 -Mohamed salih "gouvernance, information et domaine politique" addias ababa. Commission economique pour l'afrique, 13 mai 2003 pp 910 < http : // www.unesco.org/comnat/France/colloque-droits/dauteur/id/amberterie-pdf , le 2/3/2014 à 22 :15 h.

2- حسن توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية- الاتجاهات الحديثة في دراستها-، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005، ص 149.

وهناك أسباب أخرى تتعلق:

- الأزمة المالية la crise financière : تواجه الأزمات المالية الدول مما ينجر عنه عجزها في تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية للقضاء على الفقر والأمراض¹ والمحافظة على البيئة والموارد الأولية، وكل هذا لا يتأتى إلا باتخاذ تدابير احترازية لحماية البيئة والموارد من خطر التهديد والتدهور والتفكير في كيفية تحقيق رغبات الأجيال القادمة.

- ان تبني فكرة اقتصاد السوق، أدى ذلك إلى ظهور فكرة الخصخصة التي أخذت حيزا متناميا في معظم الدول العالم في ضل بيئة عالمية التنافس، انطلاقا من الاعتقاد أن الخصخصة أصبحت تيار يمكن أن يعيد وتيرة النمو الاقتصادي ومن ثمة كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، باعتباره فاعل من فواعل تحقيق التنمية²

- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها إن تنعكس سلبا على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ذلك ارتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية وتدهور موازين المدفوعات وانخفاض كفاءة البنية الأساسية.

- تفشي ظاهرة الفساد وشيوعها على المستوى العالمي بصفة متسارعة والتي تعتبر أكبر معضلة تعاني منها الدول النامية نتيجة غياب آليات المحاسبة والمراقبة والمساءلة والشفافية في تسير أموال وشؤون الحكومات³.

ج- الأسباب الاجتماعية:

- ضعف مستوى التنمية البشرية؛ نتيجة زيادة مظاهر الفقر وتناميه من خلال معاناة أفراد الدول النامية وانتشار الأوبئة وسوء التغذية.

- مشكلة البطالة التي تعتبر اخطر تحدي تواجهه الدول النامية خصوصا الأوساط الشبانية من الجامعيين، وهذا ما جعل معظم الحكومات تعيش وسط ضغوط شديدة تطالبها بتوفير فرص عمل كافية.

1- عبد المحسن شعبان، الحكم الصالح والتنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 18، فيفري 2007، ص 20.

2 - وليد شوافقة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، بحوث وأوراق عمل: مؤتمر "الشراكة بين القطاعين الخاص والعام"، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جوان 2011، ص 197.

3- ايهاب الدسوقي، دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، نفس المرجع ص103.

وتواجه برامج المساعدة والتكيف الاقتصادي في المدى القصير على الأقل، ترددا من جانب الحكومات في تطبيق إجراءات الخصخصة التي قد تزيد من تعقيد مشكلة البطالة¹

بالإضافة إلى أسباب أخرى كتفشي الأمية خصوصا الوسط النسوي، وكذا تفشي ظاهرة العنف الاجتماعي والأسري لدى مجتمعات العالم الثالث.

من خلال عرضنا لمختلف أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد نستنتج أن ظهور الحكم الراشد هو استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي في مجالات الاقتصاد والسياسة والعلم تقتضي الضرورة مسايرة التطورات ومواصلة عملية التنمية وكذا مواكبة التطور التكنولوجي في إدارة وتسيير الشؤون العامة لدى الأنظمة التقليدية بالنسبة للدول المتخلفة.

هناك أسباب أخرى منهجية أثرت في ظهور المفهوم نذكر منها:

- ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، والتي تتمثل في الليبرالية الجديدة والتنمية البشرية والتسيير العمومي الجديد.
- إن مفهوم الحكم الراشد ترافق مع تطور المفاهيم الجديدة للتنمية؛ مثل التنمية البشرية، فمعظم التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركزت على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية البشرية المستدامة، لذلك فالنمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ومن واجبات مسؤوليات الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين²
- التغيير الذي حصل على مستوى مفاهيم الإدارة العامة مع نهاية الثمانينات من حيث النموذج حيث تم إحلال منظومة جديدة تدعو إلى إدارة حكومة بواسطة المنظمين وليس بواسطة البيروقراطية، كما ظهرت العديد من الكتابات في بداية التسعينات على يد osborn et geler تدعو إلى إعادة النظر في مصطلح الإدارة العامة، وحل مصطلح الحكمانية بدلا من الإدارة العامة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة³.

1- محمد فهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص181.

2- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص98.

3- محمد الطعامة، مرجع سابق، ص 139.

ثانياً: مفهوم الحكم الراشد من منظور المقاربات المهيمنة

هناك بعض التعاريف حسب المقاربتين السياسية والاقتصادية على اعتبارهما المقاربتين المهيمنتين في تحديد معنى الحكم الراشد.

1. المقاربة السياسية للحكم الراشد :

تقوم هذه المقاربة على اعتبار الحكم الراشد ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب، بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ الديمقراطية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تعريف برنامج الأمم المتحدة UNDP للحكم الراشد والذي جاء كما يلي:

ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها¹.

كما عرف الحكم الراشد بأنه ذلك الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن الفعالية والعدل وكذلك تعزيز سيادة القانون، ولهذا التعريف للحكم يضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن التعبير عن الأكثر فقرا وضعفا في اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية².

من خلال تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجد أن مفهوم الحكم الراشد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية³: البعد الاقتصادي و البعد السياسي، البعد التقني و الإداري.

كما عرفته كذلك مجموع دول النيباد NIPAD، من خلال إرساء مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا حيث أقر رؤساء البلدان الإفريقية بالإجماع بأن الحكم الراشد هو حكم قائم على الديمقراطية بالأساس، ويستخدم الحكم الراشد لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة باتجاه تطوري وتقدمي⁴.

1- يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية، مرجع سابق ص17.

2- يوسف زدام، نفس المرجع، ص18.

3- محمد الطعمانة، مرجع سابق، ص131

4- يوسف زدام، مرجع سابق، ص 17.

بمعنى أن الحكم الرشيد يركز على ممارسة السلطة السياسية التي من خلالها تقوم فيه قيادات سياسية منتخبة وإطارات في الإدارة ملتزمة بتطوير شؤون المجتمع والدولة على جميع المستويات، وهذا الالتزام يتجاوز الدولة ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، فالدولة وحدها غير قادرة على إقامة الحكم الرشيد أو بناء مجتمع ديمقراطي وعادل قائم على حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار.

فحسب هذه المقاربة فالحكم الرشيد قائم على الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي فلا بد من إقامة نظام ديمقراطي من أجل الاستفادة من المساعدات التنموية وهذا لن يتأتى إلا في ظل نظام حكم راشد يستطيع أن يكون فعالاً في التسيير النزيه للشؤون العامة وإقامة دولة الحق التي تحترم فيها حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

II. المقاربة الاقتصادية للحكم الرشيد:

عرف البنك الدولي في سياق الدراسات الأولى التي قام بها في تحديده لمصطلح الحكم الرشيد مركزاً على البعد السياسي تعريفاً عاماً على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" لكن مع بداية التسعينات بدأ خبراء البنك إيجاد أفضل الطرق التي يمكن أن تطبق لتسيير الموارد الاقتصادية.

وقد جاء - **تعريف البنك الدولي** كالتالي " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"¹.

ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف هو التركيز على أحسن الطرق في سير إدارة القطاع العام من أجل التنمية، لكن هناك إشارة خفية حول ممارسة القوة التي تسمح بوجود أدوار لفاعلين رسميين وغير رسميين، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد وطبيعة طرق الإدارة والتسيير وكيفية أدائها من أجل التنمية.

كما يبرز التعريف الجانب الاقتصادي من خلال إدارة الموارد الاقتصادية دون التركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، وعليه جاءت دراسات البنك الدولي في بدايات التسعينات حول مفهوم الحكم الرشيد تقتصر على الجانب الإداري الفني، ففي دراسته المكملّة المعبرة عن الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية

1- راية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا؛ دراسة تحليلية لمبادرة النيباد: مشروع دعم التكامل الافريقي، القاهرة، 2005، ص 27.

"دراسة أسلوب الحكم والتنمية" الصادرة عام 1992 اعتبرت الدراسة أن الحكم الراشد مساو للإدارة التنموية الجيدة والإدارة الناجحة للعملية التنموية، ومع نهاية التسعينات طور البنك الدولي طرحه للمفهوم ووضع مؤشرات جديدة في سبيل التنمية ومكافحة الفساد¹.

ومنذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن محاولة تحسين التعريف أكثر شمولاً وأكثر تحديداً، وفي هذا الإطار حاول (RA RHODES) أن يصنف تعريفات الحكمانية التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى محاور يمكن تلخيصها كما يلي:

- **المحور الأول:** يدرس العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة والذي يعكس الحد التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة والتوجه نحو الخصوصية كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

- **المحور الثاني:** يتحدث عن الحوكمة governance من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال وفي هذا الإطار يركز أيضاً هذا المحور على مطالب المعنيين بالمنظمة وكيفية إرضاء العمل.

- **المحور الثالث:** الاهتمام نحو التوجه للإدارة الحكومية الجديدة².

- **تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية:** فقد عرف الحكم الراشد بأنه عملية بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم على قدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

- **تعريف لجنة الحكم العالمية (la commission globale sur la gouvernance):** الحكم الراشد هو مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها³.

1- ليلي البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي؛ ورقة مقدمة الى مؤتمر: الحكم الراشد والتنمية: جامعة القاهرة، مارس 2003، ص 6.

2- راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، مرجع سابق، ص 31.

3 - Mohamed chérif Belmihoub, Gouvernance et Role de l'état :entre Exigences et Resistances, Revue IDARA, N :01, Vol 11, Alger : ENA, 2001.p14

من خلال هذه المفاهيم نلاحظ أن الاتجاه ينظر إلى الحكم الراشد من حيث التسيير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التنموية.

III. إسهامات بعض الباحثين في تعريف الحكم الراشد

ولقد أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية إلى طرح بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح ومن بين هذه الإسهامات نذكر:

- **تعريف جان كوومان jan kooiman** الذي وصف الحكم الراشد بأنه عقد اجتماعي يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم.¹

- **تعريف francois xavier merrien** الذي يرى أن الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان وكذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

- **تحاول بعض التعاريف إعطاء مفهوم شامل للحكم الراشد، حيث حدد adrian leftwich** ثلاث مستويات لأسلوب الحكم :

- **المستوى الأول:** مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد وتوزع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

- **المستوى الثاني:** مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي يتسم بالمشروعية ويأخذ بمعايير الديمقراطية وبتفويض من الشعب بالإضافة إلى التعددية الحزبية والفصل بين السلطات.

- **المستوى الثالث:** مستوى إداري يستوجب وجود نمط إداري رشيد ووجود جهاز للخدمة المدنية ويتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع للمساءلة²

1- محمد بلغالي، مرجع سابق، ص 49.

2- محمد الطعامنة، مرجع سابق الذكر، ص 131، 132.

فالحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يستطيع ضمان حاجات المجتمع في الوقت الراهن، وحاجات الأجيال القادمة و هذا بمعنى استدامة المواد و الحفاظ عليها و عدم الإفراط في الاستهلاك، ويكون ذلك عن طريق الأخذ بضروريات التنمية الاقتصادية المتوازنة لفائدة كل السكان لتساهم في بسط الاستقرار داخل الدولة.

ثالثا: آليات وعناصر الحكم الراشد

1. آليات الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير وآليات عديدة ومتنوعة، وهذا التعدد في تحديد آليات للحكم الراشد ساهم في اختلاف تحديد المعايير والآليات المعتمدة من قبل المنظمات التي تنطلق من رؤى مختلفة الجوانب، فهناك منظمات تنطلق رؤيتها من الجانب الاقتصادي والتقني، ومنظمات تهتم بالجانب الإداري المؤسسي، وأخرى تعتمد رؤية سياسية في هذا الشأن، مما أنتج تعدد خصائص وآليات الحكم الراشد، فالبنيك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي¹، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها:

أ - **المشاركة participation** تعني إن يسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعالة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم، ويستلزم هذا المبدأ المساهمة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون أي تفرقة بين المواطنين وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية. وهي أساس اللامركزية الإدارية باعتبارها تسمح للحكومة المركزية على المستوى الوطني بتفريغ صلاحياتها لصالح الأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمجتمعات المحلية الريفية².

ب - سيادة القانون :

إن وجود القانون ضرورة تخلق بيئة آمنة لحياة وعمل جميع المواطنين، ويفترض في القانون أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة وأن تنطلق القواعد القانونية دون تحيز وأن يكون معلنا ومعروفا ويطبق على

1-Institut sur la gouvernance, Comprendre la gouvernance. Institut en gouvernance, l'atelier sur la gouvernance pour le projet metropolis, ottawa :10 et 11 decembre 2001,p43.

نقلا عن رضوان بروسى، الحكمانية في إفريقيا، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة وقله، 2005، ص 47

2- محمد فهم درويش، مرجع سابق، ص ص 191-192.

الجميع بدون تمييز¹، ولضمان تطبيق القانون بشكل فعال يتوجب وجود مؤسسات وأجهزة أمنية تسهر على تطبيق القانون على الجميع بشكل عادل وبدون تمييز أو محاباة.

ج - **الشفافية** : وتعني حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتبني الشفافية على حرية تدفق المعلومات وتداولها بشأن مفردات العمل شرط أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.

د - **الاستجابة** : وتعني أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية في خدمة جميع من لهم مصلحة فيها

هـ - **بناء التوافق** : قد المجتمعات قد تظهر مصالح مختلفة ومتعارضة، والتوفيق بين المصالح المختلفة ضروري للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

و - **المساواة وتكافؤ الفرص** : تعني إعطاء لجميع المواطنين في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

ن - **الفعالية والكفاءة** : ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولويتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة².

ي - **المساءلة** : نقصد بالمساءلة أن يكون صناع القرار في أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجماهير، وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم والثواب أو العقاب ويعني كل هذا أن يتم أولاً تقييم العمل المنجز ثم محاسبة القائمين عليه تلقائياً³.

ق - **الرؤية الإستراتيجية** : فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية الإستراتيجية تتحدد بمفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال إمتلاك خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراد من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن

1- محمد بلغالي، المرجع السابق الذكر، ص48.

2- مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، ص ص 12-13.

3- محمد بلغالي، نفس المرجع السابق، ص ص 48-49.

إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.¹

II. عناصر الحكم الراشد

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن استنباط واستنتاج مكونات وأطراف الحكم الراشد، التي تكون الإطار العام، والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل وتتمثل هذه المكونات في:

أ - الدولة:

الدولة عبارة عن كيان وتنظيم سياسي يتكون من إقليم وشعب وسلطة حاكمة يخضع لها جميع الافراد، وتهتم الدولة وأجهزتها بالشؤون السياسة والإدارة التي تهدف إلى خدمة المواطن والمجتمع²، وتعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد و وضع السياسات العامة في البلاد وصناعة القرار في مجالات التنمية بكل أبعادها.

تتدخل الدولة في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية تطبيقها و بذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد و هذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان و ضمان حرية الإعلام و احترام معايير العمل، وحماية المرأة و حقوقها، و تحديث البرامج التعليمية و التكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، و توفير السكن و حماية البيئة و العدالة في توزيع الموارد³.

فالدولة وحدها الكفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية.

ب - المجتمع المدني:

يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني على أنه تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، تقوم بادوار تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع. وبإمكانه المساهمة بشكل فعال في تجسيد الحكم الراشد،

1- سفيان فوكة، الحكم الرشيد المحلي: بحث في أدوات وقيد التمكين؛ ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، الجزائر؛ ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و 13 ديسمبر، 2010 ص12.

2- فتيحة هارون الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث - الدولة العربية نموذجا - ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ج1، سطيف، الجزائر 8-9 افريل 2007، ص 192.

3- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009-1010، ص 55.

باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالتقانات العمالية و المهنية واتحادات رجال الأعمال والتعاونيات، الجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية و غيرها¹، وله دور مهم في توجيه الرأي العام و خلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة و المهشمة، و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته.

ج- القطاع الخاص:

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص اعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والنقانة لتجسيد عمليات التنمية، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، إن من بين أهم الأهداف التي يسعى إليها القطاع الخاص من أجل تحقيق تنمية مستدامة هو الرقي بالإنسان اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها²، ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة، فالعولمة الاقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية، وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخصخصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين، إذ أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية، فالحوكمة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص، في إطار ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات³.

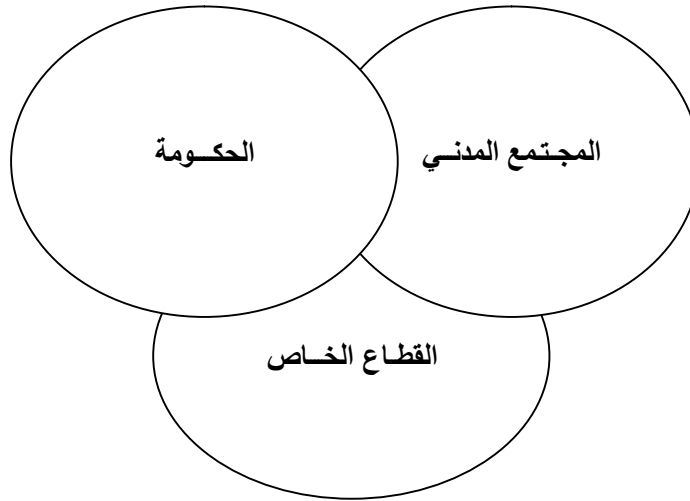
1- أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، القاهرة: 1999، ص99.

2 منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 55.

3- أسامة شهبان، إدارة الدولة: المفاهيم والتطور، ط1، عمان: دار الشروق، 2001، ص85.

فتحقيق التنمية والحكم الراشد لا يتحقق إلا بتكامل الحلقات الثلاث المكونة للحكم الراشد والمتمثلة في :
الدولة أو الحكومة، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المكونات هي بمثابة المحاور الأساسية
والدعامات الرئيسية للحكم الراشد.

الشكل: رقم (1): عناصر الحكم الراشد



المصدر: محمد الطعامنة، المرجع السالف الذكر، ص 134.

المبحث الثاني : التأسيس النظري لمفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية بصفة عامة من أولويات كل السياسات التي تضعها الدول على المستوى الكلي لتحقيق
النقد و الرفاه، فعلى المستوى الاقتصادي الكلي كان الهدف بالتنمية بالنسبة للدول هو تحقيق التوازن عن
طريق إيجاد أفضل النماذج التنموية، إلا أن التنمية تختلف باختلاف الزمان والمكان والقطاع الذي تستهدفه،
ومع التطورات الحاصلة وانتشار العولمة وظهور تحديات التنمية، اتجه تفكير الدول إلى تبني نموذج التنمية
المستدامة؛ هذا النموذج الذي استقطب اهتماما كبيرا وحيزا واسعا من النقاشات من طرف خبراء التنمية
والمنظمات العالمية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، إذ انعقد الكثير من
المؤتمرات والقمم العالمية التي عالجت قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية¹.

¹-رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الأردن: دار الدجلة
للنشر والتوزيع، 2008.

وقد استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والترشيد يتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد البيئية من جهة أخرى وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة ينبغي أن نشير إلى الخلفية التاريخية التي تناولت هذا المفهوم.

وسيتم في هذا السياق التطرق إلى التطور التاريخي والسياق الذي ظهر فيه وبالإضافة إلى أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها.

أولاً: تطور مضامين مفهوم التنمية المستدامة

1. المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة

لقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهذا راجع إلى أن مفهوم التنمية قد عرف تطوراً واتسعت أفاقه، فلقد كانت البدايات الأولى المفهوم تركز على التعرف على الأساليب التي تؤدي إلى تغيير شكل الحياة من نضام الإنتاج التقليدي إلى نظام الإنتاج الراقي والمتطور¹.

لذا كانت معظم الدراسات تنضّر إلى التنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، وكان هذا مرادفاً للنمو الاقتصادي، حيث كان يرى بعض الاقتصاديون أن للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الأفراد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم والنمو².

وانطلاقاً من هذا المفهوم للتنمية نستنتج أنها ليست سوى العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه، بل إن التنمية تتضمن محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها؛ فهناك تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية وتنمية سياسية وكذلك تنمية ثقافية ما يبرز الحاجة للبحث في مفهوم التنمية وتحديد دلالاته ومعانيه ضمن سياق تاريخي، وما زاد من أهميته هذه الدراسات التنموية تبني الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمفهوم التنمية في العالم.

1- محمد الطعامة، المرجع السالف الذكر، ص 134.

2- محمد الطعامة، نفس المرجع، ص 133.

أقرت هيئة الأمم المتحدة تلك للتنمية في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على أنها " تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"¹ هذا التعريف لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوة للحكومات عن طريق التخطيط في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية وذلك في تحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة بطريقة جماعية مع الحكومات داخل شعوبها.

أما عبد الباسط حسن فيعرف التنمية بأنها " ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم "، وهي تعني بدراسة مشاكلهم باختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين².

طرح goulet تعريفا موسعا للتنمية واعتبرها " تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادي، ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقي غير العادل ومن الاستغلال السياسي ومن الاغتراب الثقافي والنفسي، وباختصار من الوكالات اللإنسانية كافة في الحياة".

يمكن استخلاص ملاحظات هامة حول التعاريف التي أوردناها والتي تشمل معاني للتنمية في النقاط التالية:³

- 1- التنمية عملية ومتصاعدة تعبر عن تحديد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- 2- التنمية عملية مجتمعية تساهم فيها .
- 3- التنمية عملية موجهة تعني الغايات والسبل الكفيلة لتحقيقها.
- 4- تهدف التنمية إلى تحولات في الإطار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ببناء على قاعدة إنتاجية متجددة.
- 5- يتضمن مفهوم التنمية عملية تحرر من واقع معين، والتطلع إلى غايات مرجوة.

1- مطاوع إبراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعلم والتعلم في الوطن العربي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص10
 2- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، 1970، ص 99، 100.
 3- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص53.

ما يعاب على هذه التعاريف إنها كثيرا ما توجي إلى أن التنمية مفهوم اقتصادي تقتصر على زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة لديه، وهذا ما يشير إلى نوع من الحتمية الاقتصادية أو التكنولوجية في تحقيق التنمية والتقدم. وهذه كانت نظرة الدراسات بعد نهاية الحرب الباردة.

نضيف كذلك انتقادات وجهت لهذه التعاريف حيث لم تعطي اهتماما للبيئة باعتبارها قاعدة الموارد الأساسية للتنمية، وكذا عدم الاكتراث لها وهذا ما يظهر حجم الأضرار و الأخطار التي تهدد البيئة الناجمة عن الاستغلال اللاعقلاني في المحيط الطبيعي مما أدى إلى تدهور الأراضي واستنزاف المعادن وقطع الغابات والإسراف في استهلاك الحياة والمعدلات الخطيرة لفقد التنوع البيولوجي، فعصرنا الحالي يشهد تحديات بيئية أخذت تهدد حق الأجيال القادمة في التنمية، بسبب إعطاء الأهمية للتقدم الاقتصادي والتطور المادي السريع على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة وإزاء هذه المشاكل والمخاطر على البيئة فإنه لا بد من تقسيم مكاسب التنمية الإيجابية وكذا السلبية، وبالتالي كان لزاما علينا إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو على الأقل أسلوب لإصلاح أخطاء التنمية¹.

إن الاقتصاد على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية ، لهذا فالتنمية لن تكون سوى تحسين شروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي، ولكي نلقي مزيدا من الضوء على التنمية سنحاول في مستوى آخر الاقتراب أكثر من مفهوم التنمية المستدامة.

II. تعريف التنمية المستدامة

سنحاول أن نورد أهم التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة وأهم الأفكار الواردة في هذا المجال وذلك من خلال القمم العالمية والمؤتمرات الدولية؛ وكذا إسهامات بعض مفكري وباحثي التنمية.

أ - تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية: (1981) في هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " ، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

¹ - منى هرموش، مرجع سابق، ص33.

- والتنمية المستدامة كما وردت في هذا التقرير" هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة".¹
- ب - تعريف الوكالة العالمية للبيئة والتنمية: (1987)** حيث أشار تقرير برنتلاند إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقابل احتياجات الأفراد الأساسية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها. نفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة قائمة على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة.²
- هذا التعريف الذي وضع في عام 1987 قد اكتسب رواجاً وتأيداً واسعاً وإن كان أولئك الذين يستخدمونه قد لا يكون لديهم دائماً تصوراً مماثلاً لما يعنيه هذا التعريف؛ والتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعاً بحيث تؤدي إلى التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.³
- ج - تعريف المنظمة العالمية للزراعة: (1989)** التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية و الحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- د - تعريف مجلس منظمة الأغذية والزراعة (FAO)** هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.
- هـ - تعريف البرنامج البيئي للأمم المتحدة :** والذي ينص على أن التنمية المستدامة هي تحسين نوعية الحياة والمعيشة في حدود قدرة تحمل النظام البيئي.
- في حين نجد بعض الاقتصاديين وضعوا تعاريف للتنمية المستدامة تنصب على الجوانب المادية وأخرى تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية. ونذكر منها

¹ - منى هرموش، المرجع السابق، ص 36.

² - منى هرموش، المرجع نفسه، ص 37.

³ - رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، القاهرة: دار الفكر العربي، 2011، ص 15

1- عرف الاقتصادي الشهير "روبيرت سولو" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي"¹.

من خلال هذا التعريف نجد أن سولو أولى اهتماما كبيرا للبيئة التي تخلفها للمستقبل، التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بما فيها المصانع التكنولوجية السائدة وهيكل المعرفة.

2- تعريف "وليام رولكز هاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين"².

نفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق المتطلبات البيئية والاقتصادية.

3- ويرى كمال رزيق أن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية للتنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، التنموي وتؤكد على صلة التكامل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

وبشير كمال رزيق إلى الجهود العربية المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد لينتهي في ذلك إلى أن هناك نقائص مازالت كبيرة³.

- وقد ذهب المشرع الجزائري إلى تعريف التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون رقم: 10-03 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بأنه مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية⁴

1- عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 205.

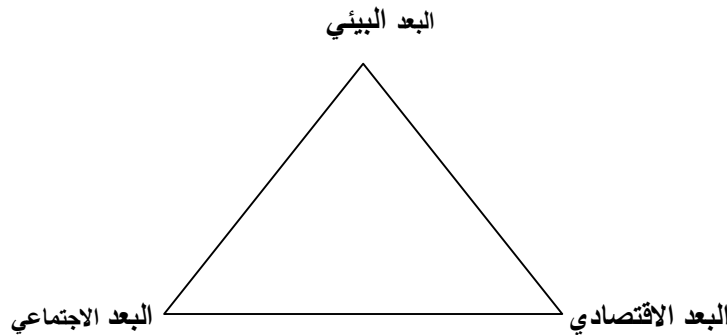
2- عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص 25.

3- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية: السنة الثالثة العدد 25، نوفمبر 2005.

4- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ: 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، الصادر بتاريخ: 20/07/2003، ص 9.

من خلال كل التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة نلاحظ أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية¹، كما تعبر عن تنمية تتسم بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، ونجد الاهتمام بربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، وتأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

الشكل رقم (02): تحقيق التنمية المستدامة من خلال العناصر الثلاث الرئيسية التي تشمل جهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين و الاجتماعيين.



المصدر: ف. دوقلاس موشسيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة: مصر، ص73.

III. تطور مفهوم التنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات ومقتصر على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفاً وقبولاً لهذا المفهوم.

نجد بين عام 1972 و 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان " والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية " والثالث انعقد في في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة"².

1- Lahcen Abdelmalek et Patrick Mundler ; **Economie de l'environnement** ; paris 1997 p45.

²- محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مرجع سابق ص 49.

ففي عقد السبعينات كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة؛ وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، كما لا تضع قيودا وعوائق حول طموحات الإنسان لتحقيق الرقي والنمو، وكان الاعتقاد آنذاك أن التنمية المستدامة هدفها إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي التنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن في بداية عقد الثمانينات أخذت الآراء تتجه إلى أن التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، بمعنى إن التنمية المستدامة بدأت تأخذ معاني جديدة، كما تحض باهتمام علمي وفكرة متجددة.

برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العامي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة سنة 1981 تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " والذي أكد أن البيئة تعتبر كعنصر هام في التنمية المستدامة¹ كما يركز على أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة.

شهدت فترة الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد البيئية للأجيال التي ستقطن العالم مستقبلا وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل . فأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 "المفوضية العالمية للبيئة والتنمية"، حيث أكدت في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (United Nation Commission for Environment and Development) سنة 1987 المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك" **Our Common Futur** " المعروف بتقرير بورتلاند The Brundtland Report نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة التي ترأست هذه اللجنة²، أن الأبعاد البيئية للسياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت الأبعاد الأخرى: الاقتصاد، الطاقة، الزراعة.

كان هذا التقرير أساس عمل مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية المعروف " بقمة الأرض" سنة 1992 حيث أكد على أن التنمية مسؤولية مشتركة بين الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الدولية وقد وضع هذا التقرير المبدأ الثالث الذي يعرف التنمية المستدامة بأنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية " كما أشار المبدأ الرابع الذي اقره المؤتمر إلى انه لكي تتحقق التنمية المستدامة لا بد من احترام النظم الحيوية للبيئة وحماية المحيط، وحددت في ذلك قواعد العمل الوطني والعالمي للتنمية المستدامة.

1- مصطفى كمال وطلبة آخرون، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، ابو ظبي، 2001، ص ص 44 - 45.

2- محمد بلغالي، مرجع سابق، ص 52.

كما ركز المؤتمر على القضايا التجارية والمالية والإعانات والإعفاء إضافة إلى حقوق الإنسان والإدارة. كما أكد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في 1997 لاستعراض جدول أعمال القرن 21 على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها.

وفي 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة¹، حيث قام رؤساء وحكومات 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000 بالتوقيع على "إعلان الألفية" أكدوا فيه الدعم المشترك لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 المتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيلوا إعلان الألفية تطرق إلى أهم النقاط والأهداف الإنمائية المتعلقة باستدامة البيئة، كما نص إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية للحكومات.

بعدها التقى قادة العالم وممثلي الدول لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بجنوب إفريقيا "جوهانسبورغ" خلال قمة الأرض حول التنمية المستدامة، وكانت القمة تهدف إلى ضمان التزام قادة العالم بتحقيق منافع ملموسة للفقراء والتقليل من الأضرار البيئية، وبالتالي كانت النقطة الرئيسية هي طرق مكافحة الفقر وكذا أسباب الدمار البيئي، والتأكيد على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الحيوية كالمياه والطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر التكنولوجي، الإدارة الرشيدة، التعليم.... الخ²، بالإضافة إلى مراقبة تطبيق وتنفيذ مبادئ الأجندة 21 وكذا إستراتيجية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة قد أصبحت من المواضيع الأكثر تداولاً واستخداماً فهي متنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة وأصبحت تعني أموراً مختلفة لكل المجالات.

1- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت-لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص59.

2- نفس المرجع، ص 68-69.

ثانيا: مقومات وأهداف التنمية المستدامة

1. المقومات الأساسية للتنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها:¹

- أ - **تلبية الحاجات الإنسانية للسكان** : الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة، هو إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها تركز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر انطلاقا من اقتناعها أن عالما يستوطنه الفقر واللامساواة سيكون دون شك عرضة للآزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية هذه المتطلبات بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي.
- ب - **الإدارة البيئية السليمة**: لا يمكن تلبية احتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

ونعني بالإدارة البيئية السليمة تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها)².

- ج - **التنمية البشرية** : إن البشرية تساوي التنمية القابلة للاستمرار، ويؤكد هذا أنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة، والتنمية البشرية، هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان³.

تتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب الأول تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة، والثاني هو استثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة والجانب الثالث يتعلق بالمعرفة والتعليم

- د - **الاقتصاد البيئي** : يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

1- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، الإدارة البيئية في الجمهورية اليمنية ومتطلبات تطويرها وتعزيزها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 1999، ص35.

2- مصطفى كمال وطلبة آخرون ، مرجع سابق، ص113.

3- كمال رزق، مرجع سابق، ص 11.

ويعرف الاقتصاد البيئي بأنه فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئة في إطار السياسات الاقتصادية البيئية، وهدف الاقتصاد البيئي هو إدماج البيئة في الإطار الخاص بالعلوم الاقتصادية، وهذا ما تجاهله الاقتصاديون النيوكلاسيك¹.

يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة، على مستوى المؤسسة (مستوى جزئي)، واقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد ككل (مستوى كلي).

اقتصاد البيئة الجزئي (على مستوى المؤسسة) يمثل جزءا من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم ويحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المؤسسة، واقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة المهام التالية :

- 1- دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المؤسسة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها؛
 - 2- تقديم المشورات والنصائح للمؤسسة المناسبة مع متطلبات حماية البيئة².
 - 3- المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجهات والتعليمات واللوائح البيئية؛
 - 4- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية؛
 - 5- إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع؛
 - 6- إعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية كمؤسسات الخدمات والنقل وحماية البيئة والتجارة والتأمين.
- أما اقتصاد البيئة الكلي فيتناول مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل ومن أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ في الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا، ويعالج الموضوعات التالية:

- 1- التقييم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقييم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة؛
- 2- تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية؛

1- wikipedia.org,09/01/2007,,http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89conomie de l'environnement

2 - الاقتصاد والبيئة نصراع المصالح والحقوق 24|01|2014، على الموقع www.greenline.com.kw/env&econ.asp

كما أن لاقتصاد البيئة مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها أهمها:

1- يعتبر جزء من الاقتصاد الكلي، أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المؤسسات وإنما التكلفة على مستوى المجتمع وعلى الاقتصاد ككل.

2- تقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال:

- تقييم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات؛
- تقييم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية وتحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة؛

• تقييم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديداً على العمالة والنمو الاقتصادي.

• تقييم العلاقات بين السياسات البيئية والاقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى؛ كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل والمواصلات وسياسة الطاقة والموارد.

هـ - **التكنولوجيا السليمة بيئياً (التكنولوجيا النظيفة):** لتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن تكون التكنولوجيا المستخدمة أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة وتولد قدراً أقل من التلوث والنفايات، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطويرها إنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

و - **الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية:** التنمية المستدامة، هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات، داخل الحدود الوطنية وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لا بد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها، وفقاً للأسس المحلية، وبما يتيح الموائمة بين حاجاتها ورغباتها، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية¹.

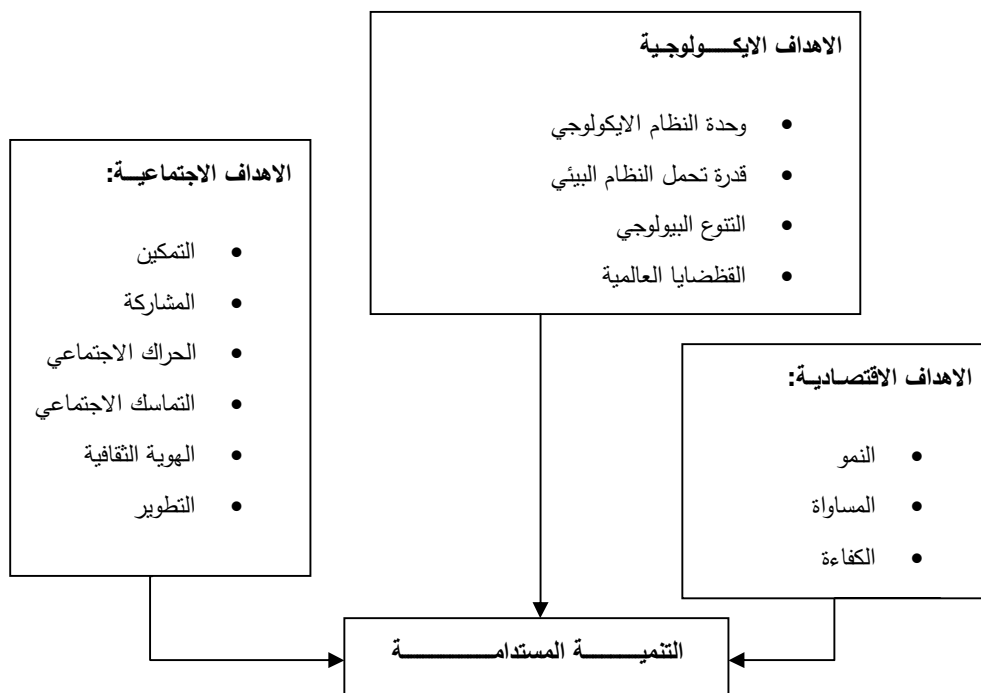
ولهذا تعتبر التنمية المستدامة هدف كل شعوب العالم بما فيها المتقدمة والنامية، وأن النظم الطبيعية ومشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية، فإن التعاون الدولي أمراً ضرورياً لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام.

1- صطفى كمال وطلبة آخرون، مرجع سابق الذكر، ص 98.

II. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الامد، مستمرة، شاملة، ومتكاملة في أبعادها¹ ويمكن عرض الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (03) : الأهداف الثلاثة التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة



المصدر: ف. دوجلاس موشيت، المرجع السابق الذكر، ص 72

1- منصور اوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 157.

ثالثاً: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

يمثل التنمية المستدامة أبعاداً متعددة ومؤشرات مترابطة فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم التنمية المستدامة.

أ. أبعاد التنمية المستدامة:

تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخير البعد التقني والإداري.

أ- البعد الاقتصادي:

تتجلى أبعاد المستدامة الاقتصادية في تلبية الحاجيات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية ويمكن حصرها¹:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: ان استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل أضعاف ما تستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد، فالتنمية المستدامة في الدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

2- مسؤولية البلدان المتقدمة على التلوث ومعالجته: أدى الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل المحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى إسهامات في مشكلات التلوث العالمي لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجة ما دامت تكتسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.

3- الحد من التفاوت في مستوى الدخل:

إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد أن هذا التفاوت بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.

4- تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة ، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتخفيض أسعارها، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها

1- رعد سامي عبد الواق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط 1، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008، ص 237.

لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لأجل ذلك لابد على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

5- تقليص الإنفاق العسكري:

في خضم هذا الزخم وسعي الدول نحو زيادة قدراتها العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي نجد أن توفير ولو جزء من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة التي تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة إنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى.

ب - البعد الإنساني والاجتماعي :

و يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة. ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية¹

1- تثبيت النمو السكاني: إن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية يشكل ضغوطا للحكومات و على الموارد الطبيعية ويقلص من قاعدتموار دها المتاحة لإعالة السكان، لذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حوادث قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة.

2- أهمية توزيع السكان: إن سمة عدم التوزيع الأمثل للسكان هي الأبرز في الكثير من بلدان العالم وخاصة المتخلف كما هو الحال مثلا بالنسبة للجزائر، حيث تجمع أغلبية السكان في الشمال. إن التنمية المستدامة تسعى إلى التقليل من خطورة هذه النسبة عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة.

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية: إن التنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية الفنيين من المتخصصين ومن الأهمية أن تصل التنمية المستدامة إلى الذين يعيشون في فقر مطلق وإلى المناطق النائية.

1- رعد سامي عبد الواق التميمي، المرجع السابق ، ص7.

4- دور المرأة: إن دور المرأة أهمية خاصة في تحقيق التنمية المستدامة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود إلى التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

5- الصحة والتعليم: من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهمة بـ سكان أصحاء نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، لذا البداية يجب أن تكون من خلال المرأة الأطفال وقضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم واهتمامه بالكيف وليس الكم بالإضافة إلى اهتمام البلدان النامية بتعليم المزارعين وغيرهم من سكان الريف الذي من شأنه أن يؤدي إلى حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي.

6- حرية الاختيار والديمقراطية: إن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فالمجتمع الغير القادر على حرية الاختيار والتعبير هو مجتمع مقيد وهو ما يتميز به معظم البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية، نتيجة عدم إشراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة¹.

ج- البعد البيئي:

و يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي²:

- قاعدة مخرجات : وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدراتها على الاستيعاب مستقبلاً.

- قاعدة مدخلات:

- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

و هذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور:

1- رعد سامي عبدالرزاق التميمي، المرجع السابق الذكر، ص 71 - 73.

2- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة والمعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 72

1- حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية لأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك، ويتواءم ذلك مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية. ونعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات وتكنولوجيا تربية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية¹.

2- الحفاظ على المحيط المائي:

إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها ذات الأهمية البالغة. وعليه فإن التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطراباً في النظم البيئية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددتها.

3- صيانة تراث الأرض والتنوع البيولوجي:

إن الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقارب من 28% من القارات ولذا فإن تدهورها أواز التها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية. ومنه فإن التنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة تراث هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيئية وإمكان وقفها.

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة على البيئة فانطلاق الأبخرة والغازات وجر تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة ويعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض².

1- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص73

2- خالد مصطفى قاسم، المرجع نفسه، ص74

لذا تهدف التنمية المستدامة إلى العمل على التقليل من هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كثيرة تضر بالكائنات الحية بدون استثناء.

د - البعد التقني والإداري:

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجبر إعادة عدة أمور أهمها¹:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

و يمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد بشكل دائم إذا:

- 1- العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير:** و يؤدي هذا المعيار إلى حماية صحة الإنسان مع وجود الرفاهية الاجتماعية والبيئية في آن واحد مما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيه.
- 2- إحرار تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة** و معنى ذلك هو انه يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحفري.
- 3- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة** ويعني ذلك إن يكون هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص وهذا التطبيق يكون احد الحلول للمشكلات التقنية أو يجعل حلها ممكنا.
- 4- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية** وألا يكون هناك تباين بين الفائدة العامة والخاصة بمعنى أن يحصل مبتكرو هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي إلى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقوها على البحث والتطوير.

1- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع السابق، ص80.

وبناء على ما سبق فإن البعد التقني والإداري يمثل أهمية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة من حيث التحول إلى الكفاءة البيئية.

II. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

قبل طرح وعرض مؤشرات قياس التنمية المستدامة، وجب أولاً شرح ما المقصود بالمؤشر.

➤ **تعريف المؤشر :** يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة،

ويستخدم المؤشر لقياس مدى التقدم والانجاز الذي تحقق في مجال التنمية¹.

وينبغي على المؤشر أن يكون :

✓ دقيقاً بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه.

✓ ضرورة الاعتماد عليه بمعنى أنه لو استخدم في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة.

فإنه سيعطي النتائج عينها.

✓ حساساً بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس.

✓ عدم تحيز المؤشر أو تضليله.

السهولة النسبية بمعنى قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلاً.

وأصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتاباً حول مؤشرات التنمية المستدامة يتضمن

حوالي 130 مؤشراً مصنفاً في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية.

➤ تصنيف المؤشرات:

في هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى

أنواع رئيسية وهي: (ضغط - حالة - جواب).

✓ مؤشرات القوى الدافعة: وهي مؤشرات تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط؛

✓ مؤشرات الحالة: وهي مؤشرات توفر صورة عن الحالة الراهنة للأمور؛

1- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، مرجع سابق، ص251 .

✓ مؤشرات الاستجابة: وهي مؤشرات تلخص التدابير المتخذة، ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو إقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية¹؛

وتصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات من المؤشرات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

أ - المؤشرات الاجتماعية

البيان	مؤشرات القوى المحركة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الجواب
- إنعاش التربية - تحسين الجمهور - التكوين	- نسبة تغيير المتدربين - نسبة التسجيلات في الابتدائي - نسبة محو الأمية	- وصول الأطفال إلى الدرجة الخامسة من الابتدائي - معدل التدريس - اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات - عدد النساء من 100 رجل في مواقع عمالة مكثفة	- حصة الناتج الداخلي الخام في التربية

ب - المؤشرات الاقتصادية

المصدر والميكانيزمات المالية	-التحويل الصافي للمصادر	- ديون	- النفقات العمومية
	-مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليها	- خدمة الديون /صادرات	من أجل حماية البيئة
			- قيمة تمويل جديد أو إضافة من أجل التنمية المستدامة

1- رعد سامي عبلالزاق التميمي، مرجع سابق، ص 102.

ج- المؤشرات البيئية

البيان	مؤشرات القوى المحركة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الجواب
حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	-التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية -استهلاك كل ساكن للمياه	- مخزون المياه الجوفية - الحاجة البيوكيميائية إلى الأكسجين في السواقي	- تغطية معالجة المياه الفدرة - كفاءة الشبكات المائية

د - المؤشرات المؤسسات

المعلومات من أجل اتخاذ القرار		- أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 سكن - الحصول على المعلومات	برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة
-------------------------------	--	---	-------------------------------------

جدول رقم(1): يمثل مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية

المصدر : تقرير التنمية البشرية عن هيئة الأمم المتحدة 2000.

خلاصة الفصل الأول:

إن تطبيق الحكم الراشد في أي دولة لا يتم إلا في ظل دولة الحق والقانون تعمل على تشجيع النمو في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنهج إدارة فعالة وتسير شفاف في خدمة المصالح العامة للأفراد والمجتمعات، مع إشراك الجميع في عملية صنع السياسات والقرارات ضمن الأدوار التي تلعبها الدولة؛ كالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كفواعل لها وزنها في تحقيق التنمية المستدامة، ففلسفة الحكم الراشد وأطره شاملة وكاملة تعمل على خلق الاستقرار الدائم على مستويات الأجهزة الحكومية والإدارية وعلى مستوى التجمعات المحلية وذلك بتشجيع الانفتاح والإصلاح الشامل مع نبذ كل أشكال الفساد الإداري بشتى أشكاله، وعليه فجميع الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية للحكم الراشد لها تأثير متبادل في تحقيق العدالة والأداء الإداري النزيه للنشاطات الاقتصادية والعمل على تكريس الديمقراطية كعناصر ضرورية للتنمية المستدامة التي سيستفيد منها الجيل الحالي دون إهدار حقوق الاجيال المقبلة من مواردها.

الفصل الثاني:

واقع تجربة الجزائر في تطبيق
الحكم الراشد لتحقيق التنمية
المستدامة

تمهيد الفصل الثاني:

إن العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة واثـر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها محل نقاش بين المفكرين الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية باعتبار أن التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد هي مقياس التقدم والرقي لأي مجتمع من المجتمعات، وتعتبر الجزائر من البلدان الإفريقية التي نالت استقلالها من الحكم الاستعماري مع تركة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي ضل الأوضاع التي عايشتها في فترة الحرب الباردة وتأثير التغيرات الإقليمية والعالمية جعلت الجزائر بحاجة ماسة لصياغة أرضية لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تراعي الأولويات الوطنية والدولية، بانتهاء طرق هادفة إلى توفير مناخ ملائم لاستثمار القدرات البشرية والمادية بشكل عقلاني رشيد؛ مما يسمح بخلق فرص العمل وظروف معيشية أفضل ونمو اقتصادي دائم ومتوازن في بيئة تركز على أسس ومبادئ الحكم الرشيد وفق مبدأ الشراكة التي تضم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والجزائر منذ انفتاحها الاقتصادي تواصل نحو استكمال مشاريع التنمية بكل أبعادها الشاملة والى تحقيق استدامتها.

وسيتـم في هذا الإطار التطرق إلى طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ومن ثم نركز على اهتمام الجزائر بالحكم الرشيد وآليات تطبيقه وأثره على التنمية مع تقييم التجربة التنموية ومؤشراتـها وواقع دور الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على فترة سياسة الإنعاش الاقتصادي الممتدة في الفترة (2001-2014) باعتبارها الفترة التي أطلقت فيها البلاد مجموعة من الإصلاحات الشاملة.

المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

إن التنمية مبنية على رهان الإنسان ضمن إلتقاء البعد الزمني والمكاني، وهي مرتبطة بالمصلحة المادية، كما إنها لا تعطي فقط الوفرة المادية وإنما تؤدي إلى الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات، فهناك نوعين من التنمية التقليدية والتنمية الواسعة لا نقول الحديثة لأن التنمية ظاهرة هلامية لا تتفتت وإنما واسعة بمفهوم الصوابية والرشاد وهنا يتضح جليا مدى ارتباط التنمية بالحكم الراشد¹

أولاً: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

أثر الفكر الليبرالي الجديد على المؤسسات المالية الدولية؛ وبدأت هذه المؤسسات تردد مقولاتها من أن المنافسة الحرة وآليات السوق في كل الدول وتحت أي ظروف سوف تؤدي إلى أفضل استفادة وتوزيع للموارد الإنتاجية مقارنة بالاقتصاد الموجه أو المركزي، مؤكدين أن أخطاء السوق محدودة جداً إذا ما قورنت بأخطاء الدولة، وقد انعكس هذا الفكر في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي صاغته المؤسسات المالية الدولية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، الذي تم طرحه على البلدان النامية².

كما تعرضت هذه البرامج وما تعكسه من فكر لانتقادات عدة خاصة بعد نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا التي أثبتت أن التوافق بين الدولة والسوق هو سبيل التنمية الاقتصادية حيث حققت هذه الدول معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي بالموازاة مع فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار خصوصا الدول الإفريقية التي طبقت إصلاحات اقتصادية مفروضة مقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية .

أدى ذلك إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية ، وهذا ما تجلّى في طرح مفهوم الحكم الراشد من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، حيث أكد البنك الدولي في هذا الصدد أن الفكر الليبرالي الجديد لم يشير إلى بعض الأدوار المهمة للدولة مثل دورها في

¹ - فؤاد جدو وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية - ناشرون 2014، ص 196.

² - مصطفى كامل السيد، الحكمانية؛ البعد السياسي للتنمية المستدامة، ورقة بحث إلى مؤتمر: الحكم الرشيد والتنمية، جامعة القاهرة، مارس 2003، ص5.

التنمية وتكوين رأس المال البشري والتنمية التكنولوجية وجوانب أخرى هامة لعمل السوق، وبدأ ينظر إلى الدولة والسوق باعتبارهما متكاملين وليس متنافسين بالضرورة¹.

لذلك أصبحت المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية المانحة منذ بداية التسعينيات تربط مساعداتها التنموية بشروط سياسية (فرض تقديم مساعدات بضرورة الانتقال من المشروطة الاقتصادية إلى المشروطة السياسية والمؤسسية)، هكذا أصبحت تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، وكمشروطة لتقديم مساعدات التنمية وتدفع الاستثمارات الأجنبية، وتتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية في الميدان الاقتصادي من خلال خصوصية المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وتحرير التجارة الخارجية² أي:

-الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع اللارسمي.

-الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى (Etat Minimal) كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني ، يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية.

وعلى هذا الأساس تم إعادة توجيه مسارات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم و الآليات الصالحة للتطبيق في كافة المجتمعات دون تمييز بحيث يقود الالتزام إلى حسن الحكم؛ مع الحرص على عدم إغفال الخصوصية الثقافية لكل دولة، ومن هنا برز مفهوم الحكم الراشد كشرط أساسي لتحقيق التنمية خاصة في أدبيات المؤسسات المالية الدولية مع بداية الثمانينات و بداية التسعينات³، ولقد برزت العديد من الاجتهادات التي حاولت تفسير أسباب ظاهرة الحكم الراشد و علاقته بالتنمية، حيث يرى البعض أن هناك أسبابا أكاديمية نظرية دعت إلى ظهوره، فيرون أن بروز المفهوم- الحكم الراشد - بمضامينه التي تشير إلى الأبعاد السياسية اللازمة لتحقيق التنمية يعكس تطورا طبيعيا في مفهوم التنمية،

¹ - زراري بلقاسم، الحكم الصالح والكفاءة الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 2، تلمسان، أبريل 2006 ص228.

² - سلوى الشعراوي، إدارة الحكم والنظام السياسي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر: الحكم الرشيد والتنمية، جامعة القاهرة، مارس 2003، ص ص، 2-3.

³ - راوية محمد توفيق عامر، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - مصر، 2005، ص 53.

حيث تم التركيز على صياغة المشروعات التنموية في الخمسينات ليتحول إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينيات إلى التحول نحو إعادة هيكلة السياسات عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي التي طرحتها المؤسسات المالية الدولية في أواخر السبعينيات و حقبة الثمانينيات إلى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينيات بعد أن كانت السياسة و التنمية تعاملان على أنهما منفصلان، لذا انتشرت فكرة الإصلاح السياسي، وبدأت المؤسسات المالية الدولية تطالب بإعادة تشكيل النظام السياسي كشرط لمنح المساعدات التنموية، في حين يرى البعض أن هناك أسباب واقعية عملية من خلال رؤية المؤسسات المالية الدولية المانحة للمساعدات التنموية بأن السياسات الداخلية التي سارت على أثرها الدول النامية (وخاصة الاشتراكية سابقا) كانت هي المؤثر الأول فيما تعانيه هذه الدول من أزمات¹.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفاهيم التنمية، التي تطورت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية الشاملة، واقترن هذا التطور في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمات الأمم المتحدة و المؤسسات المالية الدولية، و يعود ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يتوافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، حيث أن تحسن الدخل القومي لا يعني بالضرورة تحسين نوعية الحياة للمواطنين، فتطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة يشمل عملية مترابطة لكل مستويات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية و حتى البيئية، حيث تعتمد هذه العملية على منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع و على المشاركة، ولهذا ارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية باعتبار الحكم الراشد هي الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة فهي المسؤولة على مراقبة مدى تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين².

يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة

¹ - ليلي لعجل، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 69.

² - حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، المستقبل العربي، عدد 309، بيروت، نوفمبر 2004، ص 41.

والشفافية وتمكين المرأة؛ باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها، وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، كذلك الموقف من حقوق الأقليات...الخ¹.

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية يمكن قراءتها من خلال ثلاث زوايا²:

وطنية: تشمل المدينة و الريف وبين مختلف الطبقات الاجتماعية.

عالية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة، وعلاقات دولية يجب أن تتم بقدر من الاحترام المشترك والقواعد القانونية.

زمنية: مراعاة مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه لا يؤمنها إلا الحكم الراشد، وفق مؤشرات وشروط أساسية تتمثل في:

التمكين: ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات. التعاون: يشمل الاهتمام بالشعور بالانتماء الى المجتمع الواحد والاندماج فيه والتشبع بقيمه والتعامل في اطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

العدالة في التوزيع: توفير الامكانيات والفرص المتاحة للمواطنين دون استثناء للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات.

الاستدامة: تتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة.

¹ - يوسف زدام، ، مرجع سابق الذكر، ص65.

² - حسن كريم، مرجع سابق، ص 42.

الأمان الشخصي: يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن التهديدات المختلفة كالقمع والتهجير

ثالثا: اثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة

ينعكس مفهوم الحكم الراشد وأثره على التنمية المستدامة من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية والذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته وتنميته، ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق مفاهيم الديمقراطية، من تعددية حزبية واحترام الرأي والرأي الآخر، وفتح مجالات للحوار وحرية صحافة مسؤولة وإجراء الانتخابات النيابية بشكل مستمر ودورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من أجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى¹.

ويمكن إطلاق أثر الحكم الراشد على التنمية المستدامة من خلال الجانب الإيجابي الذي يخلفه على مجالات التنمية الشاملة وفي هذا الصدد يقول "دانيال كوفمان" أن الحكم الجيد هو المفتاح... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".

أظهرت البحوث في شكل عام؛ أن بإمكان البلدان أن تحقق "أرباحاً تنموية" أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث أضعاف تقريباً في المدى الطويل، وينمي معدل نمو الأمية من 15% إلى 25%².

مهم أيضاً في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخل ويساهم في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو. يبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير مساهمة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة نسبة 0.4% في معدل النمو و 0.27% في معدل الاستثمار³.

¹ NEPAD, La gouvernance dans le développement de l'Afrique : progrès, perspectives et défis, Alger, Algérie 12-13 novembre 2007, p8

² - L'OCDE, La gouvernance pour le développement durable, étude de cinq pays de L'OCDE 2002, service des publications, 2 rue andré-pascal, 75775 paris cedex 16, France. P 11.

3- مختار عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، الدوحة - قطر، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، ص ص، 6، 7.

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحاكمية الرشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة.

ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة من خلال المرتكزات التالية:

1- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساسا المحاسبة لأي حكومة.

2- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

3- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع المدني القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق النقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وإن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

6- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية البشرية المستدامة ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وخصوصا بين الجنسين من جهة، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها؛ ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين؛ وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تجسيد الحكم الراشد

نتيجة للتحويلات الداخلية التي عرفت الجزائر واجهت البلاد تحديات وظروف حالت دون السير نحو طريق التنمية المستدامة في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية..، حيث خرجت البلاد مع نهاية القرن العشرين بالعديد من المشاكل السياسية فرضت على الدولة الجزائرية أن تتبنى آليات بديلة من أجل بناء دولة قوية ومجتمع فعال يواكب التطورات العالمية من أجل مسايرة العالم المتقدم لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: أسباب ومظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد:

1. أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر:

هناك عدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت الجزائر تهتم بالحكم الراشد والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي كان يقوم على نظام من القيم والعلاقات للمحافظة على نفسه ويجدها أين تسود فيه جميع خصائص السلبية التي تشوه نمط الإدارة وتسيير شؤون الدولة، وهذا نتيجة اعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الإيديولوجي وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية والثقافية والسياسية واعتمادها في الجانب المادي على عائدات الربيع الطاقوي من مداخل البترول والغاز لذلك فمصدر الثروة هي الموارد الطبيعية وليست قوى التنمية في المجتمع¹.

- تعثر عملية الانتقال الديمقراطي و يرجع ذلك إلى أن عملية التحول جاءت نتيجة قرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة وليست كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة والمجتمع المدني بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي وإنما هذا التحول الديمقراطي استعملته كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة، و نضيف ذلك أسباب أخرى كانت وراء تعثر التحول الديمقراطي وهي²:

- الصراع بين أركان النظام السياسي منذ أحداث أكتوبر 1988 وحتى أواخر 1991.

1- Lhouari Addi. L'impasse du populisme : l'Algérie, collectivité politique et état en construction, Alger ; Entreprise nationale du livre, 1990.p 99.

2- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها -، ط1، بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص136.

- ضعف التكوين السياسي للنخب الحاكمة باعتبار أن النزعة التسلطية للنظام تعتمد في تبرير سلوكها السياسي على منطلق التسلط والاستبداد.

- استمرار انخفاض مستوى مؤشرات التنمية البشرية من خلال تنامي عدد المهمشين والفقراء، فدلّل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1992، يشير إلى أن عدد السكان الذين يحصلون على خدمات صحية دولية بلغ نصف مليون بين عامي (1985-1995) ، ووصل عدد السكان الذين يعيشون دون حياة كريمة إلى 79% بين عامي (1990-1995) بالإضافة إلى ارتفاع نسب الأمية بدرجات مرتفعة وسوء التغذية والأمراض...

- الانعكاسات السلبية التي خلقها برامج التعديل الهيكلي، فقد ارتفعت نسب البطالة وهذا نضرا لفشل سياسات التشغيل في القطاعات الاقتصادية وكذا غياب الإدارة السياسية في وضع إستراتيجية حقيقية تمكن الشباب من تجاوز الأوضاع المعيشية الصعبة، هذا بالإضافة إلى ثقل المديونية الخارجية التي كانت السبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية¹.

- تراجع مؤشرات نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة 1986-1993 والتي كانت (-7.2، -5.1، -7.4، -5%)، بالإضافة إلى زيادة الأسعار المواد الاستهلاكية مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر حيث سجلت نسبة 14% من المجتمع تحت عتبة الفقر خلال (1988-1999)، وانخفاض المستوى التعليمي وتفاقم البطالة التي بلغت 44% و35% في الأرياف².

-انخفاض مستوى الدخل وهذا راجع إلى تراجع الدعم وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- تدهور قيمة العملة بالإضافة إلى تراجع مستوى الصحة والخدمات الاجتماعية وارتفاع تكاليف العلاج.

1- منع العمار ، الجزائر والتعددية المكلفة؛ في الإزمة الجزائرية، الجزائر : دار الخلدونية للطباعة والنشر ، ص48.

2- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي برنامج وأثار، مجلة علوم إنسانية العدد 18، فيفري 2005، ص 9. على الموقع الإلكتروني <http://www.ululminisaniat.net/a18>

- انتشار ظاهرة الفساد التي تهدد حياة المجتمع ومؤسسات الدولة من خلال بروزها في عدة أشكال، الرشوة والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، كما عرفت الجزائر تراجعا على المستوى الإقليمي العربي في مجال مكافحة الفساد، حيث بات الفساد في الجزائر يشكل الخطر على اقتصادياتها¹.

وبالتالي رأت الجزائر في هذا الاتجاه انه لا يمكن أن تستقيم تنمية حقيقية شاملة في دولة من الدول بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الرشيد و الجزائر في هذا الشأن تسير نحو استكمال مشاريع التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية مع تبني نهج الحكامة في الإدارة والتسيير .

II. مظاهر اهتمامات الجزائر بالحكم الرشيد :

لقد بدأت المجتمعات الدولية وخاصة الإفريقية منها والجزائر كبلد إفريقي تهتم بالحكم الرشيد على أساس مجموع القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، والتي أصبحت الموضوع المحبذ للكثير من اللقاءات العلمية الوطنية والدولية وتجمعات العمل، وقد كان اهتمام الجزائر بالحكم الرشيد على المستوى الإفريقي انطلاقا من تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛ وذلك من خلال البحث على أنفع الآليات للحد من هذه الظاهرة، ويظهر ذلك في سياق مساهمة الجزائر في تأسيس "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" وانضمامها إلى الآلية الإفريقية للتقوية من قبل النظراء² التي تضطلع بالتقييم الدوري الذي تكرسه الدول الإفريقية في مجال الحكم الرشيد؛ والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، كدافع أساسي لتحقيق الحكم الرشيد والحد من الفساد واستدامة التنمية.

بدأت الجزائر الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الرشيد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى البنى القانونية والدستورية ما يلي:

¹- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص145.

2- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء؛ تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة للجمهورية الجزائرية، نوفمبر 2008، ص4.

- محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحياته السياسية مع فتح مجال الحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية حيث تم إصدار أول دستور يعترف بالتعددية والذي وضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعددية تلتزم التعدد وتعزز التنوع والتنافسية السياسية الويية.

- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور المحددة في الآلية وهي محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الاقتصادي، محور تسيير المؤسسات ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن هذه المحاور عدة أسئلة حول الوضع العام الذي يميز الواقع الجزائري من خلال عملية سبر الآراء¹

- مكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات المتعلقة بهذا الجانب الذي يهدد كيان الدولة ووحدة التمتع بدءا بالأمر رقم 01/66 المؤرخ في 08/09 جوان 1966 حيث كانت تدرج فيه جرائم الفساد ضمن هذا القانون، والوصول إلى القانون رقم 156 المؤرخ في 26 جوان 2001 ، وما يعزز هذا الاتجاه انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003، والمصادق عليها في 19 أبريل 2004 المؤرخ، والذي انبثق عنه مؤخرا القانون رقم 128/04 بمرسوم رئاسي رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 التعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته².

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل محاربة كل أشكال الفساد والتسيب الإداري التي تقف كأكبر عائق للتنمية المستدامة، وقّعت وصادقت على عدة اتفاقيات :

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التي وقعت في 9|12|2003 وصادقت مع التحفظات في 25|08|2004.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت في 12|12|2000، وصادقت مع التحفظات في 7|10|2002.

1- أسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق -، الجزائر أنموذجا: 2007/2000

مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع السياسات العامة، جامعة الجزائر: 2009، ص ص 172، 173

2- رضوان بروسى، المرجع السابق، ص 175.

- الجزائر عضو مؤسس في " فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي نشأت في 30/11/2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إنشاء الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

من أجل مكافحة الفساد تم استحداث عدة أجهزة ووضع تشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة منها على المستوى التشريعي؛ وذلك عن طريق الاهتمام بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل المساعدات التقنية ودعم التعاون الدولي من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية، وقد حددت أجهزة تقوم بهذه المهمات أهمها:

مجلس المحاسبة، المكلف بالمراقبة البعيدة للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها، المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها، واللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛ التي من مهامها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية، ولجنة إصلاح هياكل الدولة¹.

لهذا كان نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم²، وذلك بتأسيس مؤسسات شرعية قادرة على ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات مع تسهيل المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

لهذا كان انضمام الجزائر إلى عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي ضرورة لبناء لبنات العدل والمساواة³:

فعلى المستوى الإقليمي:

- انضمام الجزائر إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1983
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة 1990.
- الموافقة على الميثاق العرب لحقوق الإنسان.
- تشريع حماية حقوق المعاقين عام 2002...

1- أسيا بلخير، مرجع سابق، ص ص 175-176.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009، ص 69.

3- أسيا بلخير، المرجع نفسه، ص 179.

على المستوى الدولي:

- البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي لحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في: 12/01/1989.

- اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 16/04/1993.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996.

- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 2005¹.

ثانيا: آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر:

مع تزايد اهتمام الجزائر بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، حاولت أن تجسد وتطور مؤشرات الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد من آليات لتطبيق الأسس النظرية لهذا الأخير، حيث يتم ذلك من خلال عقلنة وترشيد وتسيير وتأسيس أنظمة الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد² وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها.

وسنقوم بدراسة واقع تجسيد الحكم الراشد من خلال التجربة الجزائرية بالاعتماد على دراسة الآليات التي تنطوي على ما يلي:

أ - إبداء الرأي والمساءلة: تشير هذه الآلية إلى الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية التعلم، حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي وقدرة المواطنين على انتخاب الولمان، ومشاركة المرأة في الحياة العامة ودرجة استقلالية السلطات.

ب - الاستقرار السياسي وانعدام العنف: تنطوي على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، ودور العامل الانتخابي في زيادة أو الحد من احتمال زعزعة الحكومة أو إزاحتها من الحكم، بالمقابل فإن عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، ويتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي³.

1 - طامشة بومدين، استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص

تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 145.

2 - La banque africain de développement, **Rapport sur le développement en afrique 2001: L'Afrique dans l'economie mondiale renforcement de la bonne gouvernance en Afrique -statistique économique et social sur l'Afrique**, (Abijan,Oxforde :university press et economica2001),p48.

3 - نسيم عكا، دور الحكم الرشيد في التنمية، النيباد نموذجا؛ ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول: الحكم الرشيد والتنمية في الدول النامية: جامعة سطيف 2007/5/4، ص 66.

ج - فعالية الحكومة: والتي تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، و نوعية الخدمة المدنية، و درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، و نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة و التزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة لوائح وقواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في المشاركة في اتخاذ القرارات.

د - نوعية الأطر التنظيمية: تعتمد هذه الآلية على مدى قدرة الحكومة في وضع وتنفيذ السياسات، وصياغة لوائح وقواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص ومدى استفادة القطاع الخاص في المشاركة في اتخاذ القرار.

هـ - سيادة وحكم القانون: حيث تعتمد هذه الآلية على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها، وكذلك مدى احترام تطبيق القانون وتسيده من طرف المسؤولين.

و - مكافحة الفساد: يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني والقطاع العام في الكشف عن مواطن الفساد، وتنوعية المجتمع ضد مخاطر هذه الفئة¹

وتأتي معظم التقارير والدراسات في تقييمها لتجربة الحكم الراشد في سياق الدراسات التي تجرى على مستوى الإفريقي أو العربي، وقد صدر في هذا الشأن عن واقع الحكم الراشد في الجزائر عن البنك الدولي بالتنسيق مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت عنوان " إدارة الحكم " الذي يتضمن المؤشرات العالمية لإدارة الحكم عن الفترة (1996-2006) حيث يهدف هذا التقرير إلى إنشاء وتحديث مجموعة من المؤشرات القطرية عن إدارة الحكم المتاحة للدول، وتغطي هذه المؤشرات 212 بلدا وإقليما، وتستقي المعلومات من 33 مصدرا مختلفا للبيانات بغرض الحصول على آراء المجيبين على الدراسات الاستقصائية على مستوى العالم ناهيك عن الآلاف من الخبراء العاملين في القطاعين العام والخاص².

قد أشار التقرير إلى بعض البلدان الإفريقية والجزائر خصوصا بأنها تمشي بخطى نحو تحسين إدارة الحكم ومكافحة الفساد، حيث يقول في هذا الشأن " دانيال كوفمان " أن الأخبار الباعثة عن الأمل هي انه هناك عددا من البلدان الإفريقية تظهر إمكانية إحراز تقدم ملموس في تحسين إدارة الحكم في فترة زمنية قصيرة تقريبا³، لكن لا يجب الأخذ بالصحة المطلقة للمعطيات والإحصائيات المقدمة التي تصدر من جهة

1- منير الحميش، الفساد - الإصلاح - التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: سوريا، 2006، ص41.

2- لعجال ليلي، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 105.

3- <http://www.worldbank.org/etools/MDK21385805page PK64257043pipk>

واحدة أي -المنخبة الحاكمة - مما يجعلها تكيف الواقع كيفما تشاء وفق نظرتها وما يخدم بمصالحها، الأمر الذي يؤثر على تقديم الصورة الحقيقية للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها الجزائر والتي مازالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية ، وأهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال فترة [2000 – 2010]

المؤشر	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التعبير والمساءلة	1.24-	1.08-	1.09-	0.8-	0.73-	0.83-	1.01-	1.08-	1.3-	1.76-
الاستقرار السياسي	1.9-	1.88-	1.85-	1.48-	1.14-	0.89-	1.18-	1.10-	0.89-	0.98-
فاعلية الحكومية	0.96-	0.64-	0.51-	0.46	0.33-	0.35-	0.52-	0.76-	0.84-	0.61-
نوعية التنظيم	0.77-	0.67-	0.58-	0.54-	0.56-	0.61-	0.66-	0.73-	0.59-	0.92-
سيادة القانون	1.08-	0.75-	0.71-	0.69-	0.73-	0.63-	0.72-	0.78-	0.78-	0.82-
ضبط الفساد	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.66-	0.87-	0.80-

المصدر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية 2010

هذه المؤشرات تظهر الضعف الكبير الذي تعاني منه الجزائر، سواء في معيار المساءلة والاستقرار السياسي أو الفعالية الحكومية أو سيادة القانون، وكذا المشاركة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الديمقراطية، ونفشي ظاهرة الفساد التي انتشرت بكثرة في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها في مكافحة الفساد وإرساء الشفافية، إلا أن الواقع يظهر تراجع قيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية من جهة وتراجع في المساءلة من جهة أخرى أجبر واقعاً مرّاً على عطل التنمية.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها: إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم، وتوسيع مجال المشاركة في العملية السياسية وإشراك العنصر النسوي وتشجيع حرية التعبير والتعددية في وسائل الإعلام، وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة طوعية في تنمية البلاد¹ وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الإنجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الشروط المناسبة لإطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر هذه الإصلاحات خطوة مهمة بالنسبة للجزائر لترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة؛ والعمل على بناء صرح تنموي يستجيب لمتطلبات المجتمع. لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر، كيف لا والفساد والتبذير والرشوة أو غيرها أصبحت بمثابة قواعد عامة تسيير عليها معظم هيئاتنا المحلية والوطنية والتي أصبحت عائقا أكبر في تحقيق التنمية المستدامة².

وفي هذا الخصوص قامت الجزائر على المصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة الفساد وإصدار قوانين التي تترجم نصوص الاتفاقيات الدولية والعمل على وضع جملة من التدابير الرامية لمواجهته، كما قامت أيضا بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة. كما تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية وتقدم تقارير سنوية عن الظاهرة المستفحلة في الجزائر إلى رئيس الجمهورية³.

وبالنظر إلى هذه الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية نلاحظ أنها غير فعالة وتنتظر وجود آليات فعلية للحد منها حيث لازالت الظاهرة منتشرة في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة بل أصبحت هذه الظاهرة لصيقة أكثر بهذه المؤسسات، وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب أخيرة، فأخر تقرير صدر عن

¹ - أسيا بلخير، المرجع السابق، ص174

² - ج ج د ش، القانون رقم 06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية الصادرة في 2006/03/08.

³ - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء؛ تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة للجمهورية الجزائرية، نوفمبر 2008، ص14.

المنظمة الشفافية الدولية منحت الجزائر الرتبة 192 من مجموع دول العالم وبنقطة 2,5 من 10، ونتيجة لذلك تم تفعيل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد والتي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية والتي تقوم ببذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، والتي أعدت تقارير عن الظاهرة مؤكدة على خطورة الوضع في الجزائر وهذا جراء الانتشار الواسع لكافة أشكال الفساد، كما لا تزال معايير الشفافية لم تطبق على مستوى التعاطي مع الملفات المختلفة المتعلقة بالمشاريع التنموية، نضيف إلى ذلك غياب المعلومة والمساءلة من طرف السلطات التشريعية في محاسبة أعمال الحكومة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد في الجزائر، يستوجب تغيير شامل نحو الأحسن بتوفير الأمن والاستقرار، المساءلة، الشفافية، سيادة القانون، لذا فعلى الجزائر أن تتطلق من محاربة الفساد العائق الأكبر للتنمية، والعمل على وضع إستراتيجية شاملة وواضحة يكرس فيها مبدأ سيادة القانون والديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، إضافة إلى زيادة الوعي الشعبي بالحقوق والمطالبة بالمحاسبة الجماهيرية الأمر الذي يمثل اتجاها صحيحا للإصلاح السياسي والإداري ومن ثم العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: المسار التنموي ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

بعد تطرقنا إلى تطور الحكم الراشد في التجربة الجزائرية سنحاول التعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر وفق ما حققته من جهود لتطبيق قواعد وآليات الحكم الراشد، على اعتبار أن المسيرة التنموية في الجزائر عرفت عدة إصلاحات سياسية واقتصادية منذ الاستقلال، والتي كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة والتشغيل وتوفير الأمن¹.

وسنحاول في هذا المبحث أن نقدم عرض تحليلي وتقييمي للإنجازات والمشاريع الكبرى للجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها في مجال التنمية الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2014 ومدى استدامة التنمية من خلال هذه الإصلاحات التي تقوم بها، وكذلك مدى نجاح السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى تحقيق مؤشرات إيجابية من خلال خلق الاستقرار الاجتماعي وتشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى كالزراعة والاهتمام بالبيئة، وتحسين تنافسية المؤسسات

1- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت - لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، 2013، ص 102.

التي تعكس كذلك صورة واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر

من خلال دراسة السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري قبل وأثناء الإصلاحات يتبين انه مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات، سواء تعلق الأمر بمستوى التفكير التنموي ومستوى السياسة الاقتصادية والإجراءات المتخذة، كما يتبين لنا من خلال طبيعة النظام الاشتراكي المتبع وخطوطه العريضة المتبناة دور الدولة في تحقيق التنمية¹، وكذلك نتائج وانعكاسات هذا الدور، تتضح لنا حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة والتي تركت أثارا واضحة على بنية الاقتصاد الوطني وانعكست على أداء ومعدل النمو الاقتصادي.

1. مرحلة التصنيع والنمو [(1967_1985)]:

اعتمدت الجزائر على غرار مثيلاتها من الدول السائرة في طريق النمو على عدة طرق لتنمية اقتصاد البلاد وتطوير أدائه² وذلك من خلال المراحل والمخططات التي اتبعتها منذ الاستقلال.

أ- تجربة مخطط الاستثمار الوطني (1967-1969):

وهي تجربة تستند على مجموعة من البرامج المخططة في الحقبة الاستعمارية قبيل الاستقلال، حيث شهدت انطلاق الصناعة الجزائرية عن طريق إحداث شركات وطنية وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية قصد خلق مناصب شغل، فعمدت الجزائر على زيادة ورفع الإنتاج البترولي للحصول على موارد مالية تخصص لتمويل الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة.

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص 87-88.

2- المرجع نفسه، ص 90-91.

ب - المخطط الرباعي الأول (1970-1974):

في هذا المخطط خصصت الجزائر ما نسبته 9.1 مليار دولار للاستثمار في البترول من مجموع الاستثمارات الوطنية البالغة 20.1 مليار دولار، كما عملت على إفراد قدر كبير من معدلات الاستثمار في هذا المجال.

أخذ القطاع الصناعي حصة الأسد في الغلاف الاستثماري للتنمية، وتم التركيز على الصناعات المعدنية والمحروقات، وما يلاحظ في هذه الفترة غياب الإطارات المؤهلة لمواجهة هذا النوع من التقانة العالية، مما أدى إلى عرقلة المبادرة الاستثمارية في كلا القطاعين الخاص والعام¹.

ج - المخطط الرباعي الثاني: (1974-1978):

في هذا المخطط أعيدت هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق فتحصل القطاع نسبة تزيد عن 15% من الاستثمارات، أما المحروقات فقد زادت نفقاته الاستثمارية، وممره ذلك إلى الظروف الدولية الحاصلة آنذاك، وسوق الطاقة² وكانت مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الإنتاج الكلي ضعيفة جدا، حيث كانت لا تمثل سوى 9.2% لتصل إلى 14.1% في 1978 مما يدل على ركود القطاع الإنتاجي³.

نستنتج من خلال هذه المرحلة أن الاستثمارات موجهة إلى القطاعين الصناعي والزراعي، لكن أغلبها إلى القطاع الصناعي، حيث هدف هذا التوجه إلى خلق قاعدة صناعية (الصناعة الثقيلة)، تمكنها من تطوير القطاعات الأخرى، الموارد المالية لهذه الاستثمارات كانت تتحدد من خلال مخطط وطني للتطوير والتنمية، حيث يوفر هذا المورد المالي من العوائد البترولية التي كانت مرتفعة في تلك الفترة أين وصل السعر العالمي للبترول 40 دولار للبرميل وهو ما ساعد على تحقيق تلك الخطوة الكبيرة في التنمية، حيث أن 80% من هذه الموارد خصص للاستثمارات ما بين 1967-1978 والتي قدرت بـ: 44 مليار دولار، وخصصت حصة كبيرة لقطاع الصناعة من إجمالي الاستثمارات بنسبة 52% في الفترة (1970-1973) و 43.4% خلال (1974-1977)، 62% خلال (1978-1979)، حسب الجدول التالي:

1- جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986، ص 20-21.

2 -Economie en Algerie ; é me ed ; opu ; 1991 ; p16

3 - جمال الدين لعويصات، نفس المرجع، ص 48.

جدول رقم: 03 إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة

الفترة	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الاستثمارات	9.1	36.2	93.2	106
الاستثمارات الزراعية	1,6	4.3	8.9	3.2
الاستثمارات في الصناعة	4.7	20.8	63.1	6.6
نسبة الصناعة	-	%52	%43.4	%62
نسبة الصناعة الأساسية	%88.7	%86	%88	%78

Source, H.Benissad, *Algérie restauration enterformes économiques*. opu. Alger 1994. P204

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن نسبة الاستثمارات في الصناعات الأساسية ، تبقى مسيطرة على حساب القطاعات الأخرى، فالإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة.

أما فيما يخص النتائج المحصل عليها من خلال هذه المخططات لم تكن في المستوى، ولم تلبي تطلعات واضعيها وآمال المواطنين، لكن تبقى مرحلة مهمة في التطور الاقتصادي، حيث عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا قدره 7% سنويا في المتوسط تمكنت من انجاز عدة مصانع ومركبات صناعية وهياكل قاعدية وتكوين إطارات وتقنيين، وخلق مناصب شغلوا إقامة قاعدة صناعية¹ ، وما يلاحظ أن إنتاج المحروقات كان مرتفعا جدا، في حين الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن انقطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية².

وعموما يمكن القول أن إستراتيجية التنمية في الجزائر في تلك الحقبة كانت تهدف إلى ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لتدعيم الاستقلال السياسي، وكانت الجزائر تسعى إلى تحضير الشروط القاعدية الضرورية لوضع اقتصادها على مسار نمو معمم وذاتي³ وبالرغم من أهمية النتائج المحصل عليها إلا أنها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية.

وتحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، و نتيجة للتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات و التي كان من أبرزها

1 - benissad hocine : le réforme économique en Algérie : Alger, opu 1991. P 8

2- أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية القطاع الخاص في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 50

3- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق ص 95.

اتساع نفوذ البورجوازية البيروقراطية و تراكم الثروات لديها و استثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية.

و ساعد هذا التحول في الاختيارات الاقتصادية، الانعكاسات السلبية لازمة الاقتصادية العالمية .

فالانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي و ما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، أثر بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات و انخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون و ما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية و الاستهلاكية الأساسية المستوردة.

في ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1985 المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد.

و الجديد في الإجراءات الإصلاحية و المعبر عنها في هذين المخططين هو¹:

الإعلان عن إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات و تشجيع للقطاع الخاص.

قامت الجزائر من خلال المخططين الخماسيين بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور، وكذلك اهتمت بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن و صحة و اهتم بتحسين وضعيتهم، و انتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع.

ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت الانتقال إلى إعادة الهيكلة ضرورة تعدد ما يلي:

1- ضرورة تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها: حيث كانت المؤسسات ضخمة تتميز بالمركزية في التسيير، وتأخذ القرارات من الهيئة المركزية مما أدى إلى ظهور عدة مساوئ أعاقحت عملية الإنتاج نظرا لضعف الاستغلال لطاقتها الواسعة.

2- عدم التخصص: فالمؤسسات تقوم بمجموعة من النشاطات الإنتاجية التي تتمحور حول موضوع معين دون تخصص، مما أدى إلى عدم وضوح إستراتيجية واضحة وخطة مركزية.

3- ضعف وثقل نظام التوجه الاقتصادي وسوء التنسيق بين الجهات الإدارية والجهاز المصرفي والهيئات المركزية في أداء مهامها.

¹- أحمد هني، مرجع سابق، ص 55.

4- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعي أكثر: إن سوء فهم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وتوجيهاته جعل المؤسسة تتجه إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للعمال (التعاونيات الاستهلاكية، محو الأمية..)، نشأ عن هذا ارتفاع نسبة الأجور من رقم الأعمال التي تصل أحيانا إلى 50%، وارتفاع الأعباء الاجتماعية وتردي النتيجة مع انخفاض مردودية العامل¹.

5- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية و سياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة و التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

II. مرحلة التعديل الهيكلي [(1994_1998)]:

أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ومنها :

1- إصلاح المنظومة المالية والإصلاح النقدي.

2- تنمية القطاع الخاصوا إصلاح المؤسسات العمومية:من خلال تبني مبدأ تشجيع الاستثمار الخاص وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل فيها لصالح مسيرين خواص.

3- القطاع الفلاحة: اهتمت الجزائر بقطاع الفلاحة من خلال التوظيف الجيد للقدرات الإنتاجية، ويظهر ذلك من خلال برنامج الحكومة لسنة 1997 الذي كان يهدف إلى:

- إعادة النظر في تسيير القطاع من خلال تسوية النزاعات الفلاحية، والمحافظة على الأراضي الرعوية، وإعطاء تسييرها للجماعات المحلية بمشاركة المنظمات المهنية، مع تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

- تنشيط الإنتاج الفلاحي باستخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية.

1- محمد الطاهر قادر ي، مرجع سابق ص 97.

- العمل على تفعيل التنمية المستدامة عن طريق تثمين الموارد، والحفاظ على الأوساط الطبيعية والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي.¹
- 4- الاهتمام بقطاع السكن من خلال وضع إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996، خصوصا في مجال التعمير، والعقار، وتعزيز الرقابة على البناءات غير الشرعية، وتنظيم السوق العقاري.
- وإذا كان مهام التعديل الهيكلي هو تصحيح الاختلالات الاقتصادية من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، فإن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر أعطى سياسة اقتصادية جيدة ولمدة أربع سنوات كاملة، لكنه لم يعطي سياسة تنموية مستدامة حيث كانت نتائجه كالتالي:
- القطاع الصناعي: تقلص في مؤشرات الإنتاج الاقتصادي والإنتاج الحرفي التقليدي.
- القطاع الفلاحي: رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع، إلا أن واردات الجزائر الغذائية بلغت 30% سنة 1995 بزيادة تقارب 10% عن سنة 1985، ووصلت في سنة 1997 إلى 29.3% البطالة : إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي إلا أن العجز واضح تماما فيما تعلق بالتشغيل؛ حيث ارتفعت نسب البطالة نتيجة التسريح الجماعي للعمال وتفاقمها بشكل متزايد والتي مست فئة الشباب بشكل كبير.²
- يمكن القول من خلال نتائج الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر، أن هناك نتائج اقتصادية محققة إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب وتسريح أكثر من 260 ألف عامل لتنفيذ سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية والتي أنعشت، وحققت نتائج ملموسة، إلا أنها من الجانب الاجتماعي كانت غير ايجابية، إذ انعكست بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين وتفاقت ظاهرة البطالة التي وصلت إلى 28.8% سنة 1997، وهذا ما أدى إلى انفجار الاحتجاجات في أوساط العمال نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخصوصة البعض منها، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع أدت إلى تدهور المنظومة الصحية والتعليمية ويجمع الكثير من الخبراء أن الإصلاحات جاءت متأخرة وكان لابد على أن تقوم بها منذ 1986 وهي السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط وظهر انعكاسها المباشر على الخزينة³، و يمكن القول أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتكون من

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص 100-101.

2- شيخ امينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع العمومي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 1999، ص 76.

3- نفس المرجع، ص 81.

مجموعة إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي قد فشل في إعطاء مؤشرات تسمح بإيجاد توقعات في الاستثمارات المنتجة.

ثانيا: سياسة الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مبلورة على شكل اقتراحات لهيكلية النشاطات، وهذه السياسات تسعى إلى إعادة تفعيل الطاقات الإنتاجية المتوافرة وفق مبدأ التكثيف تارة والتوسع تارة أخرى ويتم ذلك عن طريق تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك وتسهيلات القروض بالرجوع إلى الأسس الفكرية لهذه السياسات المشتقة أساسا من التنظير الكينزي¹، وتسعى سياسة الإنعاش على تهيئة الظروف لتوسيع مجهودات التنمية وتفعيلها بإعادة هيكلة الاقتصاد العمومي وتوسيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نحو فتح أفاق الاستثمار المنتج أمام المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب². وتملت هذه السياسة والبرامج فيما يلي:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)

(Programme de soutien à la relance économique – PSRE) : الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة لها إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا؛ ويشمل محتوى البرنامج مختلف القطاعات تتمثل في³:

➤ دعم النشاطات الإنتاجية في:

- **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص 105.

2- عبو عمر و عبو هودة، مقال: جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، في كتاب التحولات السياسية واشكالية التنمية، ط1، تحرير محمد عربي وآخرون، لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص168.

3- محمد الطاهر قادري، نفس المرجع، ص 106.

- إعادة تحوي أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش، لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- الصيد والموارد المائية: لا يحض هذا قطاع بعناية المستتقة له ، نظرا لطول الساحل الجزائري، وهذا البرنامج يتضمن أساسا في عمليات (البناء، تصليح والصيانة البحرية، التكيف، التقييم، التبريد...) وانجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية.

➤ التنمية المحلية والبشرية:

- التنمية المحلية: أن البرنامج المقترح مقدر بـ: 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، تشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
- التشغيل والحماية الاجتماعية: الاهتمام بميدان الشغل والحماية الاجتماعية فهو يخص برامج الأشغال ذات الأشغال الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات الكبرى.
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي: هدف هذا البرنامج الإمداد بالتجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.
- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة.

- تنمية الموارد البشرية: تحدد المشاريع حسب حاجيات السكان (منشآت الصحة والتربوية، البحث العلمي، ثقافة...)، وتقدر تكلفة البرنامج بـ: 90.3 مليار دج¹

ولقد قدرت تكلفة هذا البرنامج من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـ: 478 مليار دج، وكانت هيكلية الاستثمارات المكلفة كالاتي: تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج، البنى التحتية 124 مليار دج، الأنشطة المنتجة 74 مليار دج، حماية الوسط 20، الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج، البنى التحتية للإدارة 29 مليار دج. ومن جانب هذه المشاريع، لقد أعطى هذا البرنامج: أعداد إطار مرجعي

¹ - عبو عمر و عبو هودة، المرجع السابق، ص ص، 271،

اللائحة وتوجيهات من رئيس الحكومة، تعلية من رئيس الجمهورية، وضع وتنصيب لجان متابعة على مستوى الولايات¹.

لا يمكن الحكم على هذا البرنامج بأنه قد أمكن من حل كل المشاكل المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، لكنه من شأنه أنه خفف من الانعكاسات لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة².

II. البرنامج التكميلي لدعم النمو أو الخماسي الأول (2005-2009):

(PCSC – Programme complémentaire de soutien à la croissance) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بـ: 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)³، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما (شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة و التنمية الريفية)⁴، وهو عبارة عن برنامج حكومي للاقتصاد بهدف انتعاشه وتنميته وتسريع توسعه ونموه، حيث قامت الحكومة بتكييف مقاربتها قصد:

استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي من شأنها ان تتم قانون الاستثمار وتسهيل الاستثمار.

مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي وانتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخصخصة والعمل على خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية، العمل على تعزيز مهمة ضبط

1- محمد الطاهر قادي، المرجع السابق الذكر، ص 111.

2- عبو عمر و عبو هودة، مرجع سابق ص، 271.

3- جديدي روضة، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-

2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 11-12 مارس 2013. ص 174

4- جديدي روضة، نفس المرجع، ص 174.

ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

III. برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2009-2014:

(Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE)

بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دولار أي (155 مليار دينار)، التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 - قطاع التنمية المحلية والبشرية : استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج ، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل : استفادت من 3500 مليار دج ، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج¹.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.

وبالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الآن، من معدلات للنمو، البطالة، التضخم، صافي الصادرات خارج المحروقات.. نرى بأن أثر السياسة الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي كان ضعيفا، رغم الموارد المالية الضخمة الموظفة، مما يعكس أداء اقتصاديا غير فعال، بعيدا عن مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة².

¹ - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 147.

² - مخلوفي عبد السلام و العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001- 2014 ؛ الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؛ - جامعة بشار: الجزائر، ص 9.

لذا فإن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية، ولإنجاح الحصول على نمو اقتصادي مرضي ودائم لا بد من التأثير على الطلب وعلى شكل عرض الاقتصاد الوطني خاصة بتشجيع الإنتاج الوطني.

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

إن التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، كما يحتاج المخططون إلى معلومات حول الوضع الراهن للأمور، الاتجاهات ونقاط الضغط، واثر التدخلات، لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم التنمية المستدامة، وتتيح تلك المؤشرات لمتخذي القرار وواضعي السياسات ، ان يعرفوا ما اذا كانوا في الطريق الصحيح ام لا، كما تساعد المؤشرات على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة¹ ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في الجزائر بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، بعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ولمعرفة أدائه خاصة أثر الاصلاحات على النمو في ضل برلمج الانعاش الاقتصادي سنتطرق إلى تقييم أداء التنمية من خلال تحليل اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال برنامج الانعاش (2001-2014) كالتالي:

1. المؤشرات الاقتصادية:

أ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية.

توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه قد شهد ارتفاعا من 1630 دولار عام 1999 إلى 4645.17 عام 2011 ، غير أنه ما زال منخفضا مقارنة مع قيمة 7804 دولار على المستوى العالمي وإن شهدت الجزائر مؤخرا ارتفاعا في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي تبعه ارتفاعا محسوسا في نصيب الفرد منه، إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن الأرقام حيث يشهد المجتمع

1- كمال رزيق، المرجع السابق الذكر، ص 05.

الجزائري فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني¹

ب - نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2004 نجد أن الجزائر حققت نسبة مرتفعة للعام 2003 بـ: 29.8 من الاستثمار إلى الناتج المحلي، وهو يعرف الآن تطورا ملحوظا هذا من شأنه أن يكسب الجزائر مكانة رائدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ج - المديونية الخارجية:

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدرتها على تحمل الديون، وقد شهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا خلال عقد التسعينات² فخلال التسعينات تفاقمت أزمة الديون في الجزائر إذ وصلت سنة 1996 إلى 33.23 مليار دولار إلا أنها انخفضت في السنوات التالية حتى وصلت إلى 5.57 مليار دولار عام 2007، ونتيجة تطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية، مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخل الجزائر من العملة الصعبة، فإن الجزائر تمكنت من تسديد كل ديونها الخارجية حيث لم تعد تشكل عائقا أمام السياسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الاقتصادية في الفترات السابقة.

د - تطور التجارة الخارجية:

الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية ترتبط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزيون الرئيسي للجزائر، حيث متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة 1995 - 2005 تقدر بـ: 45%، أما صادراتها فهي تمتص نسبة متوسطة تقدر بـ: 61.36% خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يعتمد على قطاع واحد وهو المحروقات الذي يمثل 97% من إيرادات الصادرات³، وقد سجلت الجزائر تحسنا في الميزان التجاري الذي يعود بالأساس إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف في الواردات وهذا نتيجة تطور الصادرات الجزائرية في المحروقات ما يمكن

1- مراد ناص، مقال بعنوان: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، على الموقع:

<http://www.kantakji.com/fiqh/files/economie/60338.doc> تاريخ الاطلاع 04-04-2014 على الساعة 10:45

صباحا.

2- قادري محمد الطاهر، المرجع السابق الذكر، ص 183-184.

3- UNCTAD. Examen de la politique de l'investissement Algérie. Genève : nation unies, p22.

استخلاصه أن هناك علاقة طردية بين المحروقات والصادرات الجزائرية بمعنى أن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات بالاعتماد على انتهاج سياسات بديلة نحو الاهتمام بالقطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة والسياحة، لذلك يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لم تؤثر في تنويع الصادرات¹.

II. المؤشرات الاجتماعية:

- الفقر البشري:

وفقا لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2003 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل الجزائر تبعا لدليل التنمية البشرية المرتبة 76 بحسب الناتج الإجمالي للفرد الذي يعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي، من مجموع الدول التي شملها التقرير، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في الجزائر في الفترة 1990 - 2001 أكثر من 2% كما قدرت نسبة فجوة الفقر لنفس الفترة بأكثر من 0.5 % لنفس الفترة، وكان نصيب أفقر 20 % من الدخل القومي والاستهلاك للفترة 1990-2001 حوالي 7.0%².

صنفت الجزائر سنة 2009 في المرتبة 104 عالميا وفق دليل التنمية البشرية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وقد حققت تحسنا ملحوظا سنة 2010 وفق تقرير التنمية البشرية حيث انتقلت الى مجموعة التنمية البشرية الجيدة واحتلت المرتبة 84³.

والجدول التالي يمثل بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

1- شيخ أمينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع العمومي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 1999، ص 81.

2- تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 239.

3- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 188.

جدول رقم(04): مؤشرات التنمية الاجتماعية

المؤشرات الصحية	
نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي	3.6%
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية	98%
عدد الاطباء لكل 100 ألف نسمة	118
عدد الممرضين لكل 100 ألف نسمة	239
مؤشرات التعليم و التكوين	
نسبة الانفاق على التربية العالي والتكوين من الناتج المحلي الإجمالي	10%
نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	95%
نسبة تمدرس الفتيات إلى الذكور	98%
عدد المدارس الابتدائية	17357
عدد مؤسسات التعليم المتوسط	4104
عدد مؤسسات التعليم الثانوي	1538
عدد مؤسسات التكوين المهني	1444

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق الاحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010

يظهر أن تحسن ترتيب الجزائر وفق دليل التنمية البشرية يعود إلى النسب التي يمثلها حجم الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم، حيث مثلت نسبة الإنفاق على الصحة حوالي 3.6% ومثلت نسب الإنفاق على التعليم والتكوين 10% من الناتج المحلي الإجمالي، كل هذه الانجازات هامة بالنسبة للجزائر في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، لكن رغم التحسن في هذه المؤشرات إلا أن نسب البطالة في تزايد على الرغم من محاولات الدولة قصد الحد من هاته الظاهرة التي تمس جميع الفئات، سواء كانت إناث أو ذكورا، جامعيين إلى غير ذلك... حيث تشير التقديرات الى تزايد عدد البطالين في الجزائر، كذلك الملاحظ في القطاع الصحي أنه يبقى يمثل النقاط السوداء، على اعتبار الإهمال الواضح ورداءة الخدمة المقدمة، في

ظل ارتفاع فاتورة الدواء وضعف القدرة الشرائية للمواطن... فمستشفياتنا اليوم أضحت أشبه بالأسواق الشعبية الفوضوية نقشت داخلها أمراض المجتمع وأنهكتها البيروقراطية والرداءة.

وتحقيقا للتنمية المستدامة المنشودة، كان لزاما على الجزائر إعادة ترتيب وضع القطاع وتحسين أدائه، لأن صحة الإنسان تبقى أعلى ما يملك على الإطلاق.

- التعليم: يستخدم هذا المؤشر لقياس فعالية التنمية من خلال معدلات الالتحاق بالمدارس الذي يبين نسبة المشاركة في التعليم وارتفاع مستويات المعرفة والذي عرف في الجزائر تطورا ملحوظا ومشجعة عموما طيلة الفترة (2001-2013)، لكن رغم هذه النسب المشجعة إلا أن المشكلة في التعليم تبقى تتعلق بالكيفية والنوعية وليس بالكمية والعدد فقط، فالتنمية المستدامة تتطلب تأهيل كوادر مستقبلية وفق متطلبات العصر. بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تشمل:

- معدل النمو السكاني : هو في ارتفاع مستمر وغير متوازن بالنظر إلى التوزيع السكاني في مناطق البلاد وكذا بين الأرياف والمدن، مما ينجر عنه مشاكل معقدة في المدن الكبرى وتقضي ظاهرة العنف، بالإضافة هذه الزيادة لا تتماشى مع نسبة النمو الاقتصادي التي تعرف تباطؤا في مختلف المشاريع التنموية.

III. المؤشرات البيئية

- الأراضي المصابة بالتصحّر:

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحّر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى نسبة التصحّر التي بلغت أكثر من 68.1% من المساحة الإجمالية للجزائر، علما أن مساحة الصحراء تمثل حوالي 87% من مساحة الكلية، كما أنه تبعا لدراسة الأمم المتحدة فإن 40% من المساحة الصالحة للزراعة في إفريقيا مهددة بالتصحّر، حيث تقدر آخر الإحصائيات أن التصحّر الذي يمس المناطق شبه الصحراوية و السهبية يزحف بنسبة تقدر من 100 إلى 400 ملم في السنة، وهذا ما يعكس المساحة الزراعية النافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار وذلك عام 1998 ، والتي ستصل إلى أقل من 0.15 هكتار للفرد الواحد في آفاق 2020¹، هذا ما يمثل عقبة كبيرة وتحديا ثقيلًا يستوجب تفعيل كل ما من شأنه أن يوقف ويحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

1- ج ج د ش، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة البيئة والإقليم، 2003، ص53.

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية: تعتبر الجزائر من البلدان الفقيرة في الموارد المائية، حيث تشير التقديرات أن المعدل السنوي لنصيب الفرد الجزائري من المياه المتاحة العذبة لا يتجاوز 418 متر³ وهو معدل بعيد البعد عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 7700 متر³ للفرد الواحد، وبالمقابل نمو السكان يشكل ضغطا على استخدام المياه سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية المباشرة أو المتعلقة بإنتاج الغذاء وغيره¹.

- متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة: يتوجه إلى الانخفاض في الجزائر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، مما انجر عنه صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان. بالإضافة إلى ضعف في استخدام الأسمدة سنويا بشكل مستمر أو عدم كفايتها. كل هذا راجع إلى الهجرة التي عرفت العائلات الريفية وإهمال الأراضي الفلاحية. بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كالتغيرات الحاصلة في مساحة الغابات والتي تتعرض إلى كثير من الانتهاكات والتعديت والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والأمراض، وكل هذا سبب في انحصار مساحة الغابات وتراجعت خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والتوازن البيئي، والجزائر تواجه خطرا محدقا يتعلق بالتشجير التي تصل نسبته 10% وهو ما لا يتوافق مع النسبة العالمية للتشجير والمقدرة بحوالي 25%

IV. المؤشرات المؤسسية

على الرغم من التطور الحاصل في المجال التكنولوجي و المعلوماتي، خاصة مع بداية سنة 2006 عن طريق الآليات التي اعتمدتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال² بهدف تسهيل توصيل خدمة الانترنت إلى المواطنين وتكثيف استيراد التكنولوجيا، إلا أن الأمر لا يزال جهودا لإحداث ثورة في مجال الاتصالات على اعتبار أن هذه الخدمة وتزايدها ضروري للمجتمعات والأفراد ولا تزال الجزائر في هذا المجال تعاني التبعية نحو الخارج.

¹ - محمد الطاهر قادري ، المرجع السابق الذكر، ص198.

² - نفس مرجع ، ص 201.

كل هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية تمكننا من معرفة وضعية التنمية في الجزائر، ولها علاقة بمقاييس أخرى بإدارة الحكم وكيفية تسيير مؤسسات الدولة تماشيا مع المفاهيم الحديثة التي تربط بين التنمية وإدارة الحكم الرشيد، التي تستند إلى معايير ومستويات المساءلة والشفافية ومدى سيادة القانون ومدى حرية التعبير والصحافة ومستوى الديمقراطية، وفي الجزائر ترد بعض التقييمات عن الحكم الجيد على أساس أنها في تحسن مستمر إلا أن هذا التقييم لا يمكن الأخذ أو الإيمان به بشكل مطلق، كونه يستند إلى رؤى وتقييم المقيمين الذاتية مما يجعلها أقل موضوعية، وهذا ما يمكننا التعبير بان المسيرة التنموية لا تزال لم تحقق المأمول ولا يزال الطريق طويل ولا تزال معايير الحكم غير مطبقة على ارض الواقع. رغم بعض التقارير التي أشارت إلى أن الجزائر شهدت منذ سنة 2000 تحسنا ملحوظا في الكثير من الأبعاد التي يتم قياسها بمؤشرات الحكامة¹.

هذا التحسن ضروري وملازما للتنمية على حد تعبير بعض الاقتصاديين اللذين يرون أن هناك ترابط وثيق بين التنمية والتطور الديمقراطي، وأن أهداف التنمية تتعدى الحاجات المادية للإنسان إلى حد رفع كرامته وتعزيز حرياته².

فلا بد أن تكون السياسات الاقتصادية أكثر رشادة وحكمة من قبل مسؤوليها وشخصياتها المسؤولة عن نجاح خطط التنمية واستدامتها، لذلك نتضح لنا أهمية إقامة دولة المؤسسات والحريات التي تضمن استمرارية ونجاح خطط التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: دور فواعل الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

لقد أظهرت الدراسات الحديثة التي اهتمت بالتنمية المستدامة وتجارب الدول فيها أن الحكم الجيد لا يتحقق إلا بقيام شراكة بين كل من الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، ولقد حاولنا في الجزء السابق إعطاء صورة بسيطة حول عمل الدولة لتحقيق الحكم الرشيد انطلاقا من دورها المحوري في تحسين العملية التنموية باعتبارها الراعي الوحيد لكل المخططات التنموية وفق استراتيجياتها لبناء اقتصاد قوي ومستدام؛ يتطلع إلى تحقيق حق الأجيال الراهنة وحماية حق الأجيال القادمة.

1- تقرير "الحكامة والتنمية في الجزائر " البنك الدولي، جويلية 2007.

2- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، لبنان - بيروت: منشورات الحلبي، 2007، ص45.

وسنحاول فيما يلي أن نشير إلى واقع دور كل من القطاع الخاص ومجتمع مدني وأهميتهم في توفير المناخ الملائم لقيام الحكم الراشد و مساهمته في تحسين سير العمل التنموي في الجزائر .

أولاً: دور القطاع العام في التنمية المستدامة

تلعب الدولة كفاعل رئيسي في لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه ليس الوحيد في هذا المجال فهو في حاجة لدعم ومساندة أطراف أخرى، توجه الدولة النشاطات التي يحتاجها المجتمع كما توفر الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني¹. ولقد بيننا من خلال السياسات الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في تحقيق النمو و التنمية سابقا من خلال الدور الهام الذي قامت به في رسم مخططات التنمية الاقتصادية وصنع السياسات العامة، بل ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن إدارتها، وعن دورها في توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها بين الفئات الاجتماعية.

لذلك سيكون تركيزنا حول دور باقي الفواعل الاخرى في التنمية المستدامة (القطاع الخاص والمجتمع المدني)، وبصفة عامة فإن طرق مساهمة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة تكمن في²:

- رسم السياسات وصنع القرار في السياسات التنموية ومناحي التنمية المستدامة، فلا تمكن الفصل بين الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية.
- الرقابة والمتابعة
- سن ووضع قوانين
- تحديد الاولويات والتنسيق بين القوى الفاعلة
- الانضمام إلى المنظمات الدولية

ثانياً: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة :

لقد وضعنا سابقا تعريفا للقطاع الخاص فهو "مجموعة كبيرة من المؤسسات و الشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات أو جماعات محدودة من الأشخاص"، كما أشرنا إلى أهمية في التنمية المستدامة بكل

¹ - الكايد زهير عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص 23

² - ليلي لعجال، المرجع السابق الذكر، ص 47.

أبعادها¹، والدور الذي يؤديه القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة يختلف باختلاف الموقع الذي يشغله القطاع الخاص في صنع الناتج المحلي، إذ الفارق ملحوظ بين الاقتصاديات التي يغلب فيها القطاع الخاص على تكوين الناتج المحلي، وتلك التي يشغل فيها القطاع العام موقعا محوري².

أما عن تطور مكانة القطاع الخاص في الجزائر يمكن القول أن أدواره في مخططات التنمية قد اختلفت باختلاف القوانين والمواثيق والأطر التشريعية التي مر بها القطاع الخاص في تحديد مكانته منذ الاستقلال، ولقد عملت الأطر التشريعية المنبثقة في 2006 وما تتضمنه من امتيازات على تشجيع الاستثمار في البلاد و زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني ومنح الأراضي للاستثمار، خاصة بعد عودة الاستقرار والأمن للبلاد، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات العربية في الجزائر 524 مليار دينار جزائري ما بين عامي 2001 و 2007 تمثلت في 264 مشروعا معظمها خارج قطاع المحروقات و بنسبة 60 بالمئة، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية غير العربية فقد بلغت خلال نفس الفترة 342 مليار دينار جزائري ممثلة في 367 مشروعا أي ما نسبته 40 بالمئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر³ وقد أثبت القطاع مساهمة في التشغيل، فقد أظهرت دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات والمتعلقة بالتشغيل و البطالة سنة 2004، أن القطاع الخاص يشغل حوالي أربعة ملايين عامل سنة 2003، أي بنسبة 59.8%، وأنه امتص نسبة 61.2% من اليد العاملة الجديدة سنة 2003، كما تم تأسيس 10717 مؤسسة جديدة سنة 2004، استأثر قطاع التجارة على غالبيتها بنسبة 48%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15%، وقطاع الصناعات التحويلية 12%، وقطاع النقل 9%، ليرتفع عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 188.090 سنة 2003 إلى 198.137 سنة 2004، مقابل انخفاض عدد المستخدمين في القطاع العام خلال نفس الفترة من 10.266 إلى 10.036 مستخدم⁴.

هذه الأرقام توضح لنا الحركية الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص، كما تبين لنا أهميته في الاقتصاد الوطني، إلا أن الملاحظ هو غياب تقويم دوري و معلومات شاملة و دورية خاصة بالقطاع الخاص

-
- 1- ضياء مجيدالموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 20
 - 2- طلال أبو غزالة وآخرون، القطاع الخاص ومسار التنمية؛ في كتاب بعنوان: دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، ط1، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 22 و 23 سبتمبر 2011، بيروت - لبنان: الوكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص35.
 - 3- أسيا بلخير، المرجع السابق الذكر، ص 189-190
 - 4- الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية، العدد 386، الجزائر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، 2005، ص04.

مما لا يعكس الصورة الحقيقية لمدى مساهمة و فعالية القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الجزائر. فلو أخذنا أهم ميزات القطاع الخاص في الجزائر نجد أنه يأخذ الطابع العائلي، بمعنى أنها شركات عائلية لها من الخصائص والمميزات ما يمنعها حتى من التطلع إلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية أو الحوكمة بقواعدها المتعارف عليها هذا من جهة، ومن حيث الممارسة القطاعية، فيمكن أن نقسم القطاع الخاص في الجزائر إلى القطاع الخاص الرسمي (Formel)، وغير الرسمي (Non-Formel) ومن مميزات هذا الأخير أنه خارج إطار الدائرة الجبائية، لا يدفع ضرائب، لأنه يدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، كما أنه يعتمد على استيراد مواد تضر بممارسات القطاع الخاص الرسمي فهو يقوم على استيراد مواد النسيج، وبعض مواد الزينة...¹ وغرها¹، ما يؤدي إلى ضرب الاقتصاديات أو المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الخاصة، وهذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني سواء من حيث المنافسة للمؤسسات الخاصة و العامة أو من حيث الأموال التي تهدرها الخزينة العمومية و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهذا ما يعيق مكانة القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة.

ثالثا : دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

إن المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة من أحزاب و جمعيات و رابطات أهلية و تنظيمات مهنية، ... يشكل صمام أمان ضد احتكار السلطة السياسية، و قوة دفع رئيسية باتجاه الديمقراطية فبتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء يمكن أن يكون شريكا فعالا للحكومة في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة²، وقد شكل غياب مجتمع مدني فعال في الجزائر في بداية تجربة التحول الديمقراطي عاملا هاما في انتكاس التجربة، و فيما يلي نبذة موجزة عن واقع المجتمع المدني في بلادنا.

أ - الأحزاب السياسية: قبيل دستور 1989 كان نظام الحكم في الجزائر يأخذ بالتنظيم السياسي الأوحد، ليظل حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد و الرسمي، إلا أنه مع التعددية السياسية التي أطلقها دستور 1989 ظهر على الساحة تشكيلات حزبية كثيرة لعبت أدوار في محاولة تجسيد أهدافها وبرامجها عن طريق تعبئة الأفراد والجماهير بضرورة تشجيع النمو والتنمية، إلا أن أغلب الأحزاب تعاني من

1- طلال ابو غزالة وآخرون ، المرجع السابق الذكر، ص245-246.

2- منى هرموش، المرجع السابق الذكر، ص 32.

العديد من المشكلات، فالكثير منها تأسس بموجب القوانين المؤسسة للتعددية و ليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى إلى تحقيقه¹.

ب - الجمعيات و المنظمات الأهلية

بعد الحراك الشعبي الذي عرفته البلاد سنة 1988 والذي واكب ظهور المجتمع المدني وما تبعها من تغيرات سياسية وقانونية التي كرست الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات إثر تعديل دستور 1996 إذ نصت المادة 43 من دستور 1996 صراحة " الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، ويحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات " وكما نصت المادة 41 منه على أن حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطنين².

وتنقسم الجمعيات في الجزائر إلى تيارين أساسيين: يستند الأول إلى إطار مرجعي قائم على الثقافة الأوروبية، بينما يستند الثاني على إطار إسلامي عربي، إلا أن كلا هذين التيارين يتسمان بالضعف العددي و قلة الأعضاء و كثرة الجمعيات ذات الطابع الخدمي و المهني مقارنة بالجمعيات ذات الطابع السياسي، كما تتسم بتبعيتها لإطار الدولة، مع ارتباط بعضها بروابط وثيقة مع الأحزاب السياسية³، ومن أهم المنظمات والجمعيات في الجزائر نجد:

- **جمعيات حقوق الإنسان:** والتي تشمل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
- **الجمعيات الثقافية:** الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، جمعية الجاحظية، الجمعية الثقافية البربرية.
- **الجمعيات التطوعية:** المنظمة الوطنية للمجاهدين، اتحاد أبناء الشهداء، اتحاد أبناء المجاهدين
- **المنظمات النسوية:** الجمعيات الخيرية النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة أو المعارضة للأحزاب.

1- احمد منيسي، مرجع سابق، ص، ص 157، 158.

2- منى هرموش، مرجع سابق، ص 101.

3- احمد منيسي، المرجع نفسه، ص 159.

ت - التنظيمات النقابية:

ارتبطت الحركة النقابية في ظل دستوري 1963 و 1976 بالعمل السياسي واستغلت خلال تلك المرحلة لحشد القوى العاملة والثقافة حول البرنامج السياسي للحزب الواحد وليس كمنظمة مطالبة لحقوق الأفراد والمجتمعات، إذ تم حرمان المنظمات العاملة في القطاع العام من الحق في الإضراب الذي يعد أهم وسيلة ضغط،

ومع مجيء دستور 89 حرر هذه النقابات من أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية استنادا إلى قانون الخاص باستقلالية المؤسسات، وفي القانون الأساسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين المؤرخ في 1988/1/16 الذي يعد أعرق وأوسع تنظيم نقابي في الجزائر تمت إعادة صياغة المادة الأولى لتصبح "الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية مطلوبة حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية وإدارية وعن أرباب العمل موحدة وديمقراطية لكافة العمال..."¹

أما عن مساهمة المجتمع المدني، فتعد الأحزاب السياسية من أكبر النشطاء في مجال التحسيس والتعبئة السياسية ضد الفساد وخاصة الأحزاب المعارضة التي تقوم إستراتيجيتها على الهجوم على النخب الحاكمة وتحين وقوعها في شرك الفساد ومن ثم الحصول على تأييد الجماهير في الضغط على السلطة، فقد ساهمت الأحزاب السياسية في تحسيس الرأي العام الوطني وتوعية المواطن داخل المجتمع وطالبت بتدخل السلطات لوضع حد للمفسدين وجماعات المصالح التي تتخر جسد الاقتصاد الوطني باستمرار، بالصرامة في تطبيق القانون وتفكيك شبكات الفساد والإجرام.²

غير أن ما يعاب على السياسات الحزبية هو عدم استنادها إلى برنامج محدد وخطة واضحة وعدم التعاون بينها، مما يدعو إلى الاعتقاد أن الهدف المسطر ليس المصلحة الوطنية ولا التنمية ولا استدامة التنمية. وبالتالي تناسي الاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب، وإنما لها أغراض انتخابية محضة تسعى إلى استمالة الناخبين، نستدل على ذلك من خلال الحملات الانتخابية الأخيرة أين اتخذت مختلف الأحزاب من محاربة الفساد شعارات لها³

¹ - نادية خلفه، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2003، ص 29.

² - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، لبنان، نوفمبر 200، ص 58.

³ - أسيا بلخير، مرجع سابق الذكر، ص 198.

كما يمكن أن نرصد الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في مواجهة الفساد من خلال تأسيس أول جمعية ضد الرشوة في فيفري 1992 م من طرف بعض المواطنين والمحامين والصحفيين وممثلين لمهن حرة من غرب البلاد والتي أخذت على عاتقها مهمة إعلام و تحسيس المواطنين وحماية المجتمع من الظواهر المرضية والمساهمة في تقديم آراء واقتراحات للمشروع بقصد تكييف التشريع القانوني مع واقع الظاهرة وتقديم تقرير أخلاقي سنوي للرأي العام حول مكافحة الرشوة.

وأسست الثانية تحت اسم الجمعية الجزائرية ضد الرشوة سنة 1995 من طرف عدد من الصحفيين الجزائريين وإطارات من المؤسسات العمومية تعمل مع منظمة الشفافية الدولية في مجال مكافحة الفساد وإعلام الرأي العام بضرورة المشاركة لوضع حد للفساد، كما تم تأسيس لجنة وطنية لمكافحة الفساد والتي تهدف إلى متابعة قضايا الفساد والممارسات غير الشرعية والمشبوهة في الإدارة والاقتصاد والمؤسسات¹. ويمكن إضافة المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان ودورها في التثديد بالفساد والمطالبة بوضع حد للتجاوزات والممارسات غير المشروعة من طرف المسؤولين كالتعسف واستغلال النفوذ وتوعية الرأي العام بمدى استفحال الرشوة وتناميها ومطالبة الحكومة بالتحرك لمواجهة الفساد، وفي هذا الصدد نجد الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي دعت إلى إقامة حكم راشد من خلال إرساء دعائم دولة الحق والقانون والنقيد بمبادئ ثلاثة والاستقامة، وكذا اللجنة الدولية للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر، و جمعية عائلات المختفين في الجزائر...، بالإضافة إلى نشاط العديد من الجمعيات والمنظمات في مختلف المجالات كجمعيات حماية البيئة، وحماية المرأة و الطفل، و الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وكذا الجمعية الوطنية لترقية المرأة...و التي تهدف إلى تحسين مكانة المرأة في المجتمع و تحقيق المساواة بينها و بين الرجل.

¹ - نادية خلفه، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الجزائر : كلية الحقوق، 2003، ص 29 .

يمكن لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتدخلها كشريك هام في عمليات البناء والتطوير والعمل على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ ومن أهم أنشطة عملها في مجالات كتدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وتدعيم الخدمات في المناطق النائية، وكذا في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة، و في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية ومكافحة الفقر وفي مجالات التنمية المحلية.

ورغم ما تقوم به من أنشطة إلا أنها هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل منظمات المجتمع المدني نذكر منها:

التكوين والتسمية: معظمها يحمل تسمية جمعيات خيرية التي يتبناها القطاع الخاص أو مجموعة معينة من الناس يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في المناطق دون الأخرى.

الخدمات: اتسم نشاطها بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية وتقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة.

مصادر الدعم المالي: ضالة الدعم المقدم من طرف المؤسسات والهيئات الحكومية أو الخيرية وارتباطها بهذا الدعم ليس بالدائم، فأن توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات، وهذا ما يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها.

- البناء الهيكلي والقدرات: فهي غالبا لا ترتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها تلك المنظمات، كما أن بعضها يفقر إلى رسم الخطط و الأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها في التنمية.

- مشاركة المرأة: إن تأثير منظومة القيم الاجتماعية أوضحت لنا ضعف مساهمة النساء في العمل الطوعي، والتي حدثت من المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التنمية الريفية والتنمية المستدامة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تتحدد أساسا انطلاقا من تفعيل متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني والتي تتمثل في:

- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من وضع الخطط التنموية وتنفيذها
- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق.
- + الاستعانة بخبرات و منظمات والجمعيات وإيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات¹.

¹ - محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية إشكالية التنمية، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص ص329-

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال استعراضنا لواقع التنمية المستدامة وفق مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، نستنتج أن البلاد لم تستكمل بعد آليات التنمية المستدامة بالمفهوم الحقيقي بالرغم من توفر الإرادة في فتح ورشات للإصلاح من الناحية السياسية كإصلاح قطاع العدالة وهياكل الدولة والتربية، ومن الناحية الاقتصادية فبالرغم من توفر كل عناصر النجاح لتحقيق التنمية المستدامة؛ من إمكانيات طبيعية ومالية وبشرية، إلا أن مؤشرات التنمية المستدامة لا تزال هزيلة فيما يخص تلك المتعلقة بالبطالة والتدهور البيئي، والجانب الأكبر الذي يبقى يميز المشهد الجزائري هو اعتماده على البترول كمصدر واحد ووحيد للثروة، زيادة على اعتبار آخر هو انتشار الفساد بكل أشكاله ما ولد ضغوطات اجتماعية بسبب الفقر والبطالة والتهميش.

ولا يمكن أن يستقيم حكم راشد أو تنجح التنمية في الجزائر؛ إلا إذا انطلقنا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني وتشجيع الشراكة بين المسؤولين الاجتماعيين؛ وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن إضافة إلى تطوير القدرات الإدارية وهذا كله لتوجيه هذه الفواعل لمتطلبات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

تحديات، وأفاق الحكم الراشد

كآلية لتحقيق التنمية

المستدامة

تمهيد الفصل الثالث:

عرفت التجربة التنموية في الجزائر من خلال الإصلاحات التي انتهجتها الممثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) تحسنا ملحوظا في غالبية المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق تنمية مستدامة مقارنة بفترة التسعينيات، وقد انعكس ذلك على مستويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني في البلاد، وهذا نتيجة تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتشريعية التي تركز على مبدأ الحرية الاقتصادية والسياسية؛ إلا أن هناك تحديات وعراقيل كثيرة تقف أمام مستقبل التنمية؛ التي تبدو غامضة في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على موارد البترول وما يقرره سوق أسعار النفط وكذا غياب آلية إنتاجية فعالة خارج إطار المحروقات، مما ينعكس مباشرة بشكل سلبي على الدخل العام الذي يؤثر على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فما زالت هناك تحديات البطالة، وزيادة في معدل النمو السكاني مقارنة مع النمو الاقتصادي، تحديات العولمة والكيانات الدولية الكبرى، بالإضافة إلى التدهور التدريجي للبيئة والمخاطر المنجرة عنها؛ كالتلوث وانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن تجاوزها بمجرد تطبيق وصفات جاهزة من طرف المؤسسات الدولية وإنما يجب الاعتماد على القدرات الذاتية بانتهاج سياسات واستراتيجيات قائمة على جودة الحكم في كل المستويات بما يؤدي إلى تحسين القدرات والحوافز من أجل مؤسسات أكثر فعالية قائمة على التشاركية والشفافية والمساءلة في صناعة القرار بين المسؤولين القائمين بالتنمية و مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المستدامة.

سنحاول في هذا الفصل إلى استعراض أهم تحديات الحكم الراشد والاستدامة في الجزائر مع التطرق إلى السبل والأفاق لحوكمة وإدارة التنمية والبيئة؛ باعتبارها قاعدة الموارد الطبيعية التي من خلالها تمكنا من تلبية حق الأجيال القادمة مع اتخاذ إجراءات سياسية عقلانية وسبل أكثر فعالية وصرامة.

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من التحديات تعترض مسيرة التنمية المستدامة وتحول دون تحقيق نتائج ايجابية تظهر على أرض الواقع؛ والتي ينبغي من العمل اللائق لمواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذه التحديات تتداخل فيما بينها، فمنها تحديات ذات طابع سياسي واقتصادي ومنها ما تمثل تحديا اجتماعيا وأخرى بيئية وغيرها من التحديات، وسنحاول في هذا الإطار تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في طريق استدامة التنمية.

أولا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

1. التحديات الاقتصادية:

1- ضعف معدلات النمو : يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال السنوات الاخيرة غير أنها ما زالت بصفة عامة متواضعة¹ ما يؤثر على سير التنمية المستدامة وبصفة عامة أن النمو الاقتصادي يعد من أهم الركائز لأي دولة، ورغم ارتفاع معدلات النمو إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة، علما أن الجزائر حققت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ: 3% عام 2010.

كما نجد أن نسبة النمو للدخل الداخلي ضعيفة جدا، مقارنة بما يلزم الوصول إليه لتحسين المستوى المعيشي المعتدل وتحقيق الازدهار، إضافة إلى التأخر الذي أخذه القطاع البنكي والمصرفي وهيكله القطاع الاقتصادي العمومي، الذي لا يمكن تتميته إلا باللجوء إلى الشراكة الأجنبية، زيادة إلى ذلك قلة مردودية الإدارة وفعاليتها كل هذه العوامل تفسر هذه الوضعية المالية الغير مستقرة².

2- انخفاض القدرة الشرائية: لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور.

3- العولمة: التي تحد مسار التنمية المستدامة نتيجة آثارها السلبية، ومن بينها فرض سيطرة السياسة الغربية، السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، كشراء موارد ومواد خام الدول المتخلفة بأقل الأسعار

¹ - نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الاكاديمية للدراسات

الاجتماعية والانسانية، العدد 9- 2013، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، ص51.

2- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص230.

وإعادة تصنيعها ثم بيعها لها بصورة جديدة وبأعلى الأسعار¹ وسيطرة الشركات العملاقة عالميا على الاقتصاد العالمي وتعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الشعوب والدول، هذا ما ينجر عنه إضعاف سلطة الدولة الوطنية بالإضافة إلى إضعاف دور القطاع العام بإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني...
4- شبح المديونية : الذي يعد عائقا كبيرا وتحديا مهما، الأمر الذي يهدد التنمية المستدامة في الجزائر، ومع أن الجزائر تخلصت تقريبا من ديونها الخارجية إلا أنها ما زالت تحت تأثيرها.

II. التحديات الاجتماعية:

- **تراجع مؤشر التنمية البشرية :** يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصلت إليه كل دولة.
 وعلى اعتبار أن مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيرها المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة.
 فبالنسبة للجزائر يلاحظ تراجع مؤشر النمو البشري فيها منذ بداية التسعينات، نتيجة لتأثير السياسات الهيكلية فيها خلال هذه الفترة الزمنية، التي عرفت أيضا تراجع معدلات التشغيل نتيجة تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر، وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية مما أثر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة².

1- منى هرموش، المرجع السابق ، ص 113.

2- نبيل بوقليح، المرجع سابق، ص 53.

ثانيا: التحديات البيئية والمؤسسية

1. التحديات البيئية:

1- تدني مؤشر الاستدامة البيئية : قصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير.

ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال الجزائر الرتبة 96 عالميا بعد أن احتلت الرتبة 70 عام 2002، وبذلك تبقى من المراتب الأخيرة عالميا، كما يلاحظ تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر، فمثلا قد تراجع رصيد الاستدامة من 49.4 إلى 46 بين سنتي 2002 و 2004، كما أن مساحة الأرض المغطاة بالغابات في الجزائر لا تمثل إلا نسبة 0.9% عام 2000.¹

2- تدهور النظام البيئي للمياه العذبة : تمثل المياه العذبة أهم النظم البيئية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء. وتواجه الجزائر مشكلة ندرة المياه العذبة نتيجة للارتفاع السكاني السريع والنزوح الريفي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن وما ينجر عنه من مشكلات بيئية، تنعكس أثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب.

ويقدر الخبراء كمية المياه العذبة المتجددة في الجزائر آفاق سنة 2030 بحوالي 318 كم³، ويجمع

علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، و من أهم عوامل تلوث المياه:

- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.
 - التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.
 - تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.
- يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها:
- الكوليرا، الدفتيريا، التهاب الكبد الوبائي، الملاريا، البلهارسيا و أمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

1- منى هرموش، المرجع السابق، ص 157.

2- محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص.ص 237، 238.

تبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40% منها ذات نوعية جيدة، و 45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة¹.

بالإضافة إلى مشاكل ومعوقات بيئية في الجزائر تحد من عميلة تحقيق التنمية المستدامة وتشمل - مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي بالإضافة إلى زيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.

- تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، و نظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، و الخدمات و غيرها من المتطلبات الأساسية.

قد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، وبلغت نسبة نمو السكان السنوية 1.78% سنة 2006 لتصل إلى 2.3% سنة 2012 ، ووصل عدد السكان سنة 2011 إلى 36.6 مليون نسمة، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة².

1- منى هرموش، مرجع سابق، ص 216.

2- محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص، ص 287 - 248

II. التحديات المؤسسية:

1- تدني مؤشرات البحث والتطوير : حيث يشكل العلم والتكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما يمثلان عنصرين أساسيين للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية أنها تحتل المراتب الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد الاختراعات¹

2- مشكلة التبعية التقنية: إن مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة تعد إحدى المسائل المهمة في اقتصاد التنمية ولا نعتقد أن مخططي التنمية في بلدان العالم الثالث شغلوا عقولهم بمستوى أهميتها، ذلك أن قوة العمل الفائضة أصلا تستبدل بتقنيات مكثفة لرأس المال المستورد في كثير من الأحيان دون إجراء أي حساب للتكلفة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث إن استيراد التكنولوجيا المكثفة لرأس المال يكلف الاقتصاد الوطني غاليا جدا، حتى أنه يعد السبب الرئيس وراء زيادة مديونية العالم الثالث وينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني².

ثالثا: تحديات الحكم الراشد و الفعالية الحكومية

دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرارات الإنمائية هو أبرز التحديات وأشد العقبات التي تعترض إرساء الهياكل المؤسسية الفعالة للتنمية المستدامة، ورغم تحديد الهدفوا عادة تأكيد في الكثير من الإعلانات الإقليمية، إلا أن تحديد الأولويات والغايات بقي محدود وكثيراً ما تدرج هذه القضايا في الإعلانات من غير تحديد تدابير عملية لتنفيذها³.

وإن كان الحكم الراشد يوفر بيئة من المميزات ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفير الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني وتفعيل المشاركة الايجابية في الحياة العامة، وتدعيم حرية التعبير، واعتماد المساواة

1- كمال رزيق، مرجع السابق الذكر، ص 11.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ تحديات امن الانسان في البلدان العربية، 2009، ص 157.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2011، ص 18.

والشفافية في عمل كل الإدارات وتشجيع التعاون المثمر بين الحكومة و مؤسسات المجتمع المدني، فإن في الحالة الجزائرية ورغم ما حققته من نتائج ايجابية في مجال دعم مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ فلا تزال تتطلب تعزيز وسائل إعلام حرة واتخاذ إجراءات وقائية للحماية من سوء استغلال حق الحرية، وما يلزم هو نظام للتوازن والمساءلة يكفل تعاون الإعلام والمجتمع للحفاظ على حقوق الشعب وشعورهم بالاستقرار والأمن وقبولهم بأولئك الذين يقودون التنمية¹؛ ومعرفة كيفية تدخلية الدولة ومؤسساتها في مسألة التنمية، باختلاف مناهج التخطيط واختلاف تقنيات تقويم مشروعات الاستثمار الخاصة، أديا إلى ظهور واضح لأفكار مسبقة فيما يتعلق بمسألة ومضمون التدخل الحكومي وفعاليته في التنمية الذي يشمل الرشاد العقلاني السليم في اتخاذ القرارات².

ولقد طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 مبادرات للإصلاح، استهدفت معالجة بعض القضايا، وكانت أهم هذه المبادرات الرسمية بيان مسيرة التطور والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في ماي 2004، التي كانت دعوة إلى ضرورة استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، بالإضافة إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء³.

رغم ما تقوم به الجزائر من مجهودات سياسية إلا أنها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات من أجل الوصول إلى إرساء دعائم الحكم الراشد، التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق إلا في إطارها، ومن بين هذه التحديات؛ غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة وهيمنة المركزية الإدارية على مستوى أجهزة الدولة على الهيئات المحلية من بلديات ومجالس إدارات مستقلة وضعف اللامركزية الإدارية⁴.

1- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: الفرص والتحديات، دار دجلة-

المملكة الأردنية الهاشمية- عمان ط1، 2013. ص 312

2- كمال رزق، المرجع السابق الذكر، ص 20.

3- كمال رزق، نفس المرجع، ص 22.

4- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق الذكر، ص 53

ويبقى أكبر عائق يواجه التنمية والحكم في جميع الدول العربية والجزائر منها؛ هو الفساد بكل أنواعه الذي يسود أنظمة هذه الدول وحكوماتها على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات تحول دون تطبيق معايير الحكم الراشد وهي:¹

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح الذي يتكيف مع حالة المجتمع ويعتمد كركيزة للتنمية الاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد، لتحقيق الاستدامة.
- إعادة تثمين وتأكيد دور الدولة من خلال استقلالية القضاء وحرية الإعلام.
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي، قصد حماية حقوق الطبقة الشغيلة.
- خلق مناخ ملائم للتنمية المبادرات الخاصة وتشجيع ثقافة الاعتماد على الذات.
- تحسين نوعية الخدمات العامة.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر فإن من الضرورة تفعيل كل الأدوات المعتمدة، وكل الإجراءات المقترحة قصد التصدي للتحديات المطروحة، والرهان مرتبط بزيادة الكفاءة الإنتاجية والرشاد والعقلانية في استعمال المتاح من الموارد خاصة ما يتعلق بالمياه واحترام الوسط البيئي والعمل على تحقيق استمته، والتوجه نحو الاستثمار وإيجاد بدائل شريكة ومساعدة للقطاع العام قصد تحسين مستويات الصحة والتعليم وزيادة البحث والتطوير لمواجهة تحدي نقص التكنولوجيا التي تمثل أكبر التحديات على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة²

لن يتم تجاوز هذه التحديات والعقبات إلا بتفعيل دور الحكومة على منهاج صحيح وشفاف؛ في بيئة تسودها الثقة والنية الصادقة والوعي الجماعي لقيادة النمو والتقدم نحو الاستدامة لحقوق وواجبات متتالية ومتبادلة بين الأجيال، وسبيل تحقيق استدامة التنمية لمراعاة حقوق الأجيال القادمة، يجب الحرص الشديد على حماية البيئة باعتبارها قاعدة الموارد الطبيعية التي هي مصدر الثروات والحاجيات، وحتى تمتد التنمية إلى المستقبل البعيد يتعين علينا الاعتناء والحفاظ على مواردها.

1- محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 316-317.

2- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع السابق الذكر، ص 312.

المبحث الثاني: إدارة البيئة من أجل التنمية المستدامة في الجزائر

بعد تعرضنا لواقع التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات البيئية التي ترجمت لنا تناقصا وضعفا في الموارد وخطر التلوث؛ زحف الرمال؛ وتضاؤل في مساحات الزراعة؛ وغيرها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومعوقات الاستدامة، سنحاول أن نستعرض الجانب الآخر الذي يرسم لنا أهم الحلول والأدوات التي من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة والتي تحتاج إلى أجهزة وهيئات تستعين بفعالية أداء الحكومة والأدوات القانونية، وتجنيد الطاقات البشرية التي تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها وصمام الأمان لتحقيقها.

أولا: مخطط عمل للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن، وصون بيئته، وسوف نتناول جزء من هذه الإجراءات لتحقيق الإدارة السليمة للبيئة والارتقاء بمؤشرات التنمية المستدامة والذي يتطلب تنظيم مؤسسي متكامل.

➤ ضرورة وضع إستراتيجية ومخطط عمل

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية مستدامة ولكن مع اتساع المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حال دون ذلك، فرغم الموارد الطبيعية الهائلة المتوفرة في الجزائر والاستثمار في الموارد البشرية، إلا أن الأسباب الرئيسية للأزمة البيئية التي نعيشها ترجع بصفة واضحة إلى النقائص في السياسات المتبعة خاصة في ميادين الاستغلال للموارد الطبيعية وتهئية المحيط، والمردودية في النفقات العمومية ومشاركة القطاع الخاص¹.

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق الذكر، ص282.

يتضح لنا أن الوسائل الكفيلة لمعالجة هذه الأزمة يجب إدماجها في إطار التغيرات والتحولات الاقتصادية والدستورية للبلاد، ومن الإجراءات التي يمكن أن تؤثر بصفة موجبة إن أحسن تطبيقها، هي التوجه نحو الاقتصاد الحر وتفعيل المبادلات الدولية والتغيرات الأساسية والهامة في الجباية والأسعار وتقديم المساندات والإعانات وغيرها؛ ولكن يبقى هذا غير كافي، فمن الضروري تحديد أهداف ذات نوعية عالية وتعيين صيغة تهيئة للبيئة التي يجب تطبيقها في إطار مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية¹.

ولمواجهة مختلف التحديات المسطرة، باشرت وقررت الحكومة إنشاء إستراتيجية شاملة للنهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، تركز على أداتين هامتين:

- مخطط عمل وطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE.DD).

- إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (SNE.DD)².

حددت الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، تتمثل فيما يلي³:

أ - تحسين صحة ونوعية معيشة المواطنين وذلك من خلال:

- تحسين خدمة الاستفادة من الماء الشروب وتحديث شبكات الصرف والتطهير.
- الحد من الأخطار الناتجة عن التلوث الصناعي.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وخاصة في نواحي المناطق الصناعية.
- إلغاء استعمال البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص وتحسين نوعية المازوت.
- تخفيض إنتاج القاذورات والنفايات وإدخال تقنيات جديدة لتسيير وإدماج النفايات.
- تحديث الإطار القانوني والدستوري في تسيير البيئة، قصد تحسينها.

ب - المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحسين مردوديته، وذلك من خلال:

- توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة أو الرعي أو للاستعمال الذاتي.

¹ - مصطفى بوشامة، البيئة... التنمية المستدامة من منظور اسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص - ص، 96، 97.

² - محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 282.

³ - نفس المرجع، ص 283.

- استعمال عقلاني للموارد المائية واختيار أنجع التكنولوجيات في عمليات الإنتاج.
- الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود.
- تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المحمية.
- المحافظة على المناطق الساحلية وتكييفها والاعتناء بها.
- تعيين إطار قانوني يُمَكِّن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق العمالة محليا خاصة في الريف قبل انتقالها إلى المدينة فتزيد من تراكم الوضع.
- تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

ج- تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة، وذلك وفق:

- الاستعمال العقلاني للموارد المائية وترشيدها.
- الاستعمال العقلاني للموارد الطاقوية واقتصادها.
- الاستعمال العقلاني للموارد الأولية وتنميتها.
- رفع نسبة معالجة النفايات، واسترجاع المواد الأولية.
- تحويل المؤسسات العمومية الملوثة للبيئة والعاجزة ماليا.

د - المحافظة الشاملة على الإقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة والمناطق المهيأة والمخصصة للتنمية المستدامة
- المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة (ارتفاع مستوى المياه المالحة)
- عند تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية من المنتظر أن تتمكن من وضع الركائز الأولية لتنمية المستدامة، وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين تتمثلان في¹:
- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التنموية للبلاد قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.

¹ - محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 284

- وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخرجة لها، والتحكم في النمو من النشاطات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

ثانياً: الإدارة السليمة والسلطة البيئية:

بدأت جميع دول العالم الاهتمام بالإدارة البيئية، بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة، مما دفع العديد من الحكومات إلى وضع مقاييس تشريعية للإدارة البيئية، وتحاول استخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطاً مهماً في التعامل بين كثير من الشركات والهيئات والمنظمات، وصولاً إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية، التي من أدواتها المستخدمة الآتي¹:

➤ **التشريعات**: عبارة عما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلاً عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات الصناعية أو إدارتها.

➤ **مجموعات الضغط**: عبارة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تُعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنمية، التي تلتزم بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلاً عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.

➤ **معايير الجودة والمنافسة**: وهي المعايير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات والمنظمات المختلفة، فضلاً عن مفاهيم الجودة الحديثة، التي تؤدي دوراً كبيراً في المنافسة بين الشركات والهيئات المنتجة، ومدى مراعاتها للشروط البيئية².

➤ **التمويل**: ويقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيداً عن التلوث البيئي.

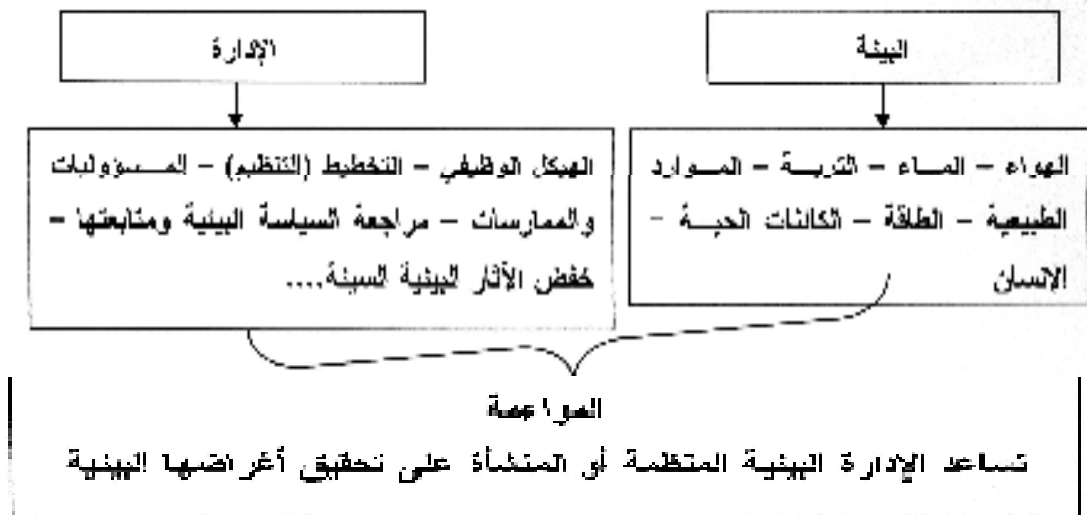
¹ - مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الثاني، جامعة دمشق، 2009، ص 35

² - نفس المرجع، ص 36

وقد وضع المختصون عدة تعاريف للإدارة البيئية، تهدف بالمحصلة إلى ما تهدف إليه الإدارة البيئية التي هي عبارة عن " الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقترب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها ".¹

كما أنها تُعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثراً وفعالاً فيها، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماماً في سبيل خدمة التنمية واستدامتها للأجيال المقبلة.²

الشكل رقم (04): العلاقة بين عناصر الإدارة و نظم الإدارة البيئية



المصدر: مطانيوس مخول وعدنان غانم، نفس المرجع، ص:35.

¹ - مطانيوس مخول وعدنان غانم، المرجع السابق الذكر، ص:35.

² - المرجع نفسه، ص:33.

لقد أثبتت تجربة الجزائر أن الاعتبارات التشريعية والمؤسسية في قضية المحافظة على البيئة لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، لأن التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينها، لذلك أولت الجزائر الاهتمام بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة من الهيئات التي أنشأت خصيصا لإدارة البيئة وحمايتها نذكر:

1- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:

هو جهاز حكومي يقوم برسم السياسات ووضع خطط العمل ومتابعة التنفيذ في شتى مجالات التنمية، ويهتم بمتابعة السياسة الدولية في مجالات التنمية المستدامة والبيئة والمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة، وللاشارة فان قانون حماية البيئة رقم 83-03 يعد الركيزة والقاعدة الرئيسية التي اعتمدت عليها المنظومة التشريعية والتنظيمية كإستراتيجية لحماية البيئة في الجزائر ولمدة طويلة.

2- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة:

أنشأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاءها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها.

3- مرقب المهن البيئية¹:

والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة .
- المؤسسات : إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب دراسات : دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.

1- منور أوسريير و حمو محمد، الاقتصاد البيئي، ط1، الجزائر - القبة القديمة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ، 2010، ص

- جمعيات بيئية ، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية، برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسيس ونشر السلوكيات البيئية السليمة.

4- نظام شامل للمعلومات:

من خلال وضع نظام معلومات يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، وقد اتجهت بعض القطاعات إلى تبني هذا النظام ومنها الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)¹.

وممارسة السلطة البيئية في الجزائر تتطلب تدعيم وتقويتها في مختلف الأطوار المتعلقة بها، سواء كان ذلك من مرحلة التوجيه أو عند القرار أو في مرحلة التنفيذ للسياسة البيئية، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص من خلال إعطاء دفع جديد للمهام المنوطة به على اعتبار سباقا في الخدمات، وذلك من خلال تفعيل الحكم الراشد²، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية من خلال إطار خاص تنظيمي قصد السماح لمختلف الفئات الجماهيرية من مواطنين وجمعيات للمشاركة في الحفاظ والتسيير للموارد المائية والموارد الطبيعية، وتستند السلطة البيئية على مجموعة من الإجراءات والأدوات منها ما هو قانوني أو دستوري، ومنها ما هو اقتصادي مالي وغيرها من الإجراءات المختلفة.

أ - الإجراءات القانونية والدستورية :

إن الاهتمام بالجانب البيئي الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يعرف قصورا، لكن في المقابل هناك إجراءات لتفعيل الأداة القانونية والقضائية³ في ميدان البيئة خلال السنوات الأخيرة بالغة الأهمية حيث تغطي عدة مجالات:

- تكييف القوانين المتعلقة بالبيئة وتهيئة الإقليم مع أهداف التنمية المستدامة وإصدار وتشريع قوانين جديدة تتعلق بكل من (النفايات، الساحل، الجبل..)، مع زيادة التطبيق الميداني للقوانين الموجودة حاليا فيما يتعلق

¹ - منور أوسريير و حمو محمد، المرجع السابق الذكر، ص ص 186، 187

² - ج ج د ش، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عام 2003

³ - منور أوسريير و حمو محمد، نفس المرجع، ص 188

بـ (الماء، التحكم في الطاقة..) وبشكل أكثر صرامة مع توضيح أكثر لصيغة الملكية وكيفية استعمال الموارد الطبيعية¹.

- تقوية قدرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة مصالح الفروع الوزارية، والوكالات المهتمة بالبيئة والمدينة، والجماعات المحلية خاصة البلديات وكذا الشركات وأعاون القطاعين الاجتماعي والاقتصادي
- تخطيط وتسيير مشاريع ذات فعالية مباشرة على البيئة، وهذا بإنشاء محافظة وطنية للتكوين في ميدان البيئة (CNFE).

تقوية شبكة المراقبة ومتابعة نوعية مختلف أشكال البيئة من (ماء، هواء، أراضي..) وهذا بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD).

- تطوير الهياكل القانونية، بإنشاء الآليات المهمة والمساعدة التالية:
الوكالة الوطنية للنفايات (AND).

المحافظة الوطنية للسواحل (CNL).

مركز وطني للتكنولوجيات ذات إنتاج أكثر نظافة (CNTPP).

مركز تطوير الموارد البيولوجية (CDRB).

- إصدار وتفعيل آليات اقتصادية ومالية وذلك من خلال تكيف الأسعار والأثمان وإعادة النظر في الجباية البيئية، خاصة الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة، مع إحداث رسوم إضافية على المحروقات الملوثة (خاصة البنزين بالرصاص والمازوت العادي)، والرسوم على كل من شأنه أن يحدث تلوثا.

- الصندوق الوطني من اجل البيئة (FNE) الذي تحول فيما بعد إلى الصندوق الوطني للبيئة واللاتلويث (FNEP) le fonds national de l'environnement et de dépollution، الذي يمكن له أن يوفر موارد مالية إضافية، يمكن أن توظف في تحقيق استثمارات بيئية قصد تحقيق التنمية المستدامة².

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، ترجمة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، 2013، ص11

2- محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 290

ب - أهم الأدوات الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة:

يمكن حصر أهم الوسائل على النحو التالي¹:

أ - أساليب معتمدة من أجل حماية طبقة الجو.

ب - أساليب معتمدة من أجل حماية المياه من التلوث.

ج - أساليب معتمدة من أجل حماية السواحل والغابات، وغيرها من الأساليب، وبعد المراقبة والإحصاء من مصلحة مسح الأراضي تأتي مهام مصلحة البيئة كتكملة للعملية السابقة وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- دراسة وثائق الإنتاج للمصانع الجديدة.

- فحص التسجيلات والمراقبة من خلال انحراف الشيكات الموجهة لمختلف القطاعات في كل ولاية إلى مديريات الهيئات الصناعية، الخدمات، الضرائب بالبلديات، السجلات التجارية، مديريات المنافسة والأسعار وغيرها؛ ومن بين التحصيلات المالية حسب النوع هناك:

- الضريبة على النشاطات التي تنتج تلوث خطير.

- الضريبة على التلوث الجوي.

- الضريبة على أنقاض مخزون النفايات، حسب المادة 205 من قانون المالية لعام 2001 التي ينص عليها القانون (1/19) لـ (2004/12/12) التعلق بالنفايات.

- الضرائب على النفايات الخاصة بالقطاع الصحي.

حسب قانون المالية (2002) (1/21) المؤرخ في 2001/12/22 الفقرة 2004 الخاصة بالضريبة على النفايات المرتبطة بالنشاطات الخاصة بالقطاع الصحي. وفي إطار التطبيقات لهذه الضريبة تنفذ مديريات الصحة على مستوى كل ولاية عدة مهام منها²:

- القيام بزيارات على مستوى هذه القطاعات.

- إحصاء كميات النفايات لهذه البنايات في حالة المستشفيات، حيث تقوم مديرية الصحة بمصادرة هذه النفايات طبقا لقانون الضرائب.

1- منور أوسرير و حمو محمد، مرجع سابق، ص 189

2- محمد أوسرير و محمد حمو، المرجع نفسه، ص 190.

- إحصاء المواد الكيماوية التي تَم حرقها.

ونظيف إلى غير هذا الاستعانة بالخبرات والإطارات وغيرهم من المعنيين بالمجالات المتعلقة بالبيئة والإنسان في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجيع التكوين والاتصال والإعلام لكل المتعاملين الوطنيين والمحليين مع إشراك الجميع في تحمل المسؤولية في المجال البيئي. رغم ما بادرت به الجزائر في استخدام الأدوات والوسائل والتشريعات للحفاظ على البيئة؛ إلا أن كل ذلك يعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم¹ فالمسيرة لا تزال تشوبها الكثير من النقائص والثغرات خاصة على المستوى القانوني والتشريعي وكذا على مستوى تفعيل الرقابة والردع، الأمر الذي يحتاج إلى تجسيد ثقافة احترام الإرث الطبيعي وكذا ضرورة تفعيل آليات متميزة أكثر جدية؛ كالاهتمام بالأطر القانونية وتفعيل دور الهيئات والمؤسسات مع الأخذ بأداة الحكم الراشد والتسيير العقلاني للموارد مما يضمن استدامة التنمية بكل أبعادها.

المبحث الثالث: سبل وأفاق تعزيز الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة

أولا: أهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة

شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي لها، كما شكلت اهتمام العديد من الأكاديميين و صانعي السياسات على السواء، تمثلت بفرق العمل التي شكلت على مستوى الهيئات و المنظمات الدولية، و تنامي الأدبيات النظرية والتطبيقية بشأن الفساد وأثاره الاقتصادية. فالفساد يضر بالفقراء عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية إلى مجالات أخرى، و تقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، ويعمل على تغذية عدم المساواة والظلم وإعاقة الاستثمارات والمساعدات الأجنبية².

في هذا الشأن فإن جهود الجزائر في مجال محاربة الفقر ودفع عملية التنمية قد تؤول إلى الفشل إن لم تدعم آليات الحكم الراشد و محاربة الفساد.

1- منور أوسيرير و حمو محمد، مرجع سابق، ص 181.

2- أحمد أبو دية، الفساد: أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2004، ص2.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة العمومية أو النصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس، ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة و الموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص¹

تعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص².

الجزائر تعاني حتى اليوم من أنواع كثيرة ومظاهر للفساد، والتي أخذت أشكالا عديدة كالرشوة، الغش، غسيل الأموال، العمولة الخفية، استغلال النفوذ، المحاباة المحسوبية...، وواضح أن ما جعل ظاهرة الفساد تتنامى بشكل رهيب في الجزائر راجع إلى غياب الشفافية، ولهذا كان من الضروري أن تكون الشفافية هي السلاح الأول الذي يحد من انتشار الفساد من خلال تسطير وتفعيل القوانين والإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز المساءلة والرقابة وتنفيذ نتائجها مهما كانت للفساد نتائج سياسية و اقتصادية و اجتماعية في غاية الخطورة³، إذ أن هذه الآفة تمس الجميع ولاسيما الفقراء و الضعفاء، و هي فئات لا تستطيع دفع الرشاوى و لو لتلبية أبسط الاحتياجات، كما يؤدي الفساد إلى الإضرار بالاقتصاد و البيئة و بإمكانه أن يتسبب في إبطاء التنمية بل و تراجعها في البلدان النامية، لكونه يحول الموارد و يصد المعونة الدولية و الاستثمار الأجنبي و الداخلي و في حالات قصوى تتداعى أركان القانون و النظام من جراء عدم إنفاذ القوانين و الأنظمة مما يؤدي إلى استئراء الجريمة و العنف و يتسبب في القلاقل الاجتماعية⁴.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك: 13 نوفمبر 1998، ص 09 .

² - أحمد عبد الهادي حماد، الفساد المالي والإداري وأهمية الحوكمة في الشركات، على الموقع الإلكتروني http://www.iiadubai.org/pdf/26-12-2011/ahmed_abdel_hady.pdf، تاريخ الاطلاع عليه: يوم:

2014/04/22 على الساعة 11:20.

³ - منير الحميش، الفساد - الإصلاح - التنمية، سوريا - دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 41-42

⁴ وارث محمد، الفساد و اثره على الفقر؛ إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جامعة: ورقلة، جانفي 2013، ص 88.

وعلى العموم فإن الظاهرة لها نتائج سلبية خطيرة تضر بالتنمية والبيئة ويمكن تلخيص نتائجها السلبية فيما يلي¹:

- هي ظاهرة مهما اختلفت أوجهها ونتائجها فهي دائما تعبير عن مدى تدني القيم الأخلاقية في المجتمع وغياب الرقابة والردع وهي من المشكلات التي اجمع فيها تقارير الخبراء على ضرورة مكافحتها وعلاجها كهدف أساسي لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة.

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطيحان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، وضعف أجهزة الرقابة وعدم استقلاليتها، ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد، بالإضافة إلى غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي.

- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، وتدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة، كما تؤدي إلى انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

- هناك بعض الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركاء خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامها بتصرفات فاسدة².

وقد وضعت المنظمة الدولية للشفافية الجرائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، كما تحتل المرتبة 105 عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية 10/3.4 سنة

¹ - وارث محمد، المرجع السابق، ص ص 91 - 92.

² - إسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، السنة 27، بيروت - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004.

2012 ، كما يبين مؤشر الشفافية في الدول العربية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة لدى غالبية الدول العربية رغم ما تقوم به هذه الدول من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد¹.

وما يهمنا نحن في هذا الأمر ليس تشخيص الفساد على الرغم من أهميتها إنما البحث عن الحلول الناجعة للتقليل تنامي حدته ثم التفكير في القضاء عليه عبر الزمن.

لذا تبنت الجزائر نيتها لتخطي الأزمة عن طريق اتخاذ إجراءات و تدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل التمكين لأطر الحكم الراشد، الذي يعتبر ركيزة أساسية لمحاربة الفساد والفساد والقضاء عليه².

لكن هذا لا يعني انه كاف، لذا تستوجب العملية تفعيل أكثر يضمن التأثير الايجابي على النمو والتنمية فلا يزال المشوار طويل لتحقيق الديمقراطية وهي الآن لا تعبر عن التوجه المرغوب سياسيا واقتصاديا، فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما وفعاليتهما في معظم الأحيان، والملاحظ أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان³

فالحكم الراشد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي و تحد من الفقر في الجزائر، فالحكومة التي تستجيب بقدر بتطبيق القانون وإقامة دولة القانون، والعمل على رفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد .

غير أن هذا الجانب (التنمية) يتعرض للخطر بفعل الفساد، فالتنمية تستلزم مؤسسات سليمة بعيدة عن الفساد، الذي يعد مشكلا من مشاكل سوء إدارة الحكم إن لم نقل أهمها، فالحكم الراشد يقوم على المشاركة و الشفافية و المساءلة و تتحدد أولوياته الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، بتوافق مع الجميع الفاعلين في البلاد، فهناك نخب كثيرة دعت إلى ضرورة تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر الذي يعد مطلبا هاما للخروج من اللااستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي...

¹ - حاحة، عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق: جامعة بسكرة: 2012-2013، ص 46.

² - ليلي جريد، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة ، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 114.

³ - العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر - الواقع والأفاق -، على الموقع الإلكتروني <http://www.faculty.qu.edu.qa/louser/files/political>، تاريخ الاطلاع: 2013/04/22 على الساعة: 11:10.

إن تأسيس الحكم الراشد وقيام العدالة كفيل بالقضاء على الفساد ومحاربة كالأشكال اللا مساواة في تلبية الحاجيات الأساسية، ذلك لن يكون إلا بتبني رؤية واضحة وشاملة تعزز التغيير الجذري القائم على قناعة النخب الحاكمة والقاعدة الشعبية في الإصلاح والتشديد على أهمية مكافحة الفساد، وذلك من خلال¹:

- النظر إلى الفساد ضمن نطاق جودة نظام الإدارة العامة والتغيير المؤسساتي وذلك بتشجيع سيادة القانون وحماية الحقوق وحرية الصحافة والتنافس السياسي ودعم الآليات التي تسمح للمواطنين بأن يكون لهم صوت فعال ودور مركزي.

- قوة البيانات والشفافية: وذلك لقياس ومراقبة مدى التقدم في مجال نظام الإدارة العامة وللمساعدة على اتخاذ القرارات وتشجيع إجراءات تعزيز الشفافية.

- إشراك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان والجهاز القضائي والقطاع الخاص وبذل كل جهودهم لمكافحة الفساد، كما يمكن الإشارة إلى إشراك العمل المحلي للمواطنين للعمل مع بلدياتهم لتحسين نظام الإدارة العامة وضبط الفساد وهذه الطريقة فعالة جدا خاصة إذا كان هناك وعي لدى المواطنين.

ثانيا: تشجيع الشراكة بين فاعل الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة

1. تطبيق إستراتيجية وطنية قائمة على التشاركية لتحقيق التنمية المستدامة:

إن أي إستراتيجية ناجحة للتنمية المستدامة تتأثر بالقواعد واللوائح والسياسات الموجودة على المستوى الوطني التي تعمل على تشجيع عملية التنمية المتواصلة والتركيز على النوعية² ومن هذا المنطلق يجب أن نركز على عملية تكاملية لصناعة القرار التنموي الذي يراعي مختلف جوانب عملية التنمية في الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

وانطلاقا من غياب الاستدامة في الجزائر، وما يفرزه الواقع حول استخدام بعض الموارد دون الأخذ في الاعتبار مدى استدامة الاستخدام ونذكر ذلك على سبيل المثال (إزالة الغابات، عمليات تجريف التربة والاستغلال اللاعقلاني للمياه، الاعتماد على عائدات البترول في الدخل الوطني الخام...الخ)، هذا ما يشكل

1- سفيان فوكة، المرجع السابق الذكر، ص17.

2- احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، ص113.

تهديدا للحفاظ على استمرارية التنمية لذلك على الجزائر أن تعمل على تغيير السلوكيات الموجودة سواء في مختلف الأنشطة الإنسانية، الفردية، والدولية، والأخذ في الاعتبار التدخلات والتفاعلات والعلاقات الدولية، والمستويات المحلية لمختلف الأنشطة الإنمائية، مع ضرورة إشاعة أو ترويج أسلوب العمل بسياسات التنمية المستدامة¹، خاصة على المستوى الوطني والمحلي، بحيث توفر لنا هذه الإستراتيجية إطار أساسي قوي وطويل الأجل لعملية تنمية مستدامة متكاملة طويلة الأمد، كما توفر أساس التزام على عاتق الدولة بكافة المبادئ والمعايير الدولية التي وردت بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

إن تطبيق التنمية المستدامة وفق هذه الإستراتيجية تتطلب كافة الشركاء الاجتماعيين والقطاعات المختلفة وكافة الوحدات الحكومية التابعة للدولة المسؤولة عن التنمية بمجالاتها المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية وفق مقاربة تشاركية تستجيب بالأولويات والأفضليات التنموية التي تحقق غايات وأهداف المجتمع مما يسمح بصياغة خطة تنفيذية فعالية قادرة على ترسيخ قيمة التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

هذا طبعاً يتأتى بتوطيد وتطوير الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لبناء طرحة تنموياً يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلاً ومستفيداً، والعمل على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، ولعل الحوار الثلاثي بين الحكومة والحركة النقابية وأرباب العمل، الذي تقوم به الجزائر يؤسس لحوار وتشاور بشأنه التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي، وعلى هذا الحوار يجب أن يأخذ أبعاداً أخرى تركز على مستقبل النمو والتنمية المتواصلة.

II. المكونات الأساسية لتطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة:

إن الشراكة بين الوحدات الحكومية التابعة للدولة والشركاء الاجتماعيين والخواص واجبة بين جميع الأطراف المسؤولة، بحيث تتفق جهود وقدرات هؤلاء لتحقيق التنمية المستدامة ويستلزم صياغة خطط فاعلة قابلة للتطبيق وفق توفر مكونات أساسية:

¹ - احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص119.

- ضرورة وجود رؤية وطنية للتنمية المستدامة تمثل ترجمة لغاية محددة هي نوعية حياة جيدة للناس حاليا ومستقبلا.

- دمج وإدراج مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة بداخل كافة السياسات والاستراتيجيات التنموية على المستويين القومي والمحلي بالدولة حتى تأتي هذه الأخيرة معبرة عما جاء بأهداف الألفية الثالثة وتوفير مناخ للشفافية والمحاسبة¹.

- ترسيخ قيم الديمقراطية والمشاركة ضروريان رئيسيتان لمقابلة احتياجات المواطنين من مختلف خدمات الرعاية الاجتماعية والتركيز على تحقيق التوازن بين نوعية حياة جيدة للفرد حاليا وبين حقوق الأجيال التالية مستقبلا في العيش الأمن.

- تواصل عمليات التخطيط الجارية للتنمية ويجب أن تتكامل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية² وفي سبيل وضع الإستراتيجية يجب التمسك بمبادئ أساسية تتمثل في : الكرامة الإنسانية، العدالة الاجتماعية، المساواة والتي تتجسد في حكم ديمقراطي راشد، الذي يعمل على إنجاح التنمية بتوفير لها الظروف المناسبة لإقرار مفهوم مجتمع مدني مستدام وفق الشروط التالية:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية النادرة وغير المتجددة
- الموازنة بين الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الموجودة
- مقابلة احتياجات الناس الأساسية بما لا يستنزف الموارد الطبيعية الغير متجددة³.

عند تنفيذ أو محاولة تطبيق هذه المبادئ يجب على الدولة الجزائرية أن توفر شروط ملائمة لتطبيق هذه المبادئ؛ التي يجب أن تستند إلى ضمان الجودة ووجود سياسة موازية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، تركز على التكامل بين الجهود والقدرات والميل للتفكير الإبداعي مع ضمان المشاركة الايجابية بمختلف مراحل صناعة القرار والتطبيق بالطريقة المناسبة مع ضرورة وجود آلية للرقابة والتقييم على ما تم تحقيقه و انجازه من نتائج على مستوى استراتيجيات التنمية المستدامة المتبعة.

¹ - احمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع الساق، ص 113

² - المرجع نفسه، ص 114، 115

³ - محمد الطاهر قادري، المرجع السابق الذكر، ص284.

ثالثاً: تعزيز الحكم المحلي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

إن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية التي يلعب فيها العنصر البشري الدور المركزي، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر فإنها ستخلق عبئاً مستمراً على التنمية¹، فغياب أداء الإنسان سيؤدي ذلك إلى تقليل كفاءاته على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، فتقوية العلاقات بين الحكومة ومواطنيها يبدو وكأنها أولوية فعالة في سبيل إثراء الديمقراطية وأساس لبناء الحوكمة المحلية الرشيدة (Good Local Governanace) والتي يمكن تعريفها:

"هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"² ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:

1- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

2- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

3- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

4- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وقد أشارت الأدبيات في الإدارة المحلية إلى أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية، والتركيز على إرضاء المواطن، وذلك من خلال التجارب الأجنبية في أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية في تكريس التنمية المحلية المستدامة، بل وحتى في إحداث الثورة في تغيير المفاهيم والأساليب السابقة في تسيير دواليب التنمية³.

¹ - وفاء معاوي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، 2010/2009، ص 35.

2- بومدين طامشة، المرجع السابق الذكر، ص 98.

3- كمال المنوفي وآخرون، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة المحلية، 2001، ص 71.

أدركت هذه التجارب قيمة إشراك المواطنين والمجموعات في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل اختصاصها، وبذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية " الديمقراطية التمثيلية" والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، ويكون إشراك المواطن بطرق متنوعة:

الحركة الجمعوية، النقابات، النخب العلمية... وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد وهو مفهوم " الديمقراطية التساهمية " أو الديمقراطية الجوارية أو التشاركية¹ التي يكون لها الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها، هذه العملية أكثر تقنية تعتنى على الخصوص بميكانيزمات إجراء هذه المشاركة وتحقيق فعاليتها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة على مستوى كل القطاعات ترفع من مستوى معيشة المواطن المحلي.

واستنادا على خبرات وتجارب الدول المتقدمة في تعظيم القدرات الإبداعية للسلطات المحلية، تساءل عن خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، والذي يترجم لنا واقعا مرآ للجماعات المحلية بأنها أكثر إهمالا للمواطنين وبأنها ليست فعالة من ناحية الاستماع إلى انشغالاتهم وكذلك عدم قبول مساهماتهم وآرائهم من خلال جمعياتهم المتعددة أو الشكوى الفردية وهذا الوضع أدى إلى الكثير من المظاهرات والاحتجاجات التي أصبحت سمة من سمات الرد الرفضي للمواطنين تجاه الإدارة المحلية، ويمكن تبعا لذلك وكل صباح تصفح الصحف اليومية خاصة في الجزائر لنعرف حجم الاحتجاجات بخصوص المياه، السكن، البناء الفوضوي، الشغل، السوق الموازية، الصحة، التربية،... الخ² وكل هذه الأمور يتعين أن تعالج في شفافية عن طريق زيادة منتظمة في معدلات المشاركة الانتخابية وصنع القرار مع طلب شفافية أكبر ومسؤولية للسلطات العمومية بالمقارنة مع تزامن درجة نمو لدى المجتمع ولدى وسائل الإعلام من خلال الفحص لنشاط الحكومات.

إن تجاوز ما ألت إليه الإدارات المحلية في الجزائر يستلزم الأخذ بإستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية لدعم التنمية المستدامة ومحاربة الفساد الإداري تقوم على أساس توفير قيادات إدارية محلية كفوة تتناسب والوظائف القيادية العليا والتي تتميز بالخصائص التالية:

- القدرة على استيعاب التنمية وتحدياتها، وحل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المختلفة.

1- بومدين طامشة، مرجع السابق، ص102.

2- بومدين طامشة، المرجع نفسه، ص103

- القدرة على تحديد الأهداف وتحديد السياسات والإجراءات بوضوح ودراستها دراسة جيدة
- القدرة على الحركة والمبادرة والابتكار ومواجهة المواقف والتغيرات التنظيمية أو التكنولوجية والقدرة على مواجهة الأزمات.
- القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية وذلك بانتهاج المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات.
- القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية، والمهارة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف ضمن القدرات المتوفرة، والقدرة على ترجمة السياسات إلى الواقع العملي، والقدرة على حشد الطاقات للوصول إلى الأهداف التنموية المسطرة¹.
- ومن هذا فان الجزائر تسعى إلى إستراتيجية بديلة لتنمية الإدارة المحلية وبناء قدراتها، حتى تكون مكملة ومتفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، وفي سبيل تصور حكم محلي جيد وتنمية حقيقية يجب تبني إصلاحات إدارية مستمرة ومتجددة مواكبة للتغيرات والتحولات الاجتماعية وذلك:
- النهوض بالعامل البشري فالاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية، حيث أصبح ينظر إليه كناتج وطني وضروري الاهتمام به أكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد.
- تقريب المواطن بالإدارة: وهو السبيل الوحيد لبناء أسس الراشد، فالهدف الأساسي الذي وجد من اجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له.
- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية، والعمل على التخفيف من المركزية الإدارية، ويتم ذلك بتوسيع نطاق التفويض في الاختصاص ، مع تقرير مبدأ القيادة الجماعية وتشجيع المجالس الشعبية المحلية المنتخبة على الإسهام بدورها في محاربة البيروقراطية وإعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة المحلية وطرق تسيرها، والاهتمام بإعادة تنظيم الإطارات باستمرار بهدف رفع الأداء الإداري المحلي حتى نتجاوب مع أهداف التنمية المستدامة.

¹ - بومدين طامشة، المرجع السابق، ص ص، 103، 104

- توفر مجتمع مدني فعال: يجب تأطير العمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وإشراكه في تنفيذ المشاريع التنموية
- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية.
- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل¹.

1- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة حسينة بن بوعلي: الشلف، أفريل 2011، ص 378.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن تحقيق التنمية المستدامة تستلزم ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية باعتبارها أساس استدامة التنمية للأجيال اللاحقة وذلك مع الالتزام بتطبيق قواعد الحكم الراشد وتفعيل عناصره في إطار الشراكة، والعمل على رفع التحديات وتجاوز معيقات تحقيق التنمية المستدامة، وتلعب هذه العناصر (المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص) دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يجب أخذ كافة الإجراءات التي من شأنها العمل على تشجيع الحوار والتفاعل والتكامل بين مختلف هذه الأطراف تحقيقاً للتنمية المحلية التي تعتبر قاعدة التنمية الوطنية الشاملة والمتواصلة، وبالتالي الاتجاه إلى ترشيد الحكم على المستوى المحلي الذي يؤكد على الطبيعة السياسية والبعد الإداري لأسلوب الحكم، فيؤكد على توسيع نطاقه ليشمل المجتمع المدني، والمشاركة في بناء مؤسسات تقوم على التعددية، كما أنه يركز على العمليات التي يتم من خلالها صنع القرارات العامة لتحقيق التنمية والكفاءة في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات العامة.

خاتمة

خاتمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم تضافر انجازات الأفراد والمؤسسات في إطار تنفيذهم للسياسات التنموية المسطرة، ويتم ذلك بإتباع منهج الترشيد العقلاني للموارد والمكاسب، وذلك بتنفيذ نظم الإدارة التي تتولى القيام بدراسات شاملة حول كيفية تطوير التنمية المستدامة ومتابعتها في كل المراحل الإنتاجية، بالإضافة إلى الوقوف على المعوقات و العمل على تجاوزها.

والجزائر تواجه تحديات كبيرة رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية المؤهلة لتحقيق التنمية المستدامة ومن بين هذه التحديات تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنقائص كثيرة ومتعددة من خلال تراجع مؤشرات المشاركة الشعبية وضعف الأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات، وتشديد القيود على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتبقى الإمكانيات بعيدة عن الطموحات والأهداف المسطرة رغم ما توصلت إليه من تحسن الوضعية الخارجية للاقتصاد من خلال تحقيق بعض مؤشرات النمو وفائض تجاري نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات، فلا تزال الآثار السطحية للإصلاحات الاقتصادية التي تم انتهاجها لم تعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي مما أبقى على نموذج الصناعات البترولية على الهيكل الصناعي الاقتصادي العام مسيطرا والتي أدت إلى الركود النسبي للزراعة، واستمرار البطالة بصورة دائمة، مع تصاعد حدة النزوح الريفي..

ولتجاوز كل هذه العقبات والتحديات على الجزائر تبني الانفتاح السياسي والإداري في تسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تكريس وترسيخ الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان والعمل الجماعي المتكامل لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الجزائر ما زالت تعاني مشاكل لا حصر لها حالت دون تطبيق الحكم الرشيد و دون الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة تسمح بتحقيق تنمية إنسانية مستدامة، من بينها غياب أطر واضحة و معايير يتم من خلالها تجسيد الحكم الرشيد، كل هذا ناتج عن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لأصحاب القرار وتفتشي الفساد هدار المال العمومي وغياب الشفافية مما أثر سلبا على تحقيق الأهداف التي تطمح إليها، كما يعد الفساد من أهم معوقات التنمية المستدامة لأنه يخلق تفاوتاً بين مختلف الفئات يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحضى باتفاق نسبي بين قوى المجتمع، لذلك تبدو مقومات الرشادة مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظائف الشفافية والمساءلة ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد.

وسعيا نحو تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر لا بد من وضع رؤية مستقبلية نحو بناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة وتعزيز الشفافية والجدية والمشاركة وتمكين الديمقراطية ويكون مؤسسا على مبادئ سيادة القانون ومؤمنا بحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار عمل

موحد يحقق نتائج ايجابية في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر، وتبني إستراتيجية شاملة للتنمية لابد من أن تتبع من الذات الحضارية و الثقافية و الاجتماعية للمجتمع، مع إمكانية الاستفادة من تجارب الغير و خبراته دون أن يصل ذلك إلى التقليد.

ومن بين التوصيات التي يجب أن تأخذها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة يجب:

- وضع إستراتيجية واضحة نابعة من القناعات الداخلية للنخب الحاكمة في تبني أي إصلاح والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.

- إن نجاح مسارات التنمية المستدامة في الجزائر مرهون بتطبيق آليات الحكم الرشيد إشراك جميع الفاعلين من قطاع عام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تذليل العقبات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية ويتم ذلك بتغيير ذهنيات النخب الحاكمة والمسؤولين والقائمين على مشاريع التنمية بضرورة العمل الجماعي على تحسين الأداء السياسي للفاعلين بشكل عام والمعارضة بشكل خاص ثم قناعة الطرفين بضرورة العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد.

- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح مع المجتمع وركيزة التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

- العمل على دعم الاستثمارات المحلية والاقتصادية في القطاعات غير النفطية والعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي في القطاعات الأخرى وهو السبيل في لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تؤمن متطلبات الأفراد والمجتمعات.

- تبني استراتيجيات تركز على الأداء الأحسن لإدارة الشأن العام وتعزيز المساواة، وتجنب كل أشكال التمييز والتمييز والعمل على تأطير الصراعات السياسية بين القوى والجماعات المتعارض بتعزيز آليات مؤسساتية سياسية وقانونية واحترام مبدأ التداول على السلطة وفسح المجال أمام كل أطراف المجتمع سواء كانت القوى السياسية أو المعارضة.

- تشجيع ثقافة المشاركة والتنشأة الجيدة للمجتمع المدني وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في الحياة السياسية وذلك بتسهيل الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والصحافة وتفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي الايجابي للبلاد وفسح المجال أكثر في إطار متطلبات الحكم الراشد القائمة على حرية الرأي والتعبير للمساهمة في مسار التنمية.

- تقوية الشراكة الثلاثية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في قيادة التنمية ووضع إستراتيجية تنموية واستثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات وزيادة القدرات، وتأسيس علاقات خارجية مع دول الجوار في مجالات الزراعة المياه الصناعة الصحة التعليم البيئة والعلوم.

- تقييم المؤشرات العامة للتنمية المحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقدير مختلف الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية كتقييم جوانب التأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية.

- استحداث هيئات ومجالس للتنمية المستدامة تتولى تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية بحث تتولى دراسة مؤشرات التنمية المستدامة والاستشراف للوضع المستقبلي للتنمية والعمل على إعداد تقارير وطنية دورية وسنوية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية.

- إعطاء الأولوية للبيئة وذلك بتشجيع حماية الموارد الطبيعية باعتبارها قاعدة توفير وذلك بتشجيع حماية الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة، والعمل على تفعيل الإجراءات التشريعية والأدوات الاقتصادية والالتزام بتقدير كلفة بيئية واستنزاف الموارد الطبيعية، وإدراج هذه التقديرات في الحسابات القومية لنتائج المحلي الإجمالي وإنتاج سلع مطابقة لاشتراطات الجودة والبيئة بما تمكنها من المنافسة في الأسواق العلمية والمحلية.

- الجداول والأشكال:

1- قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	عناصر الحكم الراشد	26
02	عناصر التنمية المستدامة	32
03	الأهداف الثلاثة التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة	38
04	العلاقة بين عناصر الإدارة و نظم الإدارة البيئية	102

2- قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال فترة [2000 – 2010]	62
02	إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة	67
03	مؤشرات التنمية الاجتماعية	45



قائمة المراجع والمصادر

أ. الكتب:

أ - باللغة العربية:

- 1- محمد فهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرأشء، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.
- 2- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001.
- 3- قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، الجزائر: جمعية التراث، 2003.
- 4- مطاوع إبراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعلم والتعلم في الوطن العربي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
- 5- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، 1970.
- 6- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
- 7- رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: كلية التجارة؛ جامعة الإسكندرية، 2005.
- 9- عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007.
- 10- مصطفى كمال وطلبة آخرون، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، يناير، 2001.
- 11- منصور اوسرير و محمد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة 1، الجزائر - القبة القديمة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010،

- 12- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008.
- 13- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت - لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، 2013.
- 14- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986.
- 15- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، لبنان منشورات الحلبي، 2006.
- 16- ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- 17- احمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2004.
- 18- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: الفرص والتحديات، دار دجلة - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ط1، 2013.
- 19- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، لبنان: منشورات الحلبي، 2011.
- 20 - أحمد أبو دية، الفساد: أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2004
- 21 - كمال المنوفي وآخرون، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة المحلية، 2001.
- 22- احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي: 2009.
- 23- منير الحميش، الفساد - الإصلاح - التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - سوريا، 2006.
- 24- المنظمة العربية للتنمية الادارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل مؤتمر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، 2011.

- 25- الشعراوي سلوى جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارة الإدارة العامة، 2011.
- 26- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 27- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص136.
- 28- منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة؛ في الأزمة الجزائرية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 1993
- 29- طلال أبو غزالة وآخرون، من واقع التجربة الجزائرية، كتاب بعنوان دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، ط1، بيروت لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2013.
- 30- محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، بيروت-لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014.
- 31- إسماعيل الشطي، الديمقراطية كألية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان: السنة 27، العدد: 310، ديسمبر 2004.

II. الدوريات:

- 1- بومدين بوزيد، الجزائر التجربة الديمقراطية؛ عوائق الانتقال، مجلة المستقبل العربي: مارس 2003.
- 2- محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية- تحليلية للجزائر، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، جوان 2010.
- 3- كمال رزيق مقال بعنوان التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية: السنة الثالثة العدد 25، نوفمبر 2005.
- 4- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي واثرا على النمو، مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 5- مصطفى بوشامة، البيئة... التنمية المستدامة من منظور اسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010.
- 6 - مطانيوس مخول و عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 25 العدد 2، قسم الإحصاء التطبيقي كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - 2009.

7- وارث محمد، الفساد و اثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 08، جامعة ورقلة: جانفي 2013 .

III. المذكرات والأطروحات:

1- يوسف زدام مذكرة تخرج ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007

2- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، الإدارة البيئية في الجمهورية اليمنية ومتطلبات تطويرها وتعزيزها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن: 1999 / 2000.

3- بروسى رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية: 2008-2009.

4- طامشة بومدين، إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

5- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة باتنة، 2009-2010.

6- بلخير أسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق -، الجزائر أنموذجا: 2007/2000 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع السياسات العامة، جامعة الجزائر: 2009.

7- شيخ أمينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع العمومي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 1999.

8- نادية خلفه، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2003.

9- حاحة عبد العلي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق: جامعة بسكرة: 2012-2013.

IV. المؤتمرات والندوات:

- 1- سليم الحص، القطاع الخاص ومسار التنمية كتاب بعنوان دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت لبنان: 2013 طلال أبو غزالة وآخرون.
- 2- سفيان فوكة، " الحكم الرشيد المحلي :بحث في أدوات توقيـم التمكين"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، الجزائر- ورقة :جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و 13 ديسمبر 2010.
- 3- محمد خليفة إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر جامعة جيجل، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 14/ جوان 2010.
- 4- جديدي روضة، تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 11_12 مارس 2013.
- 5- مخلوفي عبد السلام و العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001- 2014 ؛ الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؛ - جامعة بشار: الجزائر
- 6- عبو عمر و عبو هودة، مقال: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق
- 7- جديدي روضة، تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مارس 2013
- 8- نسيمة عكا، دور الحكم الرشيد في التنمية، النيباد نموذجا؛ ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول: الحكم الرشيد والتنمية في الدول النامية: جامعة سطيف 2007/5/4.
- 9- سفيان فوكة، الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، يومي 12 و 13 ديسمبر، 2010.
- 10- بومين طامشة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان.

V. التقارير

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية: 2013.
- 3- تقرير التنمية البشرية 2012.
- 4- تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة البيئة والإقليم، 2003.
- 5- تقرير "الحكامة والتنمية في الجزائر" البنك الدولي، جويلية 2007.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك 13 نوفمبر 1998.

VI. الوثائق الرسمية:

- ج ج د ش؛ الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ: 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، الصادر بتاريخ: 20/07/2003، ص9.

VII. المواقع الالكترونية:

- 1- الاقتصاد والبيئة: صراع المصالح والحقوق 24/01/2014، على الموقع <http://www.greenline.com.kw/env&econ.asp>
- 2- مراد ناصر، مقال بعنوان: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، على الموقع <http://www.kantakji.com/fiqh/files/ecoomie/60338.doc>
- 3- أحمد عبد الهادي حماد، الفساد المالي والإداري وأهمية الحوكمة في الشركات، على الموقع الالكتروني http://www.iiadubai.org/pdf/26-12-2011/ahmed_abdel_hady.pdf
- 4- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي برنامج وأثار، مجلة علوم إنسانية العدد 18، فيفري 2005، على الموقع الالكتروني: <http://www.ululminisaniat.net/a18>

١. الكتب:

- ## II. المواقع الالكترونية: (فرنسية)

- 129

A decorative scroll frame with a light gray background and a dark gray border. The frame has rounded corners and a vertical strip on the left side. The title is centered within the frame.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

01.....	مقدمة
10.....	الفصل الأول: الإطار النظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة
10.....	تمهيد الفصل الأول
11.....	المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد
11.....	أولاً: نشأة مفهوم الحكم الراشد
11.....	أ. تطور مفهوم الحكم الراشد
13.....	أ. أسباب ظهور الحكم الراشد
18.....	ثانياً: مفهوم الحكم الراشد من منظور المقاربات المهيمنة
18.....	أ. المقاربة السياسية للحكم الراشد
19.....	أ. المقاربة الاقتصادية للحكم الراشد
21.....	أ. إسهامات بعض الباحثين في تعريف الحكم الراشد
22.....	ثالثاً: آليات وعناصر الحكم الراشد
22.....	أ. آليات الحكم الراشد
24.....	أ. عناصر الحكم الراشد
26.....	المبحث الثاني : التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة
27.....	أولاً: تطور مضامين مفهوم التنمية المستدامة
27.....	أ. المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة
29.....	أ. تعريف التنمية المستدامة
32.....	أ. تطور مفهوم التنمية المستدامة

35.....	ثانيا: مقومات وأهداف التنمية المستدامة.....
35.....	ا. المقومات الأساسية للتنمية المستدامة.....
38.....	اا. أهداف التنمية المستدامة.....
39.....	ثالثا: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.....
39.....	ا. أبعاد التنمية المستدامة.....
44.....	اا. مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....
47.....	خلاصة الفصل الأول.....
48.....	الفصل الثاني: واقع تجربة الجزائر في تطبيق الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة.....
48.....	تمهيد الفصل الثاني:.....
49.....	المبحث الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.....
49.....	أولا: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية.....
51.....	ثانيا: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.....
53.....	ثالثا: اثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة.....
55.....	المبحث الثاني: جهود الجزائر في تجسيد الحكم الراشد.....
55.....	أولا: أسباب ومظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد.....
55.....	ا. أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر.....
57.....	اا. مظاهر اهتمامات الجزائر بالحكم الراشد.....
60.....	ثانيا: آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.....
64.....	المبحث الثالث: المسار التنموي ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.....
65.....	أولا: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة.....
65.....	ا. مرحلة التصنيع و النمو [(1967_1985)].....
69.....	اا. مرحلة التعديل الهيكلي [(1986_1998)].....
71.....	ثانيا: سياسة الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة.....

71.....	I. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)
73.....	II. البرنامج التكميلي لدعم النمو أو الخماسي الأول (2005-2009)
74.....	III. برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2009-2014)
75.....	ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر
75.....	I. المؤشرات الاقتصادية
77.....	II. المؤشرات الاجتماعية
79.....	III. المؤشرات البيئية
80.....	IV. المؤشرات المؤسسية
81.....	المبحث الرابع: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
82.....	أولا: دور القطاع العام في التنمية المستدامة
82.....	ثانيا: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة
84.....	ثالثا : دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة
89.....	خلاصة الفصل الثاني
90.....	الفصل الثالث: تحديات، وأفاق الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المستدامة
90.....	تمهيد الفصل الثالث
91.....	المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر
91.....	أولا : التحديات الاقتصادية والاجتماعية
91.....	I. التحديات الاقتصادية
92.....	II. التحديات الاجتماعية
93.....	ثانيا: التحديات البيئية والمؤسسية
93.....	I. التحديات البيئية
95.....	II. التحديات المؤسسية
95.....	ثالثا: تحديات الحكم الراشد والفعالية الحكومية
98.....	المبحث الثاني: إدارة البيئة من أجل التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً مخطط عمل للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.....	98
ثانياً: الإدارة السليمة والسلطة البيئية.....	101
المبحث الثالث: سبل وأفاق تعزيز الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة.....	107
أولاً: أهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة.....	107
ثانياً: تشجيع الشراكة بين فواعل الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة.....	111
أ. تطبيق إستراتيجية وطنية قائمة على التشاركية لتحقيق التنمية المستدامة.....	111
ب. المكونات الأساسية لتطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة.....	112
ثالثاً: تعزيز الحكم المحلي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.....	114
خلاصة الفصل الثالث.....	118
الخاتمة العامة.....	119
قائمة الجداول والأشكال.....	122
قائمة المراجع والمصادر.....	123
فهرس المحتويات.....	130